مشروع إعداد خطة إستراتيجية للتنمية المستدامة في قضاء صور

الوثيقة النهائية

أيلول ٢٠١٥

مؤسسة البحوث والاستشارات، المهندس حبيب الدبس، إكوديت، أيوريف

المحتويات

الخلفية والمنهجية

يهدف هذا المشروع إلى صياغة خطة استراتيجية توجّه عملية التنمية وتوازن بين شقّيها الاقتصادي والاجتماعي بالتماشي مع الحفاظ على الأصول والمقدرات الطبيعية والثقافية للمنطقة. وبالتالي، سوف تشكّل الخطة الاستراتيجية أداة توجيه في سياق عملية إعداد خطة عمل تحدّد أهمّ الفرص لتنفيذ مشاريع محدّدة تخدم الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية الشاملة، والتي سوف يتمّ تقييمها من حيث البرامج والأثر البيئي والتكلفة.

وينبغي أن تركّز عملية التنمية الاستراتيجية بشكلٍ محدّد على تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير إطار متماسك يهدف إلى ترشيد السياسات القطاعية والتنسيق في ما بينها (المواضيع الستة المحددة في دفتر الشروط)
- تحديد الأصول الطبيعية والثقافية للمنطقة التي تشكّل جزءاً هاماً من ميزاتها التنافسية، والتشجيع على حمايتها والحفاظ عليها
- تعزيز عملية التخطيط التشاركي استجابة للحاجة إلى تحقيق التوازن بين المردود المتوقع والنفقات التي تتكبدها الدولة والمجتمع والمالكين والمستهلكين، مع التشديد على المشاركة الفعّالة للمجتمع المدني. وهذا يعني أنّ البعد التوجيهي لهذا الإجراء هو بعد أساسي وضروري، وبالتالي ينبغي أن يكون موضع اهتمام كبير في كلّ مرحلة من مراحل عملية التخطيط.

استناداً إلى دفتر الشروط والاقتراح المقدّم من الفريق الاستشاري، تشتمل الدراسة على مكونين إثنين رئيسيين، هما:

- خطة استراتيجية للتنمية المستدامة للمنطقة
- تقييم بيئي استراتيجي

وقد تمّ تطوير هذين المكونين بالتوازي، وتقدر مدة إنجاز الدراسة بنحو ٢١ شهراً، تخللها تمديدان لفترة العقد بسبب تخطي المهل المعطاة للموافقة على التقارير.

المنهجية

وتماشياً مع ما نص عليه دفتر الشروط، يتضمّن كلّ مكوّن من مكونات المشروع خمس مهمات، بدءاً ببلورة تقرير أولي يشتمل على معطيات أساسية عن القضاء ويعرض المنهجية المتبعة **(المهمة الأولى)** . وتشتمل مرحلة التشخيص **(المهمة الثانية)** على عمل ميداني يجري بالتعاون مع رؤساء البلديات ويتوّج بإعداد تقرير يتناول تشخيصاً للوضع وتحليلاً لمواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر.

أمّا **المهمة الثالثة** فتركّز على بلورة رؤية وأهداف، وعلى تحديد القطاعات ذات الأولوية. وقد تمت مناقشة هذه القطاعات مع الأطراف المعنية والفعاليات خلال ورشة العمل الثالثة.

وبعد التوافق على القطاعات ذات الأولوية، اقترح فريق عمل الدراسة عدداً من المشاريع بحسب كلّ قطاع من القطاعات **(المهمة الرابعة)**. وقد جرت مناقشة هذه المشاريع خلال ورشة العمل الرابعة حيث تمّ تحديد

الأولويات من قبل القيادات المحلية المنتخبة والفعاليات بالتعاون مع فريق عمل الدراسة.

وأخيراً، قام فريق عمل الدراسة ببلورة الوثيقة النهائية للاستراتيجية كما قدم تصميماً لكلٍ من المشاريع ذات الأولوية التي تمّ اختيارها والتوافق عليها **(المهمة الخامسة)**.

إدارة المشروع

تولّت إدارة المشروع الأطراف التالية:

- السيد سامي فغالي كمنسّق للمشروع. وقد تولّى متابعة الشؤون الإدارية والمالية للعقد، بالإضافة إلى التنسيق بين المجموعة الاستشارية ومجلس الإنماء والإعمار واتحاد بلديات صور.
- وحدة لإدارة المشروع مؤلفة من السادة سامي فغالي، وعلي عزّالدّين، وحسن دبوق، وممثلين عن المجموعة الاستشارية. وقد تولّت هذه الوحدة مسؤولية متابعة الشؤون التقنية للدراسة، والتعليق على التقارير المسلّمة من قبل الاستشاري والموافقة عليها.
- تمّ تأليف لجنة تسييرية تتولّى الإشراف والتصديق على التوجّه العام للبرنامج وضمان تسلّم الهيئات الحكومية المركزية المختلفة للاستراتيجية النهائية. وقد تضمنت اللجنة ممثل عن الوكالة الفرنسية للتنمية بصفة مراقب، وممثّل عن "الباكا"PACA (بصفة مراقب). وتولّى منسق المشروع تأليف اللجنة بالتنسيق مع ممثلين رسميين عن الاتحاد.

مصادر المعطيات

كشفت عملية مراجعة الأدبيات وجود فجوات كبيرة لا يمكن ردمها إلاّ من خلال العمل الميداني. هذا فضلاً عن أنّ اعتماد مقاربة شاملة وموسّعة تغطي كل المناطق العقارية التابعة لقضاء صور، وتتيح جمع كلّ ما ينقص من معلومات ومعطيات إحصائية، يتعدّى نطاق الدراسة وشروطها. لذا تبنى فريق العمل على مقاربة تعتمد على تقاطع عدة مصادر إضافية للمعلومات، هي التالية:

١- الخرائط الطوبوغرافية/ خرائط استعمالات الأراضي، بما في ذلك:

i. الخرائط الطوبوغرافية للجيش اللبناني لعام ١٩٦٣؛

ii. الخرائط الطوبوغرافية للجيش اللبناني لعام ٢٠٠٢؛

iii. خرائط استعمالات الأراضي/ الغطاء الأرضي (المركز الوطني للبحوث العلمية، الخطة الوطنية لترتيب الأراضي اللبنانية) المستندة إلى صور الأقمار الصناعية لعام ١٩٩٨؛

iv. خرائط استعمالات الأراضي/ الغطاء الأرضي لعام ٢٠١١ (المركز الوطني للبحوث العلمية) المستندة إلى صور الأقمار الصناعية لعام ٢٠٠٥ ؛

v. خرائط استعمالات الأراضي/الغطاء الأرضي لعام ٢٠١٣ المستندة إلى صور الأقمار الصناعية للعامين ٢٠٠٤ و٢٠١١ (Googlemaps)؛

vi. طوبوغرافيا الأراضي بعد استخراج صور عام ٢٠١١ من موقع غوغل (Googlemaps)؛

٢- الخطط التوجيهية للمديرية العامة للتنظيم المدني، (سواء التي تمّت المصادقة عليها أو تلك التي هي قيد المصادقة)؛

٣- المسوحات والدراسات الوطنية كالمسح الشامل للمباني والمؤسسات لعامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤ (إدارة الإحصاء المركزي)، والمسح الزراعي لعام ٢٠١٠ (وزارة الزراعة)، مسح التعليم-D RASATI الذي أجرته وزارة التربية والتعليم العالي في العام ٢٠١١ ، وغير ذلك من مسوحات ودراسات.

٤- قام فريق الدراسة بما يزيد عن عشر زيارات ميدانية غطّت كافة أرجاء القضاء من أجل تقييم أوضاعه من مختلف الجوانب، المدينية منها والثقافية، فضلاً عن الإرث التاريخي والنقل والنسيج الاجتماعي والاقتصاد والبيئة والموارد المائية.

٥- الاستمارة المفصّلة التي تمت الإجابة عليها من قبل ١٦ بلدية: عيتيت، البازورية، البرغلية، برج رحّال، بستان، شحور، دير قانون النهر، الضهيرة، جبال البطم، كنيسة، معركة، محرونة، الناقورة، قانا، القليلة، صريفا[١].

٦- زيارات ميدانية معمّقة لتسع قرى، شملت مقابلات مع عدد من الفعاليات: من ٦ إلى ١٠ مقابلات في كلّ قرية من القرى التسع (عيتيت، البازورية، برج رحّال، شحور، دير قانون النهر، جويّا، معركة، قانا، صريفا)[٢].

هذا التنوّع في المصادر سمح لفريق الدراسة بردم الفجوة في المعلومات وتذليل العقبات أمام تفسير بعض النتائج. وبالتالي، انطوى التحليل على مقارنة مختلف مصادر المعلومات وإجراء عملية تقاطع في ما بينها (خرائط، مسوحات، مقابلات، زيارات، وغير ذلك). وعلى سبيل المثال، تحدّد خرائط الجيش المناطق المدينية القديمة المركزية والمناطق المزروعة، في حين أنّ إجراء عملية تقاطع بين المعلومات المتوفّرة عبر مختلف خرائط استعمالات الأراضي/ الغطاء الأرضي تشير إلى تفسيرات مختلفة. ويبرز ذلك، بشكلٍ خاص، لدى مقارنة خرائط المركز الوطني للبحوث العلمية لعامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ حول التمدّد العمراني المديني .

وقد جرى تصحيح معطيات الخرائط القديمة أو استكمالها قدر الإمكان. فإنّ تحديد مواقع المناطق المبنية بتواريخ مختلفة من شأنه المساعدة على تحديد ديناميات النموّ المديني والتمدّد العمراني للفيلات والوحدات السكنية الفخمة. وقد ساهمت النتائج المجمّعة في تسليط الضوء على الجوانب الحيوية للنشاط الزراعي، فضلاً عن

[١] تلا توزيع الاستمارات على كافة بلديات القضاء زيارات لفريق الدراسة إلى كلّ المناطق واتصالات تلفونية بجميع البلديات وعدة محاولات من قبل اتحاد بلديات صور وفريق العمل لحث المسؤولين في هذه البلديات على ملء الاستمارة، غير أننا لم نحصل إلاّ على ١٦ استمارة منجزة.

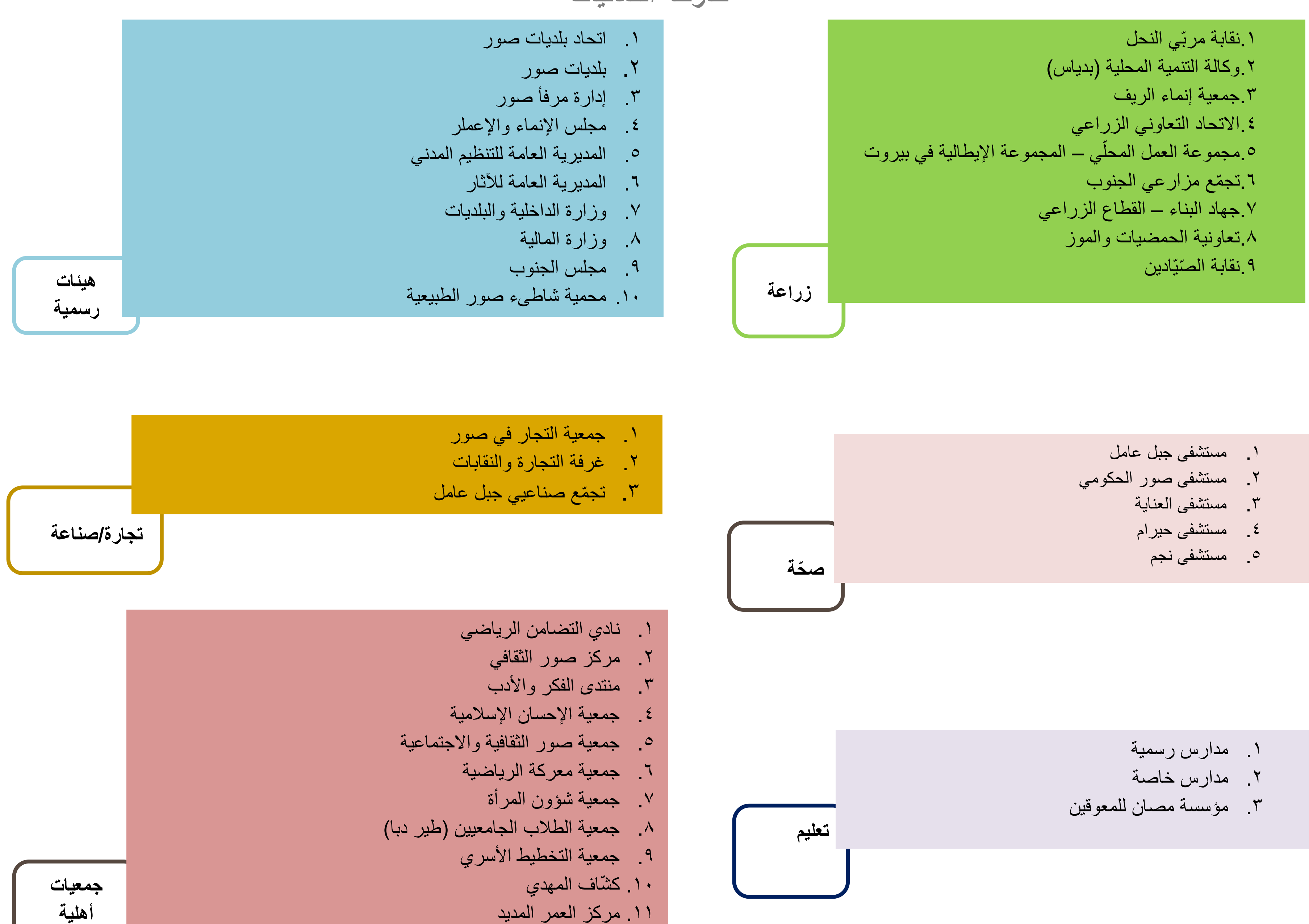
[٢] كان من المتوقّع أن يقوم فريق الدراسة بزيارة ١٤ بلدية. ولكن نظراً إلى الصعوبات التي واجهت فريق الدراسة لإقناع البلديات بالتعاون، لم نتمكّن من إنجاز سوى ٩ زيارات ضمن المهلة المحددة في جدول الدراسة.

التحولات الجارية على مستوى الأنماط المدينية والعمرانية المختلفة.

خارطة الفعاليات

انطوت إحدى مهام مرحلة التشخيص على تحديد مختلف الفعاليات التي تشكّل النسيج الاجتماعي والاقتصادي على مستوى القضاء. وتستخدَم خارطة الفعاليات في المراحل اللاحقة للدراسة من أجل تحديد الشركاء الأمثل لمساعدة فريق الدراسة في اختيار المشاريع الملائمة في إطار كلّ أولوية من أولويات الخطة، وكذلك في تصميم وبلورة التدخلات المقترحة.

خارطة الفعاليات



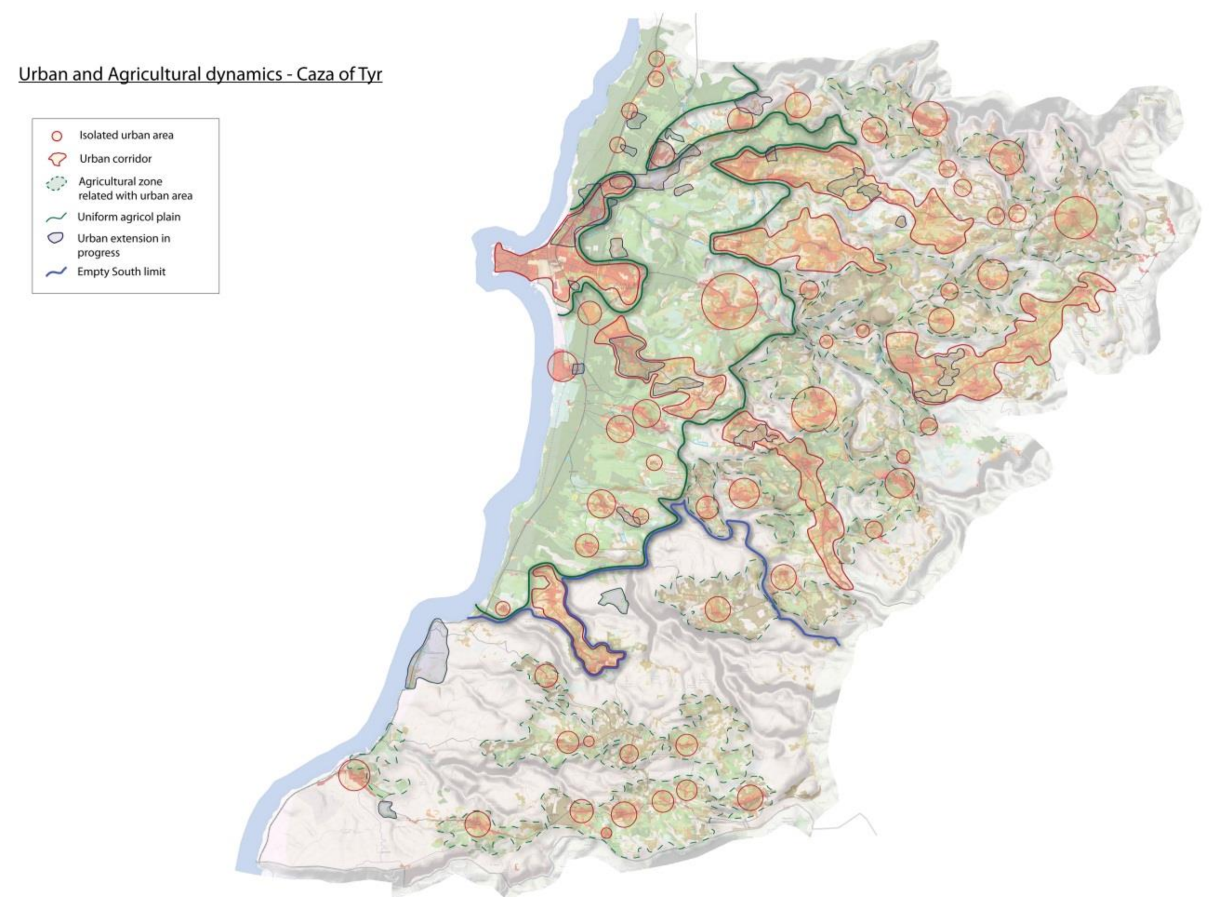
الخطة البيضاء

التخطيط العمراني والمديني

التوازن بين المناطق المدينية والزراعية والطبيعية

يبرز تحليل الأرض ثلاثة أمور تتميّز بها منطقة الدراسة: مدينة صور المحاطة بسهلها الزراعي، والمناطق في شمالي شرقي القضاء ذات الكثافة العالية من القرى والبلدات التي تشهد عملية توسّع متسارعة، والمساحات الطبيعية المحمية في الجزء الجنوبي من القضاء التي لم تخضع لوتيرة النموّ الديمغرافي والاقتصادي نفسها التي تخضع لها المناطق الأخرى.

الديناميات المدينية والزراعية: التحوّل المتوازن



موقع مدينة صور في حضن السهل الساحلي: بنية أرض مميّزة

تطورت مدينة صور بشكلٍ أساسي على طول المحور الشرقي، وذلك بعد أن وصلت إلى حدودها الطبيعية لجهة البحر. ويعبّر التوسّع غير المنتظم للمدينة الرئيسية في القضاء عن أسلوب غير مألوف في لبنان. فإنّ وجود الأراضي العامة في الجنوب (الجيش، المواقع الأثرية، الشواطىء العامة، المحمية الطبيعية)، وضيق مساحة الحدود العقارية للمدينة، فضلاً عن وجود المخيمات

الفلسطينية، كلّها أمور تسببت بتوسّع المدينة خارج حدودها، على أراضي برج الشمالي والعباسية وعين بعال.

وتظهر مقارنة خرائط الجيش لعامي ١٩٦٣ و٢٠٠٢ أنّه مع مرور الزمن تزايدت المساحات المزروعة بالأشجار (كالحمضيات والموز والزيتون وغير ذلك) في السهل الساحلي، بدءاً من شاطىء البحر وانتهاء بأولى سفوح الجبال. وفي خضمّ عملية التوسع العمراني للمدينة، شكّل الإقرار بالقيمة الزراعية العالية لسهل صور أحد العوامل التي ساعدت حتى الآن على الحد من الزحف العمراني إلى المناطق التي تفصل بين صور والبلدات المحيطة بها، مما أدى إلى نشوء الحزام الأخضر المحيط بالمدينة.

وتتكوّن بنية ملكية الأراضي من الحيازات ذات الحجم الكبير جداً، وهي انعكاس لإرث النظام الاجتماعي شبه الاقطاعي الذي لا يزال قائماً حتى التاريخ الحديث لجنوب لبنان. وقد يكون وجود هذه الحيازات الكبيرة المملوكة من قبل عائلة واحدة أيضاً من العوامل التي منعت في حينه الجزء الأكبر من السكان من البناء على الأراضي الزراعية لسهل صور. ومع ذلك، خضع عدد كبير من هذه الحيازات الكبيرة إلى عملية فرز وتقسيم من قبل المالكين. وتعكس الوحدات السكنية الكبيرة التي بناها المطوّرون العقاريون على حدود المدينة الضغط العمراني في هذه المناطق التي لا تزال المناطق السكنية والتجارية الأكثر جاذبية في القضاء.

وقد ساهمت هذه البنية لملكية الأراضي أيضاً في الحفاظ على الشاطىء وحمايته من التمدّد العمراني. وفي الواقع، لا يزال الساحل، بشكلٍ عام، خال من أيّ شكلٍ من أشكال البناء السكني، على الرغم من تنفيذ بعض الإنشاءات السياحية (منتجع تيروس في اسكندرونة، على سبيل المثال).

ولكن بعد أنّ تمّ تحديد مواقع الأراضي المفرزة أو المقسمّة على الخارطة الرئيسية، بدا من الواضح أنّ التوسّع المديني العمراني داخل السهل الزراعي قد بدأ بالفعل، وذلك على الرغم من عدم تنفيذ أيّ منشآت أو أبنية حتى الآن. وتظهَر هذه الكيانات المطوّرة عقارياً في الخارطة على شكل إصبع، وتتموضع بشكلٍ أساسي على طول الطرقات الرئيسية المحيطة بصور، فتربط المدينة بكلّ من العباسية وجويّا وقانا. وهذا الأمر سوف يؤثر بشكلٍ كبير جداً على مستقبل السهل ومناظره الطبيعية. وتجدر الإشارة إلى أنّ نحو ٤٦% فقط من هذه المناطق المفرزة هي مناطق مبنية، مما يعني أن ثمّة ما يقارب ٣٠٠ هكتار من الأراضي الجاهزة للبناء. ويبدو أنّه من الصعب جداً إجراء تعديلات أو التراجع عن بعض عمليات الإفراز التي تمتّ الموافقة عليها.

تمدّد عمراني شديد في شمالي- شرقي القضاء

شهدت البلدات والقرى المتوسطة الحجم في شمالي- شرقي قضاء صور عملية تمدين متسارعة خلال الحرب الأهلية وبعد تحرير الجنوب. وقد تأثّرت جميع البلدات والقرى الصغيرة بالنموّ الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة. وتظهر المعطيات أنّ المعدّل السنوي لنموّ التجمعات المدينية على مستوى القضاء قد بلغ نحو ٣،٢% بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٨، على الرغم من أن المعدّل السنوي للنموّ العمراني في عدد من البلدات كمزرعة مشرف وحانويه وجويا ووادي جيلو تجاوز ٨%. أمّا في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥، فقد بلغ المعدّل

السنوي للنمو العمراني في المراكز المدينية نحو ٤% على مستوى القضاء. وإذا ما أخذنا بالاعتبار الزحف العمراني على المناطق الزراعية، يرتفع هذا المعدّل ليصل إلى نحو ٦،٨%.

ويتميّز الجزء الشمالي الشرقي من القضاء، على الرغم من بعض التباينات الملحوظة بشكلٍ خاص على مستوى أشكال التمدين، بوجود عدد كبير من القرى التي شهدت بمعظمها تزايد المساحات المبنية على سفوح الهضاب أو على طول الطرق الرئيسية للقضاء (المحور شرق/غرب، وذلك نتيجة لطبيعة الأرض والترابط مع أهمّ بلدات قضاء بنت جبيل). وتترافق الكثافة السكانية العالية في هذه المنطقة مع شكلين من أشكال الممارسات الزراعية:

- بساتين وحقول ذات مساحات واسعة، تشير إلى وجود ملكيات زراعية كبيرة[٣]،
- حقول الزيتون الصغيرة الحجم التي تؤمّن لسكان القرية مداخيل إضافية.

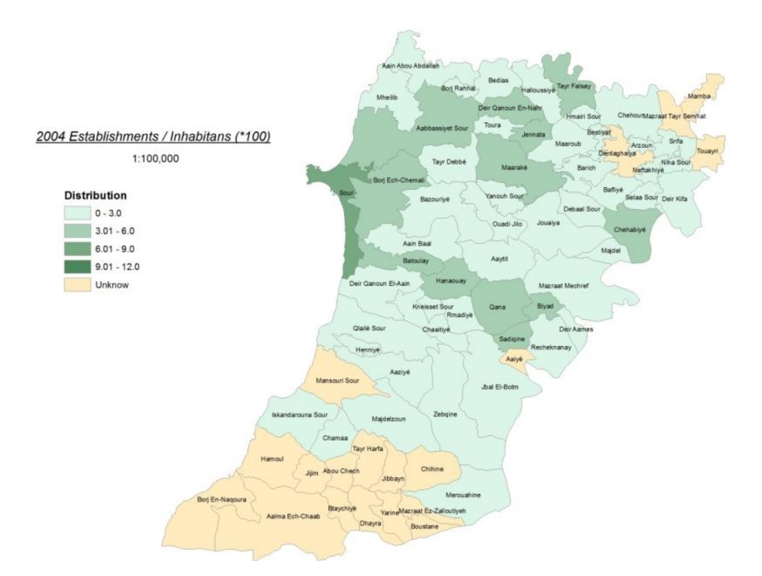
ومع ذلك، يلحظ أنّ التوسّع العمراني لم يطل المساحات الطبيعية كالوديان على سبيل المثال، مما ساهم في تثبيت التوازن بين المناطق المبنية والزراعية والطبيعية. إنّ تحليل التحولات الراهنة التي تتعرّض لها أراضي القضاء يظهر أنّ استهلاك الأرض عبر عملية التمدين يتمّ وفقاً لمسارات مختلفة:

- انتشار الفيلات والبيوت الفخمة (نحو ٩٠٠ بيت وفيلا منتشرة في القضاء) التي لا تتماشى بالضرورة مع النسيج العمراني المديني أو الريفي، والموجودة بأعداد كبيرة في المناطق الزراعية. وفي العام ٢٠١١، بلغت نسبة هذا النمط من البناء نحو ١٧% من الأراضي المبنية في القضاء. أمّا في بلدتي حناوية وجويا على سبيل المثال، تخصّص العقارات المفرزة للزراعة التي تغلب عليها زراعة الأشجار المثمرة، مما يساهم في الحفاظ على الغطاء الأخضر.
- يعود جزء من التمدد العمراني إلى انتقال سكان وسط المدينة القديم للسكن في شقق جديدة خارج الوسط التاريخي نتيجة للتغييرات التي طالت نوعية الحياة. وتبرز هذه الظاهرة، بشكلٍ خاص، على طول الطرق الرئيسية، بالإضافة إلى الطرق والممرات الزراعية حيث نفّذت معظم الإنشاءات والأبنية.
- أمّا ما تبقّى من عملية التمدين، فتطال الملكيات الكبيرة الخاصة والمفرزة بشكلٍ متفاوت، نظراً إلى أنّ الجزء الأكبر منها تمّ لأغراض المضاربة العقارية.

إنّ التحليل الأوّلي لأشكال التمدين القائمة على كامل أراضي القضاء، تسمح بإجراء تقييم أوّلي للديناميات المدينية الراهنة. فمن جهة، يلحظ نمو شعاعي للقرى النائية بمختلف أحجامها، كبافليه، وطير فلسية، ودبعال. ومن جهة أخرى، تنمو غالبية القرى على طول الطرق لتكوّن تجمعات مدينية خطية: طير دبّا– معركة؛ العبّاسية – طورا – دير قانون النهر– جناتا– معروب– باريش؛ حنّاويه– قانا– صديقين وجويّا– المجادل– الشهابية– سلعا– دير كيفا. وتظهر هذه الممرات المدينية بوضوح

[٣] أطلس لبنان، ٢٠٠٧ ، يضمّ قضاء صور العدد الأكبر من الحقول الزراعية ذات المساحات الكبيرة الموجودة في لبنان.

على الخارطة أدناه التي تحدّد عدد المؤسسات لكلّ ١٠٠ مقيم خلال عام ٢٠٠٤:



الجنوب: مناطق طبيعية وفيرة وكثافة سكانية منخفضة

بوصفه ثالث الكيانات المهمة والبارزة في القضاء، يتميّز الجزء الجنوبي بشكلٍ أساسي بوفرة المناطق الطبيعية (الغابات المتوسطية أو النباتات العشبية). وقد شهد هذا الجزء، الذي حوفظ عليه حتى تاريخ انسحاب قوّات الاحتلال في العام ٢٠٠٠، وتيرة نموّ أبطأ من تلك التي شهدتها المناطق الأخرى في القضاء. وتشكّل القرى الواقعة على ارتفاع يتراوح بين ٣٠٠ و٦٠٠ متر وتخدمها شبكة طرق محدودة، نوعاً من الطوق الذي يمتدّ على طول الحدود.

تستحوذ المناطق الزراعية في هذا الجزء من القضاء على نسبة أكبر من الأراضي مقارنة بالمناطق المدينية. ويبدو الترابط بين المناطق الزراعية والمناطق المدينية أقوى وأكثر وضوحاً. وعلى الرغم من ذلك، يطغى الغطاء الطبيعي على الجزء الأكبر من أراضي هذه المنطقة.

ونظراً إلى هذه الميزة الفريدة، يتوازن هذا الجزء الجنوبي من قضاء صور مع المناطق الزراعية والمدينية الواقعة في الجزء الشمالي من القضاء ويساهم، بالتالي، في تنوّع المناظر الطبيعية التي تشكّل هوية الجنوب اللبناني.

أنواع المساكن والمورفولوجيا العمرانية

يتكوّن النسيج العمراني من اجتماع أنماط مختلفة من البناء تعكس تنوّع الظروف الاجتماعية للأسر وممارساتها الاجتماعية:

البيوت التقليدية في مركز البلدة المكتظّ



بيت تقليدي – دير قانون النهر		مركز البلدة المكتظّ – عين بعال

تشكّل هذه البيوت النسيج العمراني المكثّف للقرى التاريخية التي دأبت على احتضان كل عائلاتها حتى الستينات من القرن الماضي. وكانت شاهداً، من جهة، على انتقال جزء من أبنائها إلى مساكن حديثة ذات مساحات أوسع خارج وسط البلدة القديم، وانضمام الجزء الأكبر منهم، من جهة أخرى، إلى موجات الهجرة من الريف إلى المدينة. ويتشكّل بقية سكان هذه القرى بشكلٍ أساسي من الذين لا يملكون الامكانات المادية لبناء مساكن في أماكن أخرى. وقد نجم عن حاجة هؤلاء إلى مساحات سكنية إضافية تكثيف للنسيج العمراني الموجود من خلال إضافة طوابق على مساكنهم. وهذا ما أدّى إلى تراجع الإرث المعماري في معظم هذه القرى مع استثناءات قليلة (راجع القسم المتعلّق بالإرث التاريخي).

الأبنية الحديثة خارج البلدات القديمة





أبنية حديثة في معركة وبرج رحّال



الإنشاءات المتصلة أو الإنشاءات الجديدة – البازورية

تتكوّن هذه الأبنية بشكلٍ أساسي من طابقين أو ثلاثة طوابق يسكن فيها مختلف أفراد الأسرة (عادة إثنين أو ثلاثة أشقاء). ويشغل هذا النوع من المساكن عموماً أسر من الفئات الاجتماعية المتوسطة. وتنتشر هذه المساكن في محيط القرية أو في ما ندر داخل العقارات المفرزة.

الأبنية التجارية على طول الطريق/الشارع – القرية



أبنية تجارية على طول الطريق – قانا

الشارع – القرية – مزررعة عيّة

إن الشكل الرئيسي الذي تتخذه عملية التمدين في المناطق الموجودة خارج المراكز القديمة للقرى أو البلدات يظهر من خلال انتشار المحلات التجارية على طول الطرق الرئيسية التي تربط القرى. وقد يعلو المنشأة التجارية في بعض الأحيان شقة سكنية. وتقدّم هذه المحلات التجارية الخدمات للسكان المحليين وللمارين على الطرق الرئيسية، وبشكلٍ خاص لسكان القرى المجاورة الأصغر حجماً.

التجمّعات السكنية المكثفة



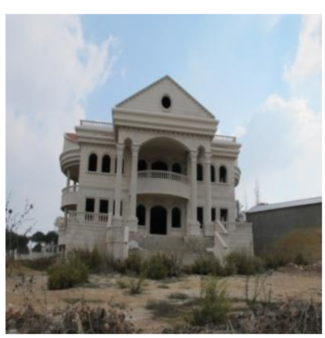
البناء السكني المكثّف – الحوش



تجمّع سكني مكثّف– Condominium – عباسية صور

ينتشر هذا الشكل من العمران الكثيف (من ٣ إلى ١٠ طوابق) في ضواحي مدينة صور عبر المطوّرين العقاريين. وهو يظهر عادة على شكل مجمّع من الأبنية المتشابهة والمكوّنة من شقق سكنية من مختلف الأحجام والمستويات. ويتميّز هذا الشكل العمراني بطابعه المكثّف، وهو، بالتالي، يشكّل البديل الأمثل للتمدّد العمراني داخل السهل الزراعي.

الفيلات المنعزلة أو المجمّعة



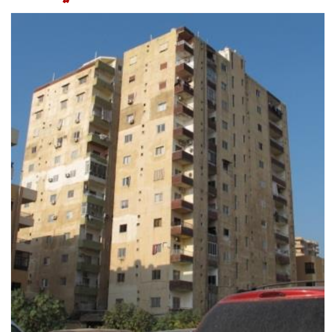
فيلا منعزلة– صدقين



مجمّع فيلات – قانا

ينتشر هذا الشكل الحديث من السكن بشكلٍ واسع في كافة أرجاء القضاء. وهو انعكاس لحاجة الأثرياء من المغتربين إلى المساكن الثانوية في لبنان. وتتميّز هذه البيوت بالافراط في الأنماط والأحجام، وهي تحتلّ الهضاب وغالباً ما تكون محاطة بمساحات واسعة من الأراضي المزروعة. فضلاً عن احتواء بعضها على حمامات سباحة وملاعب تنس وغير ذلك من الخدمات الإضافية. ولا يتّبع هذا الشكل العمراني خطّ التمدّد الأفقي والمنبسط لهذه البلدات والقرى، ويشكّل أحد الأسباب الرئيسية للتوسّع العمراني.

ضخامة أبنية السكن الاجتماعي





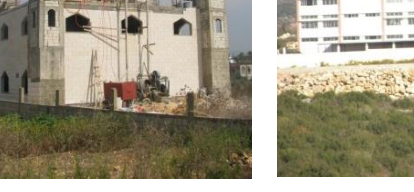
المباني الكبيرة – برج الشمالي وبرج رحّال

مجمّعات الوقف– الحوش

توفّر الأوقاف، في العديد من القرى والبلدات، شقق سكنية ذات قيمة شرائية منخفضة جدّاً للأسر ذات المداخيل المتدنية. وغالباً ما تكون هذه المباني ضخمة وشاهقة وغير متكاملة مع المناظر الطبيعية الريفية أو الطابع القروي الذي تكون يتميّز عادة بقلة ارتفاع الأبنية.

أبنية كبيرة مخصصة للمرافق الخدماتية





مرافق خدماتية– جويّا وعلما الشعب



مدرسة جديدة – معركة

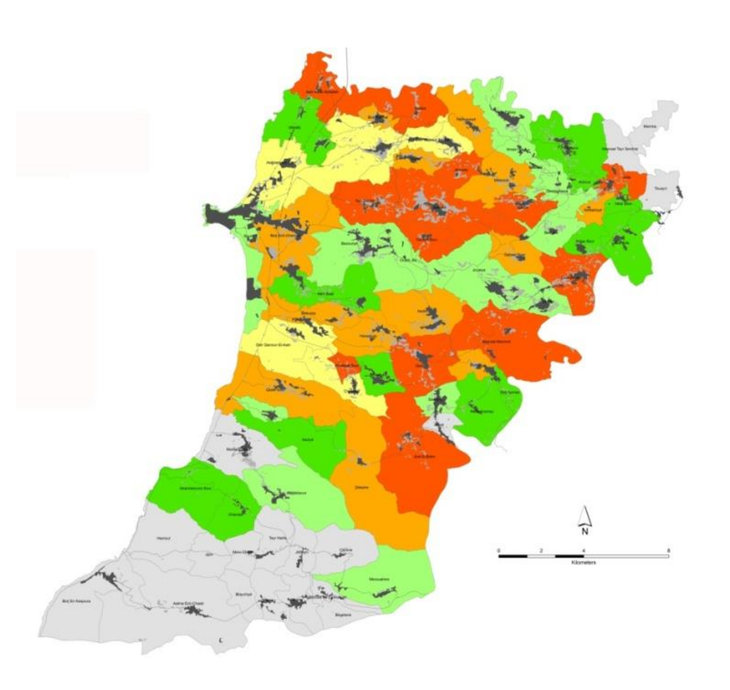
خارج مدينة صور، يتمّ بناء مرافق عامة أو دينية بالقرب من القرى أو على طول الطرق التي تربط فيما بينها. وغالباً ما تكون هذه الإنشاءات والمباني غير متجانسة مع النسيج العمراني القائم، وتساهم بالتالي في تشويه المشهد الطبيعي الريفي والمديني.

الدينامية الحضرية والأنماط المورفولوجية الزراعية

بالإمكان مقارنة تطوّر الكثافة السكانية ضمن إطار كلّ بلدية على حدى بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ (معطيات دائرة الإحصاء المركزي حول السكان لعامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤). وتشير الخارطة أدناه باللون الأحمر إلى البلديات التي ارتفع فيها متوسط استهلاك الأرض للفرد الواحد بشكلٍ كبير، وباللون البرتقالي البلديات التي ارتفع فيها هذا المتوسط بشكلٍ معتدل. وعلى سبيل المثال، تستهلك قرية "معركة" مساحة أكبر من الأراضي مقارنة بجويا لاستيعاب عدد أقل من السكان. وفي الواقع، تظهر المعطيات أنّ عدد سكان هاتين القريتين قد زاد بنسبة توازي ٢%، في حين نمت المناطق العمرانية بنسبة ٤%.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النموّ العمراني ناجم أيضاً عن الإنشاءات التجارية، مما يفسّر جزئياً التمدد العمراني المتسارع.

تطوّر الكثافة السكانية في المناطق المدينية في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ١٩٩٧



يشكّل نموّ المناطق العمرانية تهديداً مباشراً للأراضي الزراعية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- في حين أنّ عمليتا التمدين والإفراز قد طالت أجزاء كبيرة من السهل الزراعي، وعلى الأخص في ضواحي مدينة صور، ارتفعت نسبة الأراضي المزروعة على سفوح التلال.
- عندما تستثمر قطع كبيرة من الأراضي الخصبة في البناء، وخاصة في السهل الساحلي، يتمّ حفر التربة ونقلها إلى أماكن أخرى لاستخدامها في الزراعة على المدرجات أو الأراضي المسطحة.
- ثمّة علاقة وطيدة بين المنازل من جهة، والحقول وبساتين الزيتون المزروعة في محيط القرية والتي تشكّل مصدر دخل رئيسي أو ثانوي للاسر المالكة لهذه الحقول من جهة أخرى. وهذا الأمر يساعد على الحفاظ على الحزام الأخضر حول هذه القرى.
- تبقى المزارع الكبيرة الحجم (الحقول الزراعية المفتوحة أو المدرجات والمصاطب) نسبياً بمنأى عن التمدّد العمراني، ويمكن توسيعها من خلال إنشاء مدرجات جديدة أو تطوير وسائل الري.

تظهر المقارنة بين القرى النموذجية وجود أنماط مختلفة جداً من النمو العمراني والمديني، كما تظهر وجود ترابط بين المناطق المبنية والأراضي الزراعية.

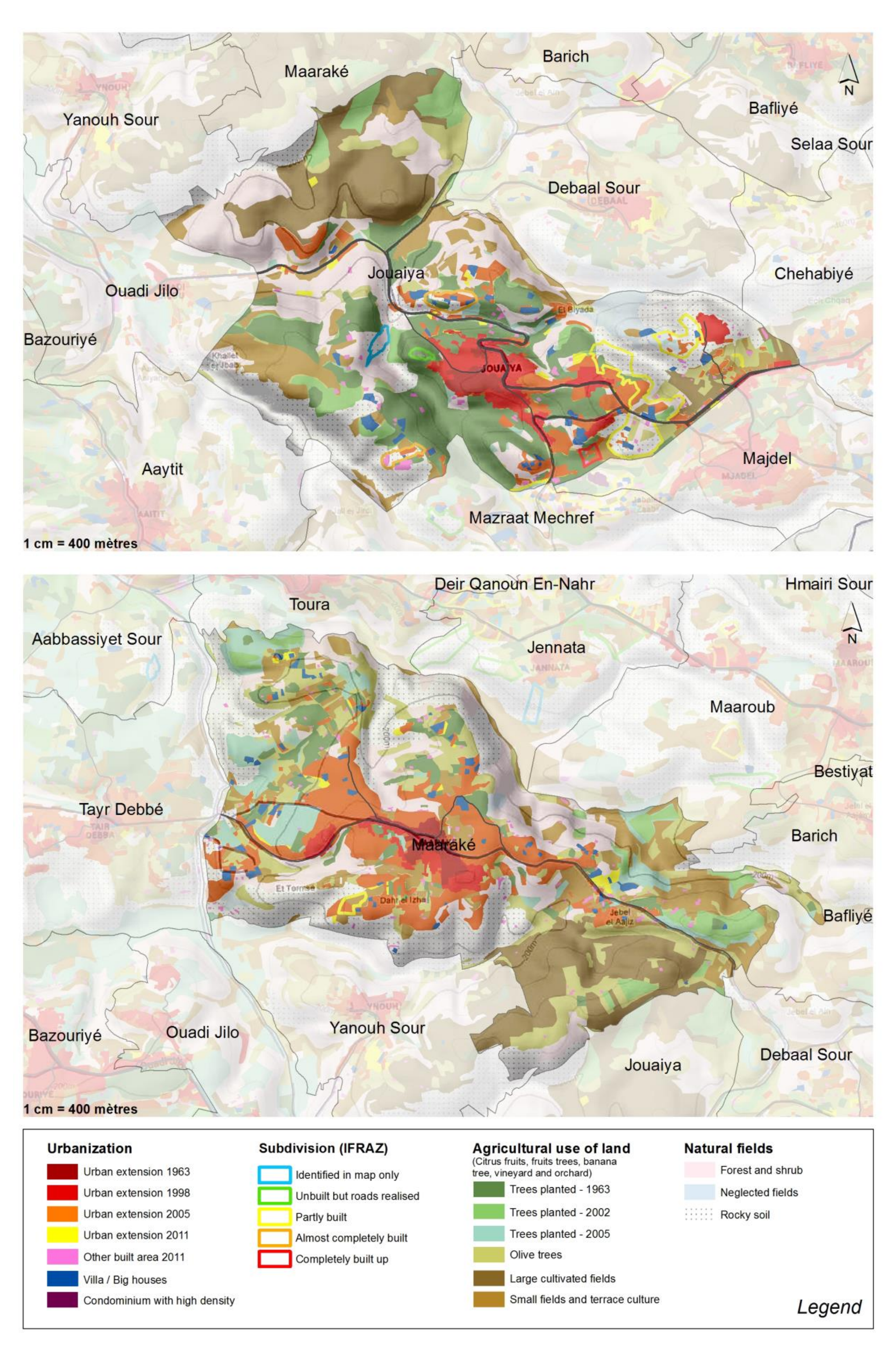
دينامية استخدام الأراضي في معركة وجويّا

تظهر المقارنة أنّ جويا، وبخلاف بلدة معركة، تضم عدد أكبر من السكان ومساحات أقل من العمران. وهذا يشير بوضوح إلى أنّ الكثافة العمرانية العالية ترتبط، بصورة متناقضة، بالجودة العالية للحيّز المديني: الحزام الأخضر المحيط بالقرية، وفعالية أكبر في ضبط الزحف العمراني.

	معركة	جويّا
مساحة المنطقة العقارية (بالهكتار)	978,2	976,9
عدد السكان عام ١٩٩٧	7097	6905
عدد المساكن عام ١٩٩٧	1731	1500
عدد السكان عام ٢٠٠٤	8891	10634
عدد المساكن عام ٢٠٠٤	3043	2319
المناطق المدينية عام ١٩٦٣ (بالهكتار)	15,21	2,48
المناطق المدينية عام ١٩٩٨ (بالهكتار)	31,33	52,73
المناطق المدينية عام ٢٠٠٥ (بالهكتار)	160,93	80,73
النموّ العمراني السنوي (١٩٦٣-١٩٩٨)	2,15%	9,41%
النموّ العمراني السنوي (١٩٩٨- ٢٠٠٥)	26,33%	6,27%
عدد المقيمين / الهكتار الواحد من المناطق المبنية الكثافة السكانية عام ١٩٩٧	226,5	131,0
عدد المقيمين / الهكتار الواحد من المناطق المبنية الكثافة السكانية عام ٢٠٠٤	55,2	131,7
صدور مرسوم يتعلّق بالتخطيط المدني	كلا	نعم
الأراضي المفرزة (بالهكتار)	2,3	49,6
الأراضي المفرزة المبنية %	40,65%	18%
عدد الفيلات (٢٠١١)	60	منها ٥٠ ضمن مجمّع 87
مدارس / مراكز صحية	٦ مدارس /١٩١٠ تلاميذ مركز صحي عدد ٢	٦ مدارس/ ١٨٦٥ تلميذاً مركز صحي عدد ١
مؤسسات ٢٠٠٤	270	290
أراضي زراعية /المنطقة العقارية %	40	27
الأراضي الزراعية	545	108
المساحات المزروعة (بالهكتار)	390	262
انتاج الحمضيات	24,0%	31,7%
الأراضي المزروعة	47,6%	57,6%

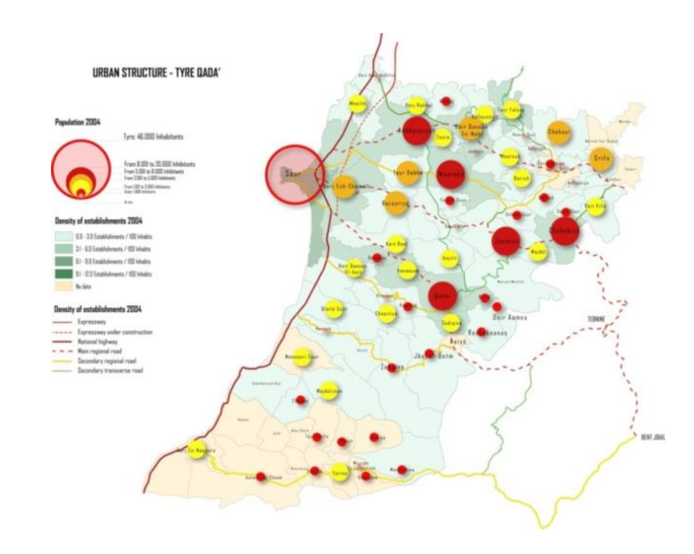
بأشجار الزيتون

ويعكس هذا التباين سياقين اجتماعيين واقتصاديين مختلفين: دخل السكان المرتبط بشكلٍ وثيق بالزراعة في معركة، وإيرادات مرتبطة بالتحويلات المالية والاستثمارات التي يقوم بها المغتربون في جويا. ويمكن تحديد هذه الاستثمارات وفقاً لثلاثة أنواع: التحويلات المالية المباشرة للأسرة، الاستثمارات العقارية الضخمة، بناء منازل أو فيلات جديدة.



البنية المدينية

البنية المدينية: قضاء صور (الطرق الرئيسية، تركّز الخدمات، تقديرات عدد السكان)



تسلّط الخارطة أعلاه الضوء على شبكة قويّة من العلاقات بين البلدات والقرى، وفقاً لهرمية معينة قائمة بين مدينة صور والبلدات الرئيسية (قانا، جويّا، معركة، العبّاسية، الشهابية) والقرى والبلدات الصغرى. وتعكس هذه الهرمية مستوى عالٍ من الخدمات والأنشطة المرتبطة بكلّ من هذه المدن والبلدات.

السياسات العمرانية المدينية والتنمية المستدامة

تشير الخارطة أدناه باللون البرتقالي إلى البلديات المشمولة بخطط توجيهية مصدّق عليها من قبل المديرية العامة للتنظيم المُدُني)، وباللون الأرجواني إلى الأراضي المفرزة، في حين يشير اللون الأخضر إلى البلديات غير المشمولة بخطة توجيهية.

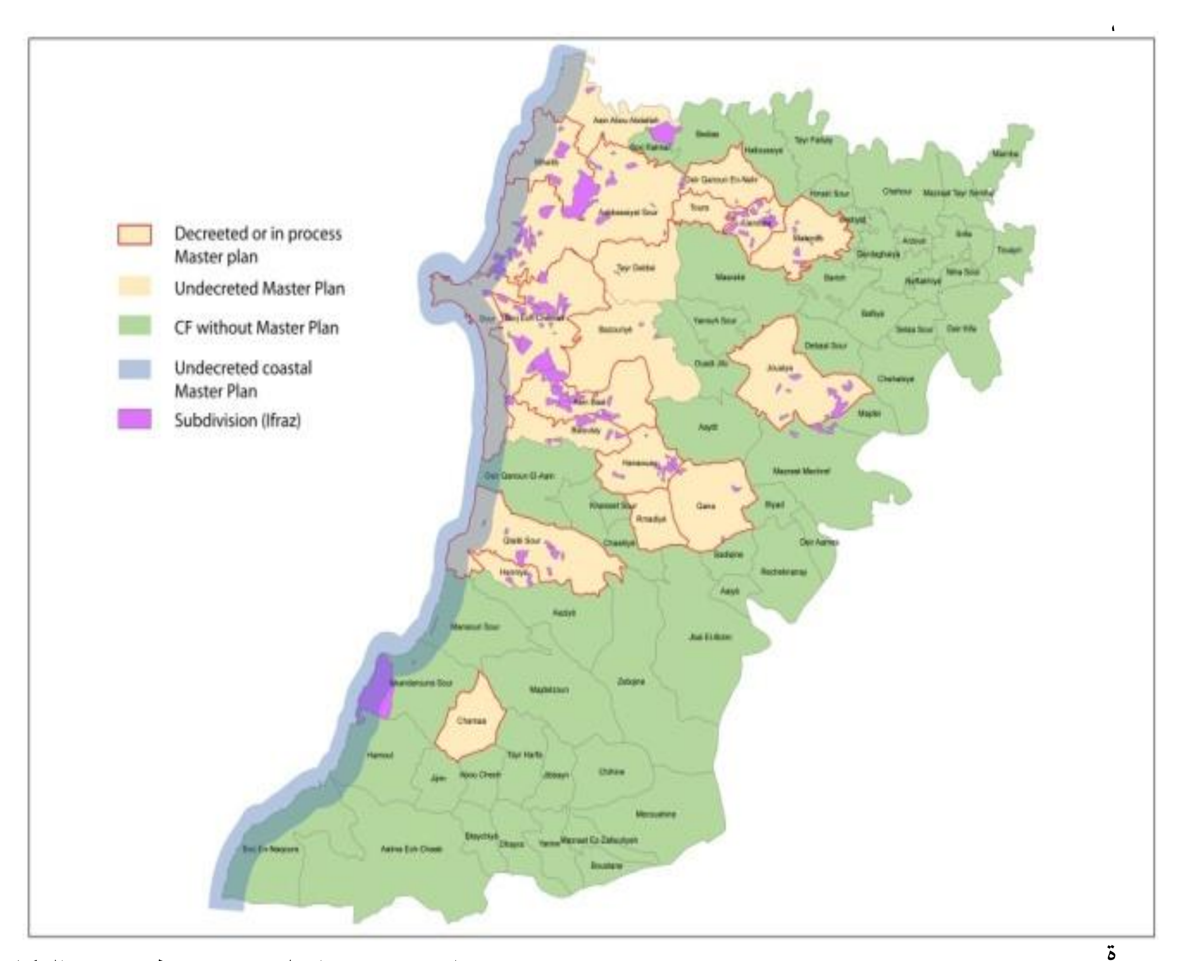
وتجدر الإشارة إلى أنهّ بإمكان السياسات العامة لعب دور أفضل في ترشيد استخدام مختلف أجزاء الأراضي في القضاء. وتوفّر الخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية المبادىء التوجيهية العامة بما يتلاءم مع موارد كلّ منطقة من المناطق اللبنانية. إلاّ أنّ هذه التوجيهات تحتاج إلى تمييزها ضمن استراتيجيات أكثر تحديداً وأكثر تفصيلاً خاصة بكلّ منطقة على حدى. وعلاوة على ذلك، يحدّد مرسوم الخطة الوطنية الشاملة مجال تطبيق هذه الخطة بالمناطق غير المغطاة سابقاً بخطط توجيهية خاصة بها. وهذا من شأنه الحدّ من أثرها على مستوى القضاء.

وفي حين تعلن الخطط التوجيهية المحلية عن الإرادة في حماية الأراضي الزراعية، يظهر تحليل هذه الخطط ميل كبير إلى الليبرالية في تنفيذ السياسات: يلحظ نشوء مناطق عمرانية معزولة وغير مبررة داخل السهل الزراعي، فضلاً عن زيادة غير مبرّرة أيضاً في كثافة البناء المسموح بها ضمن المحيط الزراعي المحمي (زيادة عامل الاستثمار FAR من ٥% إلى ١٠% في المخطط التوجيهي الجديد لصور).

وتظهر مراجعة هذه الوثائق أيضاً ما يلي:

- غياب التنسيق بين المخططات التوجيهية المختلفة التي أعدّت بشكلٍ منفصل لبلديات أو تجمّعات بلدية مختلفة.
- لا يأخذ المخطط التوجيهي بالاعتبار نوعية التربة (دراسة التربة Pedology) لتحديد المناطق الزراعية المحمية
- يعبّر مشروع الخطة التوجيهية للشواطىء الساحلية عن رغبة المديرية العامة للتنظيم المدني في تحقيق استراتيجية حماية فعّالة للمناطق الواقعة على الواجهة البحرية والتي تشكّل مطمعاً للكثيرين. إلاّ أنهّ لم يتمّ التصديق حتى تاريخه على هذا المشروع نتيجة المعارضة الشديدة من قبل البلديات ومالكي الأراضي.

- تجري عمليات الإفراز في القضاء على نطاق واسع. ويمكن تصنيفها ضمن فئتين:
  - عمليات الإفراز المرتبطة بشكلٍ من أشكال المضاربة العقارية وتطال أجزاء واسعة من المناطق الطبيعية الواقعة بعيداً عن البلدات والقرى (اسكندرونة على سبيل المثال)
  - عمليات الإفراز التي نجحت في توجيه جزء من عملية التمدين إلى محيط المدينة أو البلدة كما هو حاصل في محيط مدينة صور وفي محيط



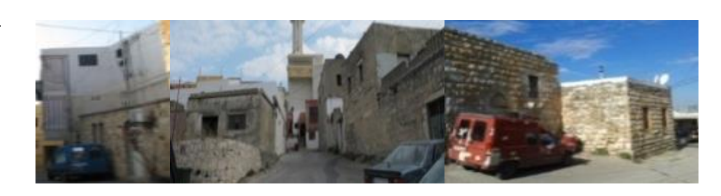
ة الأخرى في القضاء. ومع ذلك، فإنّ العديد من المباني التي شيّدت في هذه الأراضي المفرزة لا تزال شاغرة، مما يعكس أيضاً استراتجيات المضاربة العقارية.

- إنّ عملية فرز الأراضي تتناقض مع الزحف العمراني غير المنضبط حول القرى والبلدات وعلى طول الطرق الرئيسية. ذلك أنّ تقسيم الأراضي يوفّر إمكانية تنظيم أفضل للمجال المديني ويسهّل عملية ربط المنشآت بمختلف شبكات البنى التحتية. غير أنّ قيمة هذه الأراضي مرتفعة جداً بحيث تتجاوز مداخيل معظم السكان.

إرث تاريخي غني ومميّز ينبغي تعزيزه وحمايته

الإرث المبني

ما تبقّى من بيوت الحجر في الوسط التاريخي للقرى:
عانت "العمارة العامية" في الوسط التاريخي للقرى، كما في سائر المناطق اللبنانية الرئيسية، إلى حدّ كبير من التوسّع العمراني المتسارع الذي تفاقم في فترات الحرب والاحتلال وإعادة الإعمار. يفقد العديد من القرى تدريجياً ما تبقّى من بيوت الحجر (راجع خارطة الإرث الثقافي والطبيعي والمبني)، غير المأهولة أساساً، بسبب هيمنة النسيج العمراني الحديث (إضافة طابق على السطح، زيادة غرف)، فضلاً عن غياب الإجراءات الحمائية (مناطق مدينية خاصة) وأعمال الترميم.



حميري　　دير قانون النهر　　برج الشمالي



برج رحّال　　معروب　　طورا

التجمعات المدينية المتجانسة التقليدية التي جرى الحفاظ عليها

- لا تزال قريتي دردغيا وعلما الشعب، حيث بدأت هجرة السكان المسيحيين لأسباب اقتصادية قبل اشتعال الحرب الأهلية، تمتلكان النواة الحضرية التقليدية التي تتميّز بالمساحات العامة الصغيرة، والأزقّة الضيقة، وبيوت الحجر ذات النمط المعماري "العامّي"، والمؤلفة من طابق واحد أو طابقين، والتي يحتوي بعضها على غرف مقببة تؤلّف الطابق الأرضي. ولا تزال هذه البيوت تحافظ على السمات المعمارية التقليدية، بما فيها الأبواب والنوافذ الخشبية المصنوعة يدوياً. وتختلف درجة الحفاظ على هذه السمات بحسب الظروف الخاصة بكلّ منها، فقد استفاد العديد من الأبنية التقليدية مؤخراً من دعم خاص لترميمها. وقد شملت أعمال الترميم هذه كنيسة سان جورج في دردغيا وكنيسة مار الياس للروم الملكيين الكاثوليك في علما الشعب، وهي من المعالم المحمية رسمياً[٤].
- يتميّز الوسط التاريخي لقانا بالبيوت الحجرية المنتشرة في أحيائها المسيحية، وكنيستين مرمّمتين، وبئر قديمة، ومعصرة زيتون لا تزال صالحة للاستخدام.
- نتيجة التدمير الكامل الذي لحق ببلدة شمع خلال حرب ٢٠٠٦، أصبحت هذه البلدة شبه خالية من السكان. وهي تقع ضمن جدران القلعة وتتضمّن عدداً من البيوت التراثية ذات الطابع المعماري التقليدي ("العمارة العامية") والقيمة التاريخية، وهي تشكّل النواة التراثية للبلدة. وقد صنفت القلعة من قبل المديرية العامة للآثار ضمن الإرث التاريخي

[٤] قرار المديرية العامة للآثار رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٩٧/٠٧/٢٥

الذي ينبغي الحفاظ عليه وحمايته[٥]. كما تمّ وضع قيود للمناطق المحيطة بالقلعة في المخطط التوجيهي لبلدة شمع[٦]. ومع ذلك، جرت مؤخراً إضافة ملحقات، ومبادرات لإعادة التأهيل التي سادتها الفوضى والعشوائية، فضلاً عن عدم احترامها لحدود الأراضي ولا لنوعية النسيج العمراني. وفي العام ٢٠١١ أطلق مجلس الإنماء والإعمار بمشاركة المديرية العامة للآثار مشروع إعادة تأهيل وتطوير قلعة شمع وبلدتها المموّل من الحكومة الإيطالية. وبعد إجراء التقييم، تمّ إطلاق مناقصة لتلزيم الأعمال وتنفيذ إجراءات الحماية. وتجدر الإشارة إلى أنّ ترميم بعض المنازل الخاصة قد يستلزم مصادرتها.








دردغيا




علما الشعب

[٥] قرار المديرية العامة للآثار رقم ٤ بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٥ : يخضع أي نوع من الأعمال أو التعديل العقاري للموافقة المسبقة للمديرية العامة للآثار

[٦] المديرية العامة للآثار: المخطط التوجيهي لبلدة شمع، التي تمّت الموافقة عليها في العام ٢٠٠٧

قلعة شمع　　　　قانا

مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدينية في مدينة صور القديمة (CHUD TYRE)

يهدف مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدينية الذي أطلِق في العام ٢٠٠١ في ٥ مدن لبنانية إلى حماية وتعزيز الإرث الثقافي بوصفه أحد الأصول الأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية. وقد نفذّ هذا المشروع بإشراف مجلس الإنماء والإعمار بتمويل من البنك الدولي ووكالة التنمية الفرنسية والحكومتين الإيطالية والفرنسية. وبلغ حجم الاستثمارات في صور ١٢ مليون يورو في العام ٢٠٠٣، و ٢١ مليون يورو في العام ٢٠١٠.

وقد أوصت الدراسة الأولية التي أجريت في العام ٢٠٠٢ حول الجوانب المعمارية والمدينية والاقتصادية والاجتماعية لمدينة صور[٧]، بإدراج المكوّنات الثلاثة للمدينة ضمن خطة واحدة متماسكة: المدينة القديمة، والملحقات الحديثة، وإثنين من المعالم الأثرية الرئيسية. وفي إطار المكوّن المديني، تمّ اقتراح ٢٤ مشروعاً للمدينة القديمة التاريخية يجري تنفيذها بشكلٍ متزامن مع المبادىء التوجيهية الجديدة للمنطقة.

وتتميّز هذه المنطقة التي تمتد على مساحة ١٣ هكتار تقريباً بنسيجها التقليدي الذي لا يزال يحافظ على قدر كبير من التجانس، ويعود تاريخه، بشكلٍ أساسي، إلى

[7] Pierre el-Khoury, Urban conservation and design studies for Tyre old city, Preliminary report, 2001

حقبة المماليك والحقبة العثمانية. ويقدّر عدد سكان هذه المنطقة بنحو ٣٦٠٠ نسمة هم في غالبيتهم من أبنائها الأصليين ومن ذوي الدخل المنخفض (٨٥% من السكان العاملين لا يتعدى دخلهم الشهري ٥٠٠ دولاراً أميركياً). ويشكّل صيادو السمك نحو ٢٥% من سكان المدينة القديمة. وتجدر الإشارة إلى أنّ ٦٢% من المقيمين في المدينة هم من قدماء المستأجرين، في حين أنّ معظم المالكين هم من سكان بيروت.

ركّزت المرحلة الأولى(٢٠٠٤-٢٠٠٩) من تنفيذ مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدينية على الساحل الشرقي: إعادة تأهيل الكورنيش وعدد من المباني العامة: "بيت المدينة" المخصص للنشاطات الاجتماعية والتربوية والثقافية، مكاتب المديرية العامة للآثار، المكتبة البلدية، مركز الآثار التحتمائية.

أمّا المرحلة الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٢)، فقد شملت تنفيذ عملية إعادة تأهيل منطقة مرفأ الصيد (توسيع وتجهيز مراكب الصيد، ترميم مبنى نقابة الصيادين وسوق السمك، إعادة تأهيل ساحة المنشية والواجهات)، والسوق (البوابة)، والمواقع الأثرية، والطرقات في إطار خطة طموحة للتحركات (راجع الفصل المتعلّق بالتحركات). أمّا الأشغال التي سوف تنفّذ لاحقاً فتشمل توسيع نطاق عملية إعادة تأهيل الشريط الساحلي، وتحسين شبكة التواصل بين المرفأ والأسواق، وإنشاء مواقف إضافية للسيارات.

وتكمن إحدى النتائج الرئيسية لمشروع "الإرث الثقافي والتنمية المدينية" في تعدّد المبادرات الخاصة المتعلّقة بعمليات الترميم وإعادة التأهيل، سواء للسكن الثانوي أو لأغراض سياحية (مطاعم ومقاهي، بيوت ضيافة)، في الأحياء المسيحية من المدينة القديمة. وتسهم هذه العملية، إذا ما أضيفت إلى حجم الطلب الكبير الداخلي والخارجي، في زيادة قيمة العقارات في هذا الجزء من المدينة القديمة.



قصر صالحة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣





مبادرة خاصة لطلاء الواجهات- فندق/مطعم يارا



مرفق ثقافي في الحارة

وتضمّ منطقة المرفأ أيضاً مراكز الخدمات الإدارية والقضائية والأمنية نظراً لموقع مدينة صور كمركز جغرافي وإداري للقضاء. إلاّ أنّ موقع السجن (والمحكمة) مقابل ساحة المنشية يبدو غير مناسب. ويؤدي هذا التركّز للمرافق الخدماتية إلى ازدحام السير الخانق في ساعات الذروة الناجم عن احتلال موظفي هذه المرافق (الذين ينتقلون يومياً من وإلى أماكن عملهم) لمعظم مواقف السيارات على حساب مستهلكي الخدمات والمقيمين في المنطقة.

ومن جهة أخرى، لا تملك السلطات المحلية (البلدية واتحاد البلديات) مقراتها الخاصة وتلجأ إلى اسئجارها خارج الوسط التاريخي للمدينة.

الإرث التاريخي والثقافي

يتمتّع قضاء صور بإرث تاريخي وثقافي غنيّ يعود للعصور الفنيقية والعربية والرومانية والمسيحية والاسلامية (راجع خارطة الإرث الثقافي والطبيعي والمبني).

وتضمّ مدينة صور موقعين أثريين فريدين من نوعهما تمّ إدراجهما من قبل منظمة اليونسكو ضمن التراث العالمي منذ العام ١٩٨٤. ويحيط بموقع البص الأثري مخيّم البصّ للاجئين الفلسطينيين، كما توجد بعض الأبنية الشاهقة حول الموقع الأثري في المدينة. ويسعى مشروع "الإرث الثقافي والتنمية المدينية" إلى حماية (تسييج) وتنظيم (أعمال البنية التحتية وتدابير الحفظ) وتعزيز هذين الموقعين (تطوير المتاحف والبرامج سياحية). أمّا الموانىء الأثرية التحتمائية التي خضعت لعمليات تنقيب من قبل عدة بعثات لبنانية وفرنسية منذ العام ٢٠٠٤، فإنّها تشكّل أحد الأصول الفريدة والغنية[٨].

ويحتضن عدد كبير من القرى والبلدات في القضاء معالم أثرية ذات قيمة ثقافية وتاريخية[٩]، مثل القلاع الصليبية (دير كيفا وشمع)، والأبراج (برج الشمالي، الناقورة)، والمواقع الدينية (كنائس، أضرحة، مغارة قانا والجرار)، والعديد من المعالم والبقايا الأثرية والتاريخية (المدافن الأثرية، النواويس والتماثيل، القرى القديمة، المعابد، معاصر الزيتون والعنب...). وباستثناء المعالم الدينية الرئيسية، بما في ذلك مغارة قانا، التي تحظى بحماية وإشراف وزارتي السياحة والثقافة، يعاني معظم هذه المواقع والمعالم الأثرية من الإهمال (لا بل التخريب والتدمير)، وغياب تدابير الحماية، وعمليات التمدين العشوائية أو انتشار المقالع في محيطها المباشر[١٠]. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض هذه المواقع لا يمكن الوصول إليها. والمطلوب على هذا الصعيد هو إعادة تأهيلها وحمايتها ووضع اللافتات التي تدلّ عليها من أجل تحويلها إلى منتجات سياحية. وثمّة مبادرات خاصة (شركات سياحية وهيئات غير حكومية) تقوم بتنظيم رحلات دينية وبرامج خاصة بالقلاع في جنوب لبنان (بما فيها قلعة الشقيف وتبنين والدبيّة).

ناووس حيرام / قلعة دير كيفا/البرج في منطقة برج الشمالي/قرية أم الأحمد القديمة



مغارة وجرار قانا



ضريح النبي قاسم ضريح معروب

[٨] وزارة الثقافة، L'histoire de Tyr au témoignage de l'archéologie», Actes du séminaire international Tyr 2011, Baal Hors-série VIII.

[٩] تقييم T-NET

[١٠] إعيد تأهيل البرج القائم في منطقة البرج الشمالي من قبل مالكيه، كما باشرت بلدية دير كيفا بإجراءات حماية قلعة مار مارون، وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم المواقع الدينية تتمّ صيانها وترميمها من قبل الأوقاف/ المجتمعات المحلية.



ضريح معركة

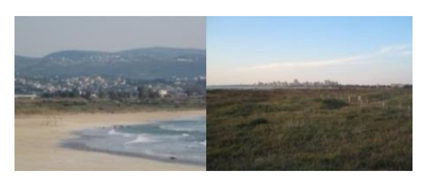
الإرث الطبيعي

نظراً إلى موقعه الجغرافي وتاريخه العريق، يتميّز قضاء صور بامتلاكه إرث طبيعي فريد يتوجبّ حمايته وتعزيزه.

تعدّ شواطىء صور التي تمتد على طول ٢٢ كلم، وتشمل الشيور والأجراف الصخرية الكلسية في البياضة والناقورة، من المواقع الساحلية البارزة والفريدة في لبنان. ونظراً إلى كونه لا يزال محفوظاً من التمدين والضغط العمراني، يمتلك الجزء الجنوبي من الشاطىء درباً شبه متواصل للمشاة. وهذا ينطبق على الخط غير المتعرّج للسكة الحديدية القديمة الذي يناسب مثل هذا التوجّه. كما يشكّل نفق السكة الحديدية، المحمي بشكلٍ جيد، أحد البدائل لمسار الخطّ الساحلي لدرب المشاة. وتشكّل الشواطىء الخاصة والعامة، وكذلك الطريق الساحلي، مقصداً للعديد من الزوار اللبنانيين والأجانب، خاصة في فصل الصيف. وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة عدد من المطاعم والمرافق الأخرى (المراسي الخاصة – مارينا) التي تتعدّى على المجال البحري العام في كلّ من صور والقليلة والناقورة.

ويشكّل الإرث ذات الصلة بالموارد المائية عنصراً أساسياً من عناصر هوية منطقة صور: تضمّ المنطقة عدداً كبيراً من الينابيع والآبار والطواحين والخزانات والأحواض والبرك القديمة، التي يتميّز بعضها بقيمة تاريخية و/أو دينية. ويتمتّع موقع رأس العين، الذي يضمّ ٤ ينابيع وقناة تنسب إلى حقبة سليمان والرومان وموقعاً يعود للعصر النحاسي وبقايا طاحونة مياه و٧٥ قبراً، بحماية المديرية العامة للآثار[11]، ولكنه يعاني من الإهمال ومن سوء الأحوال. وتجدر الإشارة إلى أنّ وجود بقايا قناة المياه ضمن أراضيٍ عامة ذات كثافة عمرانية عالية يشكّل فرصة لإطلاق مبادرة لإعادة تأهيلها.

وتحتضن موانىء الصيد الخلابة في صور والناقورة أنشطة الصيد التقليدية التي ينبغي الحفاظ عليها ودعمها نظراً لدورها الاقتصادي– الاجتماعي الهام وجاذبيتها على الصعيد السياحي.



محمية شاطىء صور الطبيعية



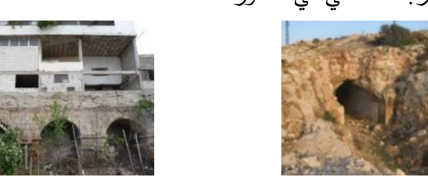


الواجهة البحرية الصخرية لصور الشاطىء الصخري في القليلة

شيور البياضة



الدرب الساحلي في الناقورة



الطريق إلى نفق سكّة الحديد / بقايا قناة المياه في رأس العين

[11] بموجب المرسوم رقم ١٥٢٨٢ الصادر بتاريخ ١٥ /٠٣/ ١٩٥٧

وتعدّ الأودية الخلابة (الليطاني والعزّية) أيضاً من بين المناطق المميّزة في قضاء صور نظراً لمزاياها الطبيعية والسياحية والزراعية ومناظرها الطبيعية. وهي تشكّل أحدى الفرص لتطوير السياحة البيئية وتنظيم الجولات السياحية (وجود مواقع بانورامية). وتتعرّض هذه الأصول إلى خطر التغيير في معالمها الطبيعية والبيئية جرّاء انتشار المطاعم الموسمية و/أو الدائمة غير الخاضعة لرقابة فعلية وجدّية على ضفافها، فضلاً عن النموّ الهامشي والعشوائي على قمم التلال.

وتشمل توصيات الخطة الوطنية لترتيب الأراضي اللبنانية إنشاء "مناطق حمى طبيعية" على طول الساحل الجنوبي من مدينة صور إلى الحدود الجنوبية. ويشكّل ذلك الأمر فرصة لحماية هذه الأصول الفريدة وتعزيز قيمتها.

وبالإمكان توسيع إطار المناطق المقترحة عبر الخطة لتشمل المناطق الطبيعية البكر المميّزة في الجزء الجنوبي– الشرقي من القضاء (للاطلاع على المزيد من التحليلات ذات الصلة، يرجى مراجعة القسم المتعلّق بالخطة الخضراء).

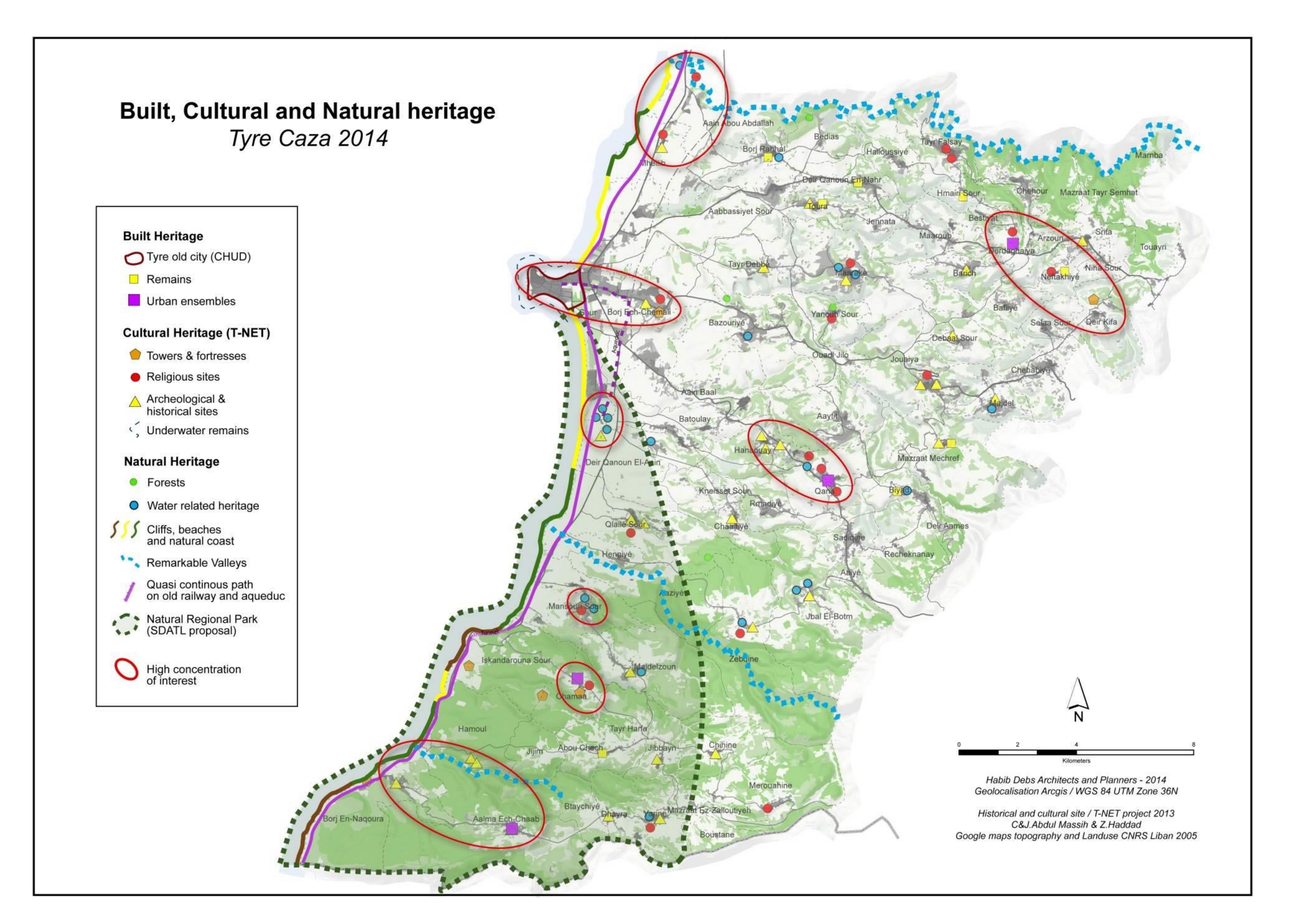


العزّية

قانا



الليطاني والمنشآت التي بنيت على ضفاف النهر


Built, Cultural and Natural heritage
Tyre Caza 2014
Built Heritage
Tyre old city (CHUD)
Remains
Urban ensembles
Cultural Heritage (T-NET)
Towers & fortresses
Religious sites
Archeological & historical sites
Underwater remains
Natural Heritage
Forests
Water related heritage
Cliffs, beaches and natural coast
Remarkable Valleys
Quasi continous path on old railway and aqueduc
Natural Regional Park (SDATL proposal)
High concentration of interest
N
0
2
4
8
Kilometers
Habib Debs Architects and Planners - 2014
Geolocalisation Arcgis / WGS 84 UTM Zone 36N
Historical and cultural site / T-NET project 2013
C&J.Abdul Massih & Z.Haddad
Google maps topography and Landuse CNRS Liban 2005
Bedias
Borj Rahhal
Halloussiye
Tayr Falsay
Mamba
Deir Qanoun En-Nahr
Hmaire Sour
Chehour
Mazraat Tayr Semhat
Aabbassiyet Sour
Jennata
Maaroub
Srifa
Touayri
Tayr Debba
Barich
Bazouriye
Yanouh Sour
Sour
Borj Ech-Chemali
Debaal Sour
Ouadi Jilo
Jouaiya
Chehabiye
Aain Baal
Majdel
Aaytit
Batoulay
Mazraat Mechref
Deir Qanoun El-Aain
Qana
Knaisset Sour
Rmadiye
Deir Aames
Qlaile Sour
Chaaitiye
Sadiqine
Recheknanay
Henniye
Aaiye
Aaziye
Jbal El-Botm
Iskandarouna Sour
Majdelzoun
Zebqine
Chamaa
Hamoul
Tayr Harfa
Jibbayn
Chihine
Abou Chach
Jijim
Merouahine
Btaychiye
Dhayra
Borj En-Naqoura
Aalma Ech-Chaab
Boustane

تحليل مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر للخطة البيضاء

التحدّي الأوّل: حماية الأراضي الزراعية

ترتبط هوية المنطقة ومناظرها الطبيعية واقتصادها، إلى حدّ كبير، بالنشاط الزراعي. ومع ذلك، وعلى اعتبار أنّ المعدّل السنوي للنموّ المديني لا يزال يوازي نحو ٤%، أي أنّه مشابه لمعدلات النموّ الملحوظة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥، بالإمكان التأكيد على أنّ عشرين سنة هي أكثر من كافية لمضاعفة مساحة المناطق المدينية في القضاء. وكما هو مبيّن في الصورة أدناه، يشكّل هذا الاتجاه نحو التمدين تهديداً للسهل الساحلي والمنطقة الزراعية المحيطة بالقرى.

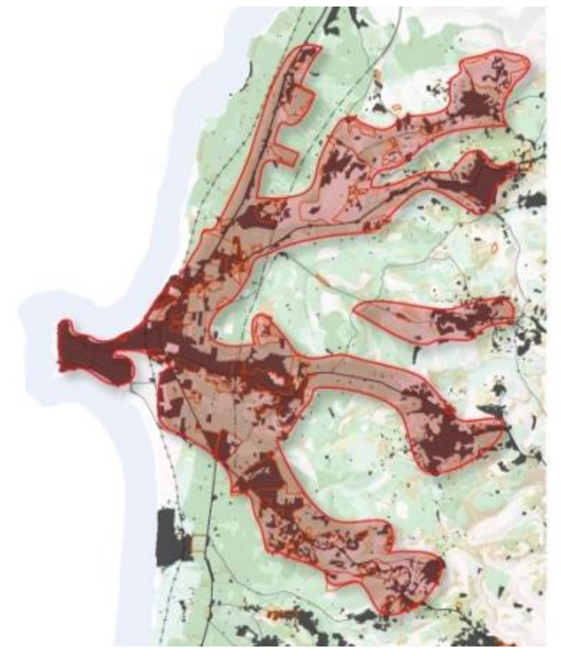
وعلى الرغم من أنّ السهل يبدو حالياً وكأنّه خالٍ من التمدّد العمراني المديني، إلاّ أنّ الأنظمة المدينية القائمة راهناً فتحت فعلياً المجال لهذا التمدّد.

إنّ استخدام أدوات التخطيط الموجودة (المخططات التوجيهية لمديرية التنظيم المُدُني، الإجراءات المتعلقة بإفراز الأراضي ...) والمدعومة بحسن الإدارة المحلية وبسياسات ملائمة على مستوى القضاء، من شأنه، على الرغم من بعض النواقص على هذا الصعيد، المساهمة في الحفاظ على جزءٍ كبير من الأراضي الزراعية وفي استمرارية هذا القطاع الاقتصادي.

التحدّي الثاني: تحسين آليات السيطرة على عملية التمدين وضبطها من حيث الكثافة والاستدامة.

إنّ التحوّلات الحديثة ذات الصلة بشكل التمدين تستهلك أكثر فأكثر المساحات المتاحة لصالح التمدّد العمراني والمديني. هذا فضلاً عن أنّ نوعية الحيّز المديني المرتبط بهذا التوسّع تساهم في تدهور هذه البلدات والقرى وتعرّض هويتها الخاصة والمميّزة للخطر.

من شأن إعادة تنظيم المساحات العامة وإعادة تأهيلها، وتسليط الضوء على الإرث الطبيعي، والحفاظ على التوازن بين المراكز المدينية والحقول الزراعية والمساحات الطبيعية (المحافظة على الفواصل الخضراء بين القرى والبلدات، على سبيل المثال)، أن يسمح ببيئة أكثر استدامة وبالحفاظ



على هويّة المناطق المحيطة بمدينة صور وهوية قرى وبلدات القضاء المختلفة.

وعلى مستوى القضاء، يسمح التعايش المميّز بين مكوّنات المنطقة الطبيعية والزراعية والمدينية بالحفاظ على الهوية العامة للمنطقة فضلاً عن استدامتها.

التحدّي الثالث: التطوير المستدام لإمكانات الإرث الثقافي والطبيعي القائم

تشكّل الواجهة البحرية لقضاء صور التي تشمل المدينة القديمة والمرفأ والموقعيين الأثريين المميّزين أحد الأصول

الفريدة من نوعها في لبنان. وتشكّل حمايتها، فضلاً عن حماية العديد من المواقع الطبيعية والثقافية، تحدّياً حقيقياً نظراً لمستوى الرهانات المرتفع في ما خصّ القطاع العقاري والتنمية السياحية في المنطقة.

إلى جانب ذلك، شكّلت النزاعات المختلفة التي شهدها الجزء الجنوبي من القضاء، وللمفارقة، عامل حماية له من النموّ المديني والعمراني المفرط. وبالتالي، ثمّة فرصة لتطوير إمكانات هذه المنطقة بطريقة أكثر استدامة من تلك التي شهدتها باقي المناطق في القضاء.

وتجدر الإشارة إلى أنّه يمكن تطوير السياسات المطروحة على مستوى اتحاد بلديات صور من خلال تنفيذ مشاريع، "كمناطق الحمى الطبيعية" على سبيل المثال، بالتزامن مع التزام (ميثاق) مختلف البلديات المعنية بهذه المشاريع بسياسات وممارسات مستدامة تسمح بالتوفيق بين التنمية السياحية والحفاظ على البيئة.

جدول حول مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر – الخطة البيضاء

	مواطن القوّة	مواطن الضعف	الفرص	المخاطر
مدينة صور وسهلها	• سهل زراعي خصب ومحمي • مدينة قديمة جذابة بمعالمها الأثرية والتاريخية الفريدة • محمية طبيعية وشاطىء عام ممتدّ ومميّز • الكثافة العمرانية • هوية طبيعية مميّزة (موقع المدينة بين حزام زراعي واسع وشاطىء متوسطي	• التمدّد المديني العمراني العشوائي خارج المدينة القديمة • أوضاع السير المتردية وازدحام حركة السير والمرور • غياب المساحات العامة المستدامة خارج المدينة القديمة • المضاربات العقارية	• حوكمة وسياسات أفضل للحد من استنزاف الأراضي الزراعية والموارد الثقافية والطبيعية • تحسينات على مستوى كثافة المباني ونوعية الحيّز العام • تشجيع المشاريع الرائدة التي تظهّر الطرق المستدامة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الثقافية والطبيعية	• الزحف العمراني على السهل الزراعي • خسارة ما تبقى من من الإرث الثقافي المديني عبر التكثيف العمراني • فقدان هوية المدينة القديمة وهجرة سكّانها • شبكة طرق ومواصلات مشبعة
قضاء صور وساحله	• شاطىء البحر والمناطق الداخلية المحمية بشكلٍ استثنائي • المواقع الأثرية والدينية المتعدّدة ذات الأهمية المتوسطة	• القرب من الحدود • انتشار واسع للقوى العسكرية • المخاطر الأمنية الدائمة	• تحسين عملية ارتياد الشواطىء والمسابح والمواقع الثقافية والدينية • تنفيذ مشروع القناة ٨٠٠ للريّ • تسليط الضوء على موقع سكة الحديد القديمة باتجاه مسار يربط بين المواقع الطبيعية والشواطىء	• مشاريع سياحية غير ملائمة • هجرة السكان لقراهم • تدهور مواقع الإرث الثقافي والطبيعي
القرى الواقعة في شمالي شرقي القضاء	• اقتصاد محلّي واعد، وتنوّع نسبي في الميزات بين القرى • وجود مجالات واسعة للزراعات المنتجة	• ارتفاع معدّل استهلاك أراضي مع تدني معدّل الكثافة العمرانية نسبياً • تنمية اقتصادية واجتماعية غير متكافئة بين القرى • غياب الحيّز العام الخاص بالشباب	• تنفيذ مشروع القناة ٨٠٠ للريّ • تطوير السياحة الصيفية و سياحة عطلة نهاية الأسبوع • تطوير زراعة المصاطب والمدرجات	• تمدّد الحزام لأخضر بين القرى • الزحف العمراني على الأراضي الزراعية

خطة التحركات

شبكة الطرق في القضاء وحركة المرور

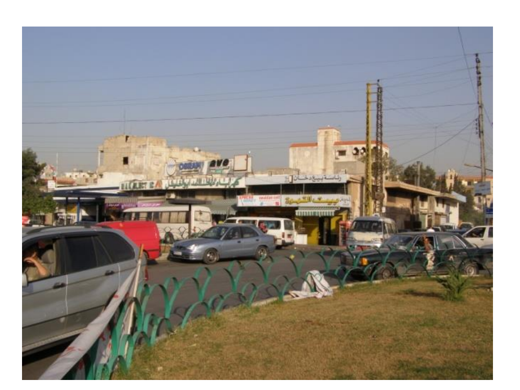
النقاط الرئيسية:

- هناك حاجة ماسّة إلى تحسين شبكة الطرق بين المناطق، وذلك من أجل تجنّب المرور على الطريق الساحلي. وينبغي إنشاء بعض الوصلات والتقاطعات الجديدة   استناداً إلى طرق موجودة جرى تحسينها أو إنشاء جسور جديدة
- إنّ الطريق السريع الجديدة سوف تؤدي بشكلٍ جذري إلى تحسين شبكة الطرقات بين المناطق حيث أنها توفّر امكانية عدم المرور بمدينة صور عند الانتقال من وإلى الشمال (صيدا وبيروت).

تتشارك كلّ الأوساط المعنية الرأي حول مسألة النقص في الطرقات التي تربط البلدات والقرى في قضاء صور. وفي الوقع، معظم حركة السير في المنطقة تمرّ عبر الطريق الساحلي، مما يولّد ضغطاً كبيراً على هذا المحور الرئيسي، وتتفاقم هذه المشكلة بشكلٍ خاص على المداخل والمعابر الرئيسية لمدينة صور. ومن أجل تحقيق شبكة طرق ملائمة تربط بين بلدات وقرى المنطقة، يمكن الاعتماد على تطوير شبكة الطرقات الريفية القائمة وتحسينها. غير أنّ هذه التحسينات المحتملة تصطدم بالميزانيات المنخفضة للبلديات المعنية.

يشكّل الطريق السريع الجديد فرصة لقضاء صور ليس فقط على مستوى تسهيل الوصول إلى المنطقة من كافة أرجاء الوطن، بل باعتباره العمود الفقري لشبكة الطرق الداخلية في المنطقة. فهو يساعد على تجنّب استخدام المركبات والسيارات لشبكة طرقات المدينة والانتقال عبرها للوصول للقرى والبلدات داخل القضاء أو بالعكس (باتجاه صيدا وبيروت).

ونظراً إلى أنّ النشاط الاقتصادي في منطقة صور يرتكز بشكلٍ رئيسي على الزراعة، فإنّ حركة مرور شاحنات نقل الانتاج الزراعي إلى تجار الجملة في سوق الخضار أو إلى بيروت مباشرة تتمّ في الصباح الباكر جداً. وبالتالي، فإنّها لا تؤثر على حركة المرور العامة. وفي الواقع، إنّ ازدحام حركة المرور اليومية هي، بشكلٍ واضح، نتيجة انتقال المسافرين يومياً إلى مركز مدينة صور أو باتجاه صيدا وبيروت. ويتمّ أيضاً انتاج جزءٍ من حركة ازدحام المرور اليومية من قبل المدارس والافراد الذين يقصدون المدينة لتلبية احتياجاتهم المختلفة. هذا بالإضافة إلى السكان المقيمين في مدينة صور أو في القرى والبلدات المجاورة   الذين يقصدون أسواق المدينة ومحلاتها التجارية. وتجدر الإشارة إلى أنّ عدداً من المدن والبلدات الصغيرة كجويا أو قانا يقدمون حالياً خدمة التسوّق.

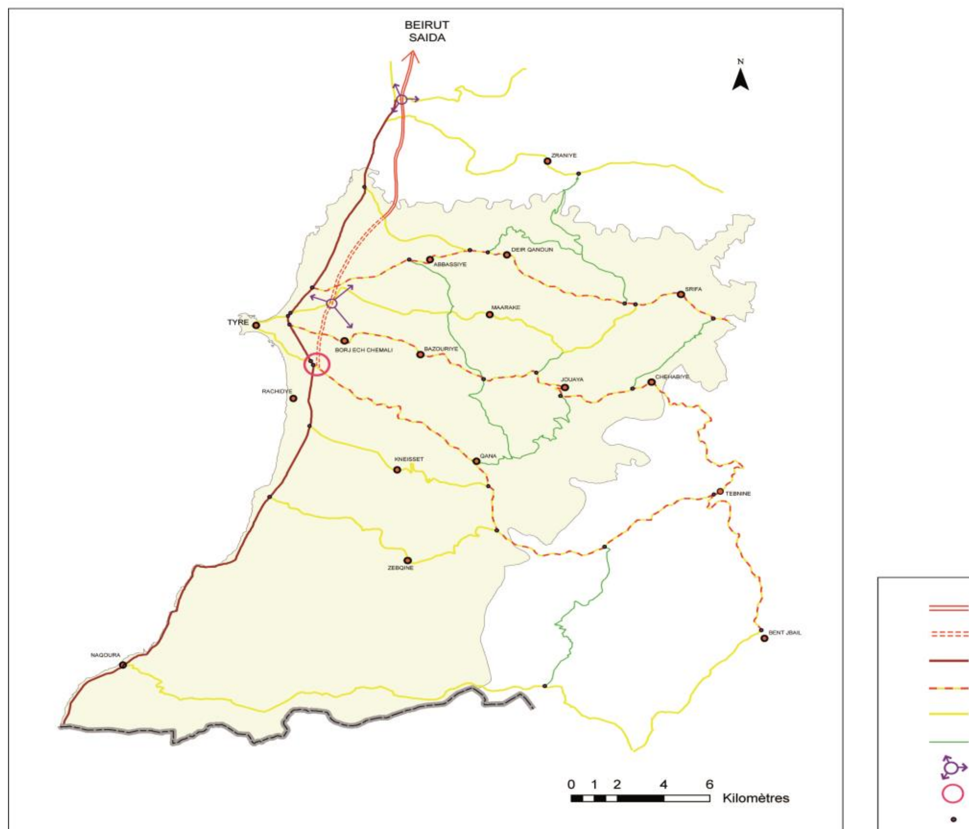


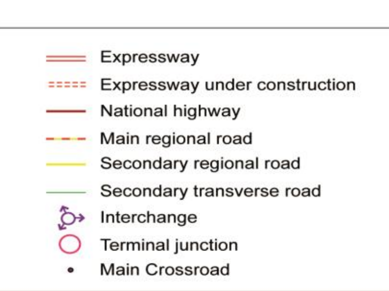
دوّار البص



طريق جويّا

Tyre Casa road network





مشروع الطريق السريع الجديد

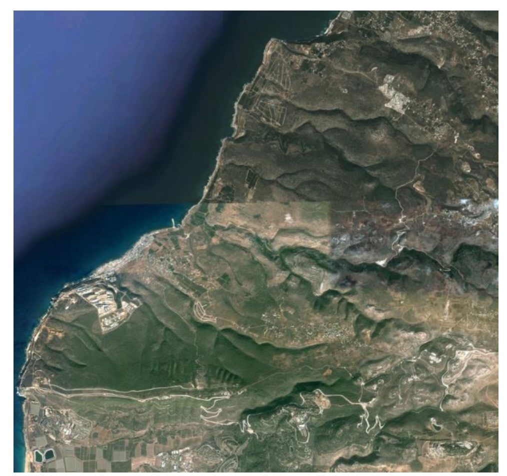
النقاط الرئيسية

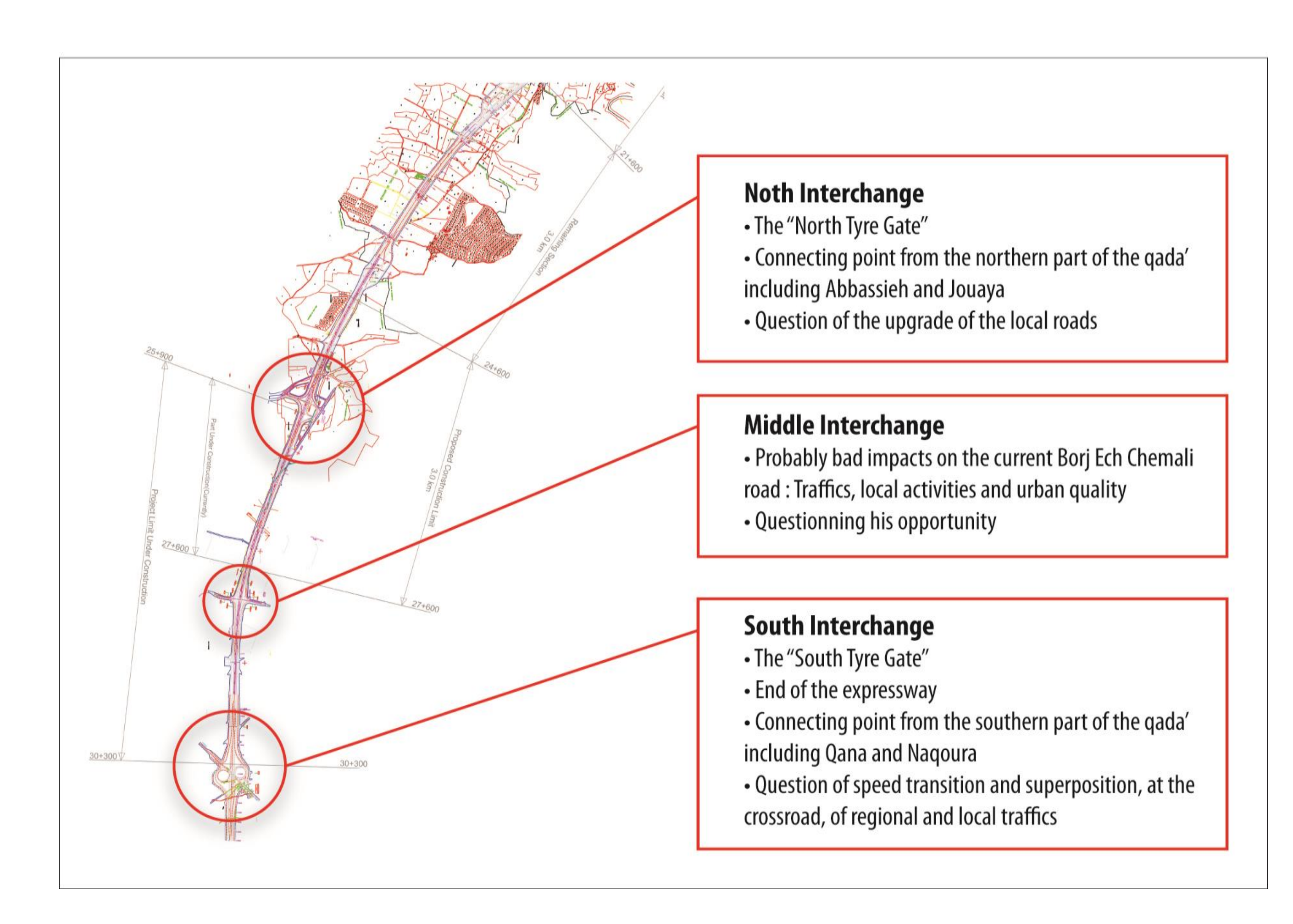
- فرصة لتحسين التحركات بين المناطق.
- بعض المسائل المكمّلة التي ينبغي معالجتها: الروابط مع شبكة الطرقات القائمة، أثر المشروع على التحركات المرورية المحلية، أثر المشروع على عمليات التمدين القائمة والمستقبلية.

يشكّل مشروع الطريق السريع الجديد فرصة حقيقية لتحسين التحركات على المستوى المحلّي والوطني. ولكن ينبغي الأخذ بالاعتبار الآثار المترتّبة عنه على الطرقات الموجودة والتي سوف يتمّ ربطتها به. إنّ أداء هذه البنية التحتية الجديدة في خدمة منطقة صور يعتمد أيضاً على نوعية المحوّلات والروابط الرئيسية.

وقد جرى التخطيط لإنشاء ثلاثة محوّلات :

- **محوّل في الجهة الشمالية على التقاطع مع الطريق الفرعية لبلدة الحمّدية.** ويمكن اعتبار هذا المحوّل بمثابة البوابة الشمالية لمدينة صور. كما يمكن أن يكون أيضاً بمثابة نقطة الاتصال بالجزء الشمالي للقضاء، بما في ذلك العباسية وجويا. إلاّ أنّ الطريق الذي يخدم هذا المحوّل لن يكون، في حالته الراهنة، قادراً على تحمّل حركة المرور الجديدة؛ وهذه مشكلة ينبغي أخذها بالاعتبار ومعالجتها.
- **محوّل في الوسط على التقاطع مع طريق برج الشمالي.** يعتبر هذا المحوّل أحد الإشكاليات التي ينبغي معالجتها، وذلك لعدّة أسباب. أوّلاً، غالباً ما يكون الطريق إلى جويّا وبنت جبيل مزدحماً عند تقاطعه مع بلدة برج الشمالي. وذلك يعود بشكلٍ أساسي إلى الكثافة العمرانية العالية في هذه البلدة. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود تعارض بين الحاجات المرورية في المنطقة والنشاطات التجارية والحرفية المحلية. وإذا لم يتمّ تجهيز هذا الطريق بما يتلاءم مع هذا الواقع فإنّ الأمور سوف تتفاقم مع وجود الطريق السريع نتيجة تضاعف حركة المرور في هذه المنطقة. وثانياً، إنّ إنشاء محوّل في هذه النقطة سوف يكون له أثر كبير على عملية التمدين وطريقة العيش والنشاط التجاري.
- **محوّل في نهاية الطريق السريع لجهة الجنوب على مفترق الطريق إلى قانا.** يمكن اعتبار هذا المحوّل بمثابة البوابة الجنوبية لمدينة صور ونقطة الاتصال بالجزء الجنوبي للقضاء، بما في ذلك، قانا والناقورة. وينبغي وضع التصاميم الملائمة لهذا المحوّل بحيث لا يعيق حركة المرور المحلية، فضلاً عن تسهيل المرور على الروابط والوصلات من وإلى الطريق السريع. كما ينبغي أن تأخذ هذه التصاميم في الاعتبار التبدّل في درجات السرعة بين الطريق السريع والاوتوستراد العادي.




Noth Interchange
• The “North Tyre Gate”
• Connecting point from the northern part of the qada’ including Abbassieh and Jouaya
• Question of the upgrade of the local roads
Middle Interchange
• Probably bad impacts on the current Borj Ech Chemali road : Traffics, local activities and urban quality
• Questionning his opportunity
South Interchange
• The “South Tyre Gate”
• End of the expressway
• Connecting point from the southern part of the qada’ including Qana and Naqoura
• Question of speed transition and superposition, at the crossroad, of regional and local traffics
21+600
Remaining Section
3.0 km
25+900
24+600
Proposed Construction Limit
3.0 km
27+600
27+600
30+300
30+300

شبكة الطرق المدينية لمدينة صور

النقاط الرئيسية

- تحدث الاختناقات المرورية خلال ساعات الذروة على مفترقات الطرق المدينية الرئيسية، وخاصة على مفترق البص.
- تمّ تخصيص شبكة الشوارع المحلية بالكامل تقريباً للسيارات دون اعتبار للنقل العام والمشاة والدراجات (وسائل التنقل الناعمة) .
- إنّ مشكلة مواقف السيارات تعود أسبابها، على حدّ سواء، إلى النقص في المساحات المخصصة لوقوف السيارات وغياب السياسات

إنّ الاختلالات الوظيفية على مفترقات الطرق المدينية الرئيسية هي المسبب الأوّل للأختناقات المرورية. ويشكّل التقاطع الرئيسي في منطقة البص، بشكلٍ خاص، المثال الأوضح على هذا الصعيد. ففي هذه المنطقة بالذات يتركّز العديد من النشاطات والوظائف: بوابة المدينة الشمالية، مركز تجاري، محطة حافلات وسيارات الأجرة. وفي ساعات الذروة، تتدنى قدرة استيعاب دوّار البص لتدفقات السير بشكلٍ كبير مما يتسبّب بازدحام سير خانق يتمثّل بطوابير طويلة من السيارات.

ومن المؤكّد أنّ الطريق السريع الجديد سوف يخفف الضغط المروري على تقاطع البص، وكذلك على الطريق الساحلي في موازاة المدينة، ولكن ثمّة تدخلات ينبغي القيام بها على مستوى الطرقات والمفترقات الرئيسية للمدينة، وعلى مستوى إدارة الحافلات وسيارات الأجرة. وبشكلٍ عام، تحتاج شبكة طرق المدينة بكاملها إلى التحسين لجهة الجودة والسلامة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاة والنشاطات التجارية.

وبالإمكان ترتيب شبكة الشوارع الداخلية وفقاً لثلاثة مستويات:

- المحاور الرئيسية: شارع حافظ الأسد وشارع السنغال على سبيل المثال،
- شوارع المدينة الحديثة: شارع أبو ديب وشارع القدس على سبيل المثال،
- أزقة المدينة القديمة.

وينبغي إيجاد الحلول لكلٍ من هذه المستويات الثلاث من إجل تنظيم أفضل وفعّال للمجال المديني.

ولا تزال مسألة مواقف السيارات تشكل أحدى المشاكل الأساسية في تنظيم الحيّز المديني، على الرغم من التحسينات التي أجريت عليها من خلال مشروع "الإرث الثقافي والتنمية المدينية". ذلك أنّ مشكلة مواقف السيارات تعود أسبابها، إلى النقص في المساحات المخصصة لوقوف السيارات في مركز المدينة، وفي محيطها أيضاً، وإلى غياب السياسات ذات الصلة. وينبغي التفكير بالحلول والسياسيات على نحو أشمل، بما في ذلك إدارة وتنظيم حركة المرور، ووضع سياسات للنقل المديني المشترك، والتشجيع على استخدام وسائل التنقل الناعمة.

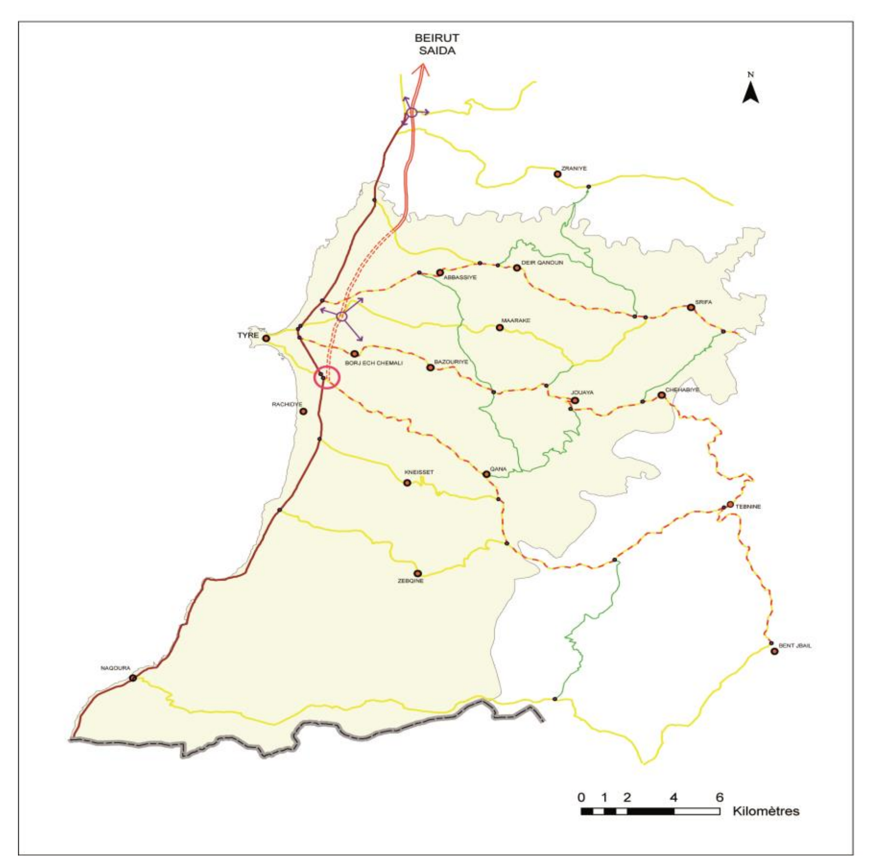
تعاني منطقة صور من العديد من النواقص على مستوى نظام النقل المشترك، سواء داخل المدينة نفسها، أو للانتقال إليها من البلدات والقرى، أو للانتقال شمالاً باتجاه صيدا وبيروت.

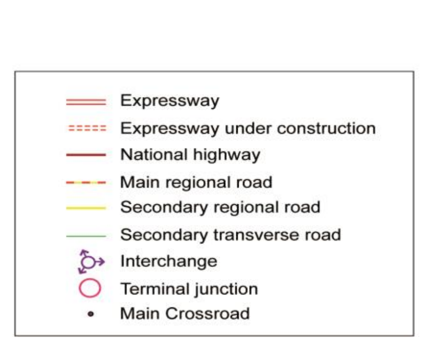
وعلى مستوى القضاء، ونظراً لغياب خدمات النقل المنتظمة، يلجأ الناس إلى استخدام سياراتهم الخاصة أو وسائل النقل غير النظامية. هذا بالإضافة إلى عدم وجود

محطات لتوقّف وسائل النقل هذه في القرى، فضلاً عن أنّه يتمّ إنزال الركّاب غبّ الطلب.

ويسجّل، أيضاً، وجود فجوة كبيرة على صعيد شبكة النقل العام المشترك داخل مدينة صور. ففي غياب خدمة النقل المشترك النظامية على مستوى المجتمع المحلي، ليس بإمكان وسائل النقل غير النظامية وحدها تلبية الاحتياجات على هذا الصعيد. هذا ناهيك عن أنّ وسائل النقل هذه تساهم في ازدحام السير على الطرقات بسبب التوقّف المتكرّر للفانات وسيارات الأجرة على طول الشارع. ثمّ أنّ خدمة الربط بين تنقلات الركاب على المستوى المحلي والمناطقي والوطني تتمّ في محيط تقاطع الطرق في منطقة البص، مما يساهم إلى حدّ كبير في الاختناقات المرورية في هذه المنطقة.

Tyre Casa road network





المرفأ في مشروع التنمية المدينية

النقاط الرئيسية

- الحفاظ على مرفأ الصيد الذي يشكّل جزءاً من التراث الثقافي في إطار من التكامل مع محيطه
- المرفأ التجاري بنشاطه المحدود، وأفقه المسدود من منظور التنمية.
- مشروع المرفأ السياحي (مارينا) بدلاً من المرفأ التجاري، الذي يبدو أنّه يشكّل على المدى الطويل عامل جذب مهم سياحياً، إلى جانب أنّه لا يتعارض مع هدف الحفاظ على ميناء الصيد تطوير الإرث المدينى للمدينة القديمة.

ميناء الصيد هو جزء من الإرث الثقافي للمدينة. وهو يحتضن راهناً ١٨٥ مركباً ويعمل فيه حوالي ٦٠٠ إلى ٧٠٠ صياد. ويساهم هذا النشاط التقليدي إلى حدّ كبير في تكريس التماسك الاجتماعي. وقد أدرج الميناء في مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدينية.

أمّا المرفأ التجاري، فيتكوّن من حوض واحد يمتد رصيفه على طول ١٢٠ متراً تقريباً. وهو يضمّ أيضاً منطقة لوجستية تبلغ مساحتها نحو ٠،٤ هكتارات فضلاً عن المباني المخصصة للإدارة. ويستقبل المرفأ التجاري البواخر بمعدّل باخرة واحدة شهرياً تنقل السيارات المستعملة من المانيا عن طريق قبرص لغرض التجارة. وهو يغذي سوق تجارة السيارات بنحو ٤٥٠٠ سيّارة سنوياً.

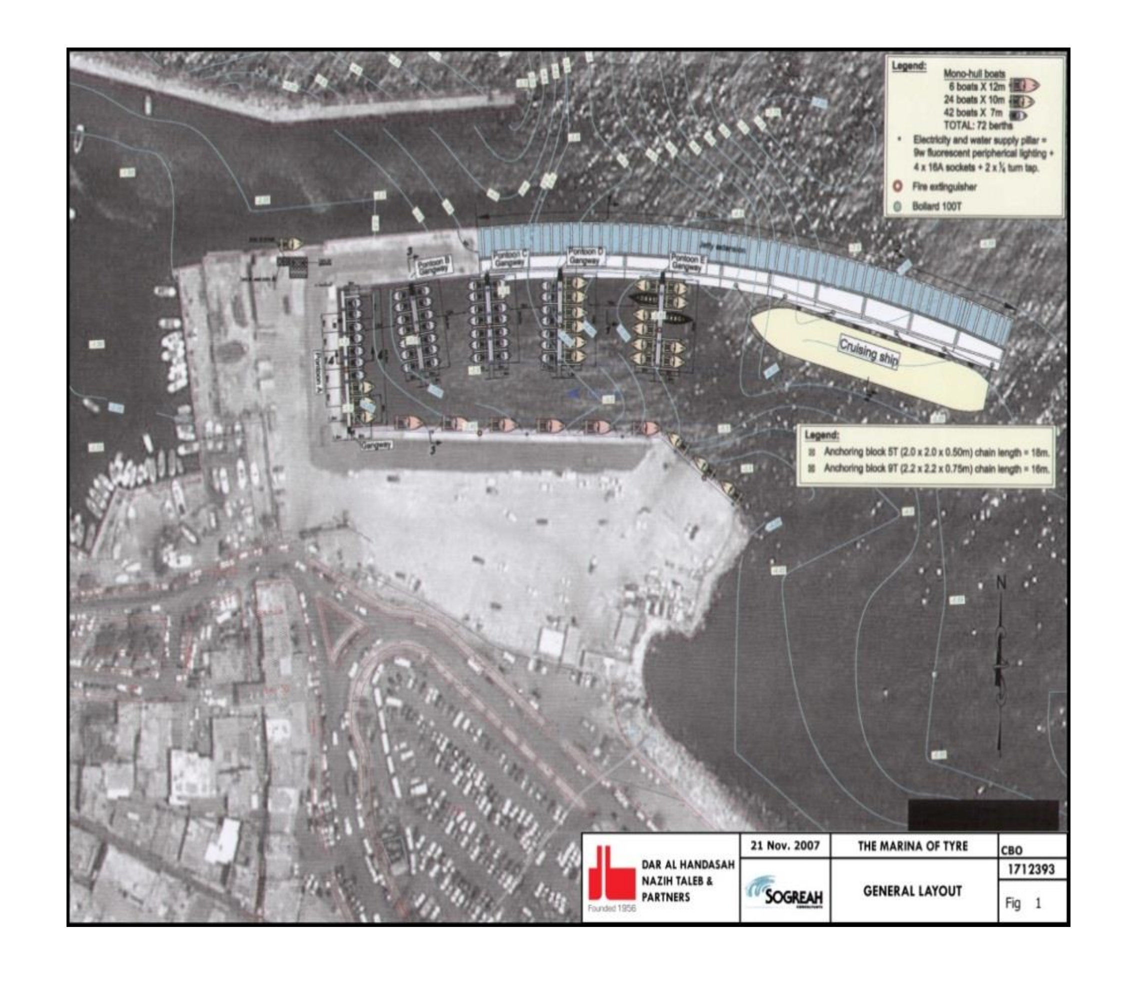
ولا يتمتّع مرفأ صور بالإمكانات اللازمة لتطويره كمرفأ تجاري، فحجمه لا يسمح باستقبال البواخر ذات الحمولة الكبيرة وخدمتها. هذا إلى جانب أنّ وجود الآثار التحتمائية يعيق امكانية توسيعه وتطويره، فضلاً عن صعوبة الوصول إليه نظراً إلى موقعه في قلب المدينة. وبالنتيجة، لم تعد إدارة المرفأ تتطلّع إلى زيادة نشاطه، وهي بصدد البحث عن بدائل أخرى.

وثمّة مشروع لتحويل المرفأ التجاري إلى مرسى سياحي (مارينا). وقد أجريت دراسة جدوى للمشروع بموجب مرسوم حكومي (سوغريا Sogreah ودار الهندسة–كانون الثاني ٢٠٠٨). وتقترح الدراسة إنشاء مرسى سياحي جديد مكان الحوض الموجود حالياً، وتوسيع رصيف الركوب بطريقة تفصل بينه وبين المدخل إلى حوض مرفأ الصيد. وقد قدّرت كلفة المشروع بنحو ١٥ مليون دولار أميركي.

ومن الواضح أنّ المرسى السياحي الجديد سوف يخصص لإبحار المراكب الشراعية واليخوت، ولن يكون قادراً على استقبال البواخر السياحية الكبيرة بسبب حجمه وصعوبة الوصول إليه من البحر. مما يعيق امكانية تحويله إلى مرفأ سياحي لاستقبال تدفقات الوفود السياحية. ومع ذلك، يبدو مشروع تحويل المرفأ التجاري إلى مارينا جديراً بالإهتمام لإمكانية توافقه مع الهدف في الحفاظ على مرفأ الصيد، وإسهامه في تطوير الإرث المديني للمدينة القديمة. (تجدر الإشارة إلى عدم وجود مستخدِمين محتملين لهذه المارينا في المدى المنظور)

بيد أنّه ينبغي أن يستكمل هذا المشروع ببعض التحسينات الإضافية مثل تأهيل الأرصفة والمباني الموجودة. كما ينبغي تعزيز الروابط بينه وبين محيطه العام، فضلاً عن المدينة القديمة.





Legend:
Mono-hull boats
6 boats X 12m
24 boats X 10m
42 boats X 7m
TOTAL: 72 berths
Electricity and water supply pillar = 9w fluorescent peripherical lighting + 4 x 16A sockets + 2 x ¼ turn tap.
Fire extinguisher
Bollard 100T
Cruising ship
Legend:
Anchoring block 5T (2.0 x 2.0 x 0.50m) chain length = 18m.
Anchoring block 9T (2.2 x 2.2 x 0.75m) chain length = 16m.
N
DAR AL HANDASAH
NAZIH TALEB &
PARTNERS
Founded 1956
21 Nov. 2007
SOGREAH
THE MARINA OF TYRE
GENERAL LAYOUT
CBO
1712393
Fig 1

مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر للتنمية الاقتصادية

جدول تحليل مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر – خطة التنمية الاقتصادية

	مواطن القوّة	مواطن الضعف	الفرص	المخاطر
فرص الوصول إلى منطقة صور على المستويين المحلي والوطني	• الطريق الساحلي الذي يربط القضاء بالمناطق الشمالية والعاصمة بيروت	• النقص في الطرقات التي تربط بين بلدات وقرى القضاء، مما يولّد ضغطاً مروريا كبيراً على الطريق الساحلي.	• إنّ الطريق السريع الجديد سوف يؤدي بشكلٍ جذري إلى تحسين شبكة الطرقات المحليّة وتحسين الترابط مع الشمال (صيدا، بيروت)	• الإشكاليات الناجمة عن المحوّلات والروابط الرئيسية
	• شبكة الطرقات الداخلية القائمة والتي توفّر الترابط الجيّد بين مدينة صور ومختلف البلدات والقرى في القضاء	• معظم حركة المرور على المستويين المحلّي والوطني تمرّ عبر شبكة الطرقات المدينية لصور		• في ما عدا الطريق السريع بحدّ ذاته، تبرز الحاجة إلى تحسين شبكة الطرق المحلية، وذلك من أجل حلّ المسائل المتعلّقة بتسهيل الوصول إلى المنطقة والتحركات بين المناطق
	• مشروع الطريق السريع الجديد			
شبكة الطرق الحضرية لمدينة صور	• شبكة الأزقة والطرقات الضيقة المميزة جداً داخل المدينة القديمة	• الاختناقات المرورية خلال ساعات الذروة، وبخاصة على مفترقات الطرق المدينية الرئيسية	• الاعتبارات التجارية والسياحية الخاصة بمدينة صور القديمة	• مسألة السلطات العامة المحلية لجهة قدرتها على إدارة المسائل المتعلّقة بحركة المرور والمواقف، فضلاً عن تشجيع الوسائل البديلة للنقل
	• شبكة الشوارع الواسعة الحديثة (الجادات)	• تخصيص شبكة الشوارع المحلية بالكامل تقريباً للسيارات دون اعتبار للنقل العام ووسائل التنقّل "الناعمة"(المشاة والدراجات)	• تموضع جديد للخدمات المدينية والإدارية	
	• المستوى الجيّد لبعض الطرقات والشوارع المنشأة حديثاً	• المسائل المتعلّقة بمواقف السيلرات		

نظام النقل العام المشترك	• تعدّد خدمات النقل: الباصات الصغيرة والفانات وسيارات الأجرة	• انتشار خدمات النقل غير النظامية	• التخطيط لإنشاء محطة باصات مركزية تؤمّن الترابط بشكلٍ جيّد بين خدمات النقل على المستويات المحلية والمناطقية والوطنية.	• مسألة السلطات العامّة المحلية لجهة قدرتها على إدارة الخدمات المختلفة، بالإضافة إلى المحطة الرئيسية
		• رداءة خدمات النقل: البنى التحتية (غياب المحطات المسقوفة والثابتة)، المركبات، المواقيت وما إلى ذلك من أمور		• مسألة إدماج السائقين غير النظاميين.

الخطة الخضراء

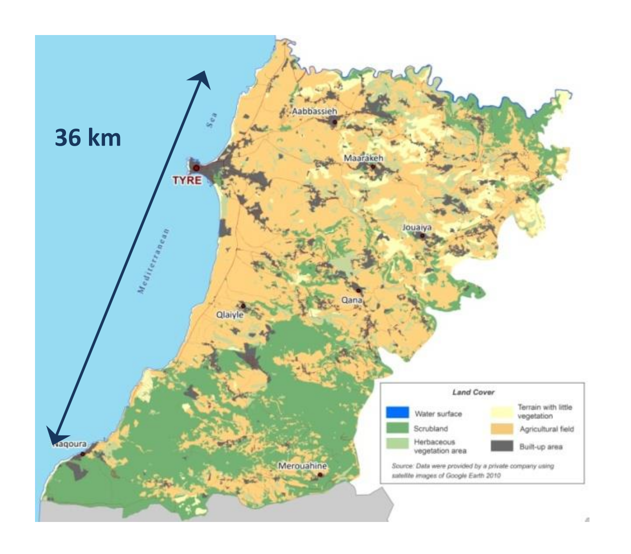
تستحوذ المناطق الطبيعية على نحو ٧٠ % من مساحة القضاء، بما يشمل الغابات، والأحراج، وضفاف الأنهر ومصبّاتها، والشواطىء، والحقول الزراعية.

معطيات حول الغطاء الأخضر
٤٨% مناطق زراعية
٣٠% مناطق حرجية
٧ % غطاء عشبي

وليس من المستغرب أن تصنّف الخطة الوطنية لترتيب الأراضي اللبنانية صور كمنطقة تراثية ذات بيئة طبيعية وزراعية مميّزة، وأن تعتبر سهلها الزراعي كواحد من أكثر السهول الزراعية انتاجية في لبنان.

ويتميّز قضاء صور بشاطئه الفريد الممتد على طول ٣٠ كلم تقريباً، وبالنظم الزراعية التقليدية القائمة في منطقته الساحلية. ويأوي الشاطىء ثلاثة مواقع بيئية متميّزة من حيث أنواع الطيور والنباتات والثروة الحيوانية وأنواع مختلفة من الكائنات الحيّة المكروية الصغيرة، والموائل (موئلاً لاستيلاد السلاحف البحرية):

١. محمية شاطىء صور الطبيعية
٢. شاطىء محيلب
٣. شاطىء القليلة–المنصوري



محمية شاطىء صور الطبيعية

- تبلغ مساحة المحمية نحو ٤ كلم ٢
- يدير المحمية هيئتان: لجنة محمية شاطىء صور المعينة (متطوّعون)، وفريق إداري (موظفون)
- تتألّف المحمية من جزئين يفصل بينهما مخيّم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين. وهي تقسم إلى ثلاثة مناطق:

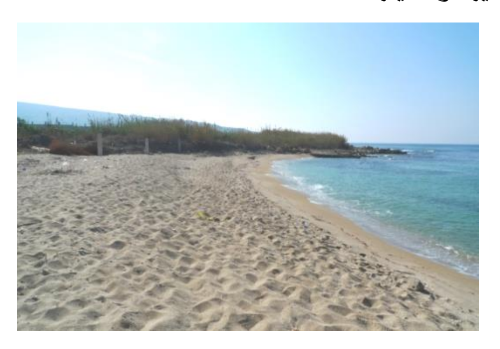
١. منطقة سياحية حيث تنتشر الأكواخ الخشبية في فصل الصيف تحت إشراف بلدية صور بالتعاون مع وزارة البيئة لأخذ الموافقة.
٢. منطقة حماية حيث يسمح فقط بالنشاطات العلمية التي تشمل أعمال الرصد والمراقبة والبحث.
٣. المنطقة الزراعية التي كان مقرراً تخصيصها للزراعة العضوية، ولكن تمارس فيها راهناً الزراعات العادية.



- تحاط منطقة الحماية بسور لمنع العامّة من الدخول إليها وحماية التنوّع البيولوجي

ويضمّ القضاء أيضاً **مناظر طبيعية مميّزة**، بما في ذلك الشواطىء والكثبان الرملية والسهول والشيور والأجراف الصخرية فضلاً عن ضفاف نهر.

- **الشواطىء الرملية:** يتكوّن ما يقارب ٤٤% من الشريط الساحلي لصور من الشواطىء الرملية التي يمكن استعمالها للسياحة والترفيه مع إعطاء الأولوية للحفاظ عليها وحمايتها.



موئل لاستيلاد السلاحف البحرية – المنصوري

- **الكثبان الرملية** التي تكوّنت بفعل الرياح والتيارات البحرية. وهي تعدّ من بين النظم البيئية الهامة جداً في المنطقة، إلى جانب كونها موطناً لتنوّع غني من النباتات. وتتركّز هذه الكثبان بشكلٍ رئيسي في المنطقة التي تتوسّط محمية شاطىء صور الطبيعية .



الكثبان الرملية في محمية شاطىء صور الطبيعية

- **ضفاف النهر:** وهي تعدّ من بين النظم البيئية المتميّزة بديناميتها التي تتكوّن بفعل نشاط المياه الموسمية. ويوفّر نهر القاسمية للقضاء ضفتين واسعتين (٥٠٠ متر) تستخدم للزراعة وللخدمات الترفيهية.



ضفة النهر حيث تتواجد المطاعم – نهر القاسمية

- **السهول:** يعتبر سهل صور الساحلي واحد من أكبر السهول اللبنانية وأكثرها إنتاجية (٤٢ كلم^{٢}).



لسهل في منطقة اسكندرونة

- **الشيور:** تقع هذه الشيور في منطقة رأس البياضة (اسكندرونة). وهي صخور من الحجر الجيري الكلسي تكوّنت بفعل أمواج البحر

يساهم الضغط البشري والتوسّع العمراني المديني في تدهور المناظر الطبيعية والنظم البيئية

المخاطر التي تهدّد البيئة

النفايات الصلبة

- إنّ غياب نظم إدارة النفايات الصلبة وانتشار المكبات أسفر عن وجود ٥٢ مكباً عشوائياً تتوزّع على كافة أنحاء القضاء.
- تنتشر ممارسات رمي النفايات على نطاق واسع. فالنفايات تملأ الشوارع والحقول الزراعية والتجمعات السكنية. أمّا المواد العادمة الكبيرة الحجم، كالإطارات والتجهيزات المنزلية والالكترونيات، فيتمّ رميها في مناطق بعيدة ومعزولة.



حرق النفايات في مكبّ رأس العين قرب قناة الريّ

- محطة عين بعال (موّلت في مرحلتها الأولى من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العام ٢٠٠٥، ثمّ من قبل الاتحاد الأوروبي الذي موّل عملية تطويرها في العام ٢٠٠٩). تستقبل المحطة نفايات ١٩ بلدية و٤ قرى. أمّا ما تبقى من بلديات (٤٤ بلدية) فتستخدم المكبات العشوائية والحرق.
- البنية التحتية للنفايات الصلبة (براميل، مستوعبات، شاحنات، وغير ذلك) غير كافية ومتدنية. والجدير بالذكر أنّ هذه الآليات هي في حالة متردّية وعددها غير كاف، وبالتالي لا يمكن أن تخدم بفعالية وكفاءة. وغالباً ما يتمّ استبدال مستوعبات القمامة ذات الأحجام الكبيرة بمستوعبات لا تزيد سعتها عن ٢٠٠ ليتر. أضف إلى ذلك أنّ عدد شاحنات كبس النفايات الموجود حالياً (٦ شاحنات) غير كاف لخدمة كلّ بلديات القضاء. ونتيجة لذلك، لا تعمل محطة عين بعال لفرز النفايات الصلبة وتدويرها في الوقت الراهن بكامل طاقتها. وقد صمّمت المحطة لمعالجة ١٥٠ طناً يومياً، إلاّ أنها لا تعمل بكامل طاقتها أساساً نتيجة القصور التقني (تفريغ أكياس النفايات، الفرز، التنقية).



براميل نفايات في حالة متردية



شاحنة لجمع النفايات معطّلة

الضغط العمراني والانشاءات على الساحل

يسجّل في القضاء ارتفاع في الطلب على الأراضي الساحلية. وقد يؤدي غياب النظم المُدُنية السليمة والمستدامة إلى تنامي البناء العشوائي وغير المنضبط (المنتجعات، والمرافىء السياحية ذات المساحات الواسعة، وكواسر الموج، على سبيل المثال). ويضمّ قضاء صور حالياً ٤ مراسي للسفن (مرفأ صور، ميناء الصيد، مجمّع استراحة صور السياحي، مرفأ لحد). وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يتمّ بناء خلال السنوات الأخيرة إيّ إنشاءات جديدة. فالحرب وعدم الاستقرار الأمني اللذين شهدهما جنوب لبنان كانا من العوامل الأساسية الطاردة للاستثمارات الكبيرة. إلاّ أن استتباب الأمن واستقراره في الجنوب في الوقت الراهن سوف يؤديان، بالتأكيد، إلى جذب الاستثمارات الجديدة إلى المنطقة الساحلية. وإذا ما تمّ ذلك

بشكلٍ عشوائي وغير منظّم وغير مخطط له، فأنّه سوف يؤدي إلى الحدّ من امكانية وصول العامة إلى الأملاك البحرية العامة، كما أنّه قد يؤدي إلى تدهور المنطقة الساحلية وتآكل التربة.



أبنية جديدة على الأراضي الزراعية

استخراج الرمال

تتميّز شواطئ صور بطبيعة رمولها البيضاء الفريدة من نوعها في لبنان. ويسجّل، على نطاق واسع، عمليات شفط وجرف لهذه الرمول بغية استخدامها في قطاع البناء، سواء لعمليات الردم أو تجديد الشواطىء. وبشكل عام، عانت صور لعقود طويلة من انتشار عمليات شفط الرمول. ومؤخراً، اعترض اتحاد بلديات صور على طلب مجمّع "استراحة صور" الشهير (منتجع مملوك من القطاع العام ويتمّ تأجيره لمشغّلين من القطاع الخاص) إلى وزارة الأشغال والنقل لجرف الرمول المتراكمة داخل المرسى.



الرمال البيضاء في المنطقة السياحية من محمية شاطىء صور الطبيعية

التجمعات السكنية للاجئين

يتوزّع اللاجئون الفلسطينيون على ثلاثة مخيمات رسمية (البص، برج الشمالي، الرشيدية)، وثلاثة تجمعات سكنية أخرى داخل القضاء، ولكن بصورة غير رسمية (جلّ البحر، معشوق، شبريحا). وقد جرت تعديات على المناطق الطبيعية (الشاطىء) من جانب مخيمي الرشيدية وجلّ البحر، في حين امتدت المخيمات والتجمعات الأخرى على أراضٍ من المفترض الحفاظ عليها وحمايتها لما تتمتّع به من إرث أثري وزراعي وبيئي. وفي غياب البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما في ذلك نظم الصرف الصحي وممارسات الإدارة السليمة للنفايات الصلبة، من المحتمل أن يكون لهذه المخيمات أثر سلبي كبير على البيئة الطبيعية لصور بحيث يتعذّر معالجته.

.



تمدّد مخيّم جلّ البحر على شاطىء صور، يحدّ من امكانية الوصول إلى الشاطئ، إلى جانب احتمال التأثير سلباً على نوعية المياه

الهزّات الأرضية

صور هي منطقة معرّضة للهزات الأرضية. واستناداً إلى التقرير الأوّل المسلّم حول المهمّة الأولى المتعلّقة بالمكوّن الثاني للدراسة – التقييم الاستراتيجي البيئي، وخارطة الجيولوجيا والفوالق، يتبيّن أنّ قضاء صور يضمّ عدد كبير من الفوالق النشطة التي تجعله معرضاً لهزات أرضية قويّة.

وبين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠، سجّل المركز الوطني للبحوث الجيوفيزيائية ٢٩ هزة أرضية بقوّة ٣،٥ درجات وما فوق على مقياس رختر، من بينها ٢٤ هزّة حصلت في العام ٢٠٠٨ وحده الذي يعتبر أكثر الأعوام نشاطاً على المستوى التكتوني.



مبانٍ مع ركائز مفتوحة في الطابق الأرضي معرّضة للزلازل

مبادرة الاستجابة لحالات الطوارىء وإدارة مخاطر الكوارث في قضاء صور

في حزيران ٢٠١٢، أطلق اتحاد بلديات صور بالتعاون مع وكالة التنمية والتعاون السويسرية برنامج إدارة المخاطر والحدّ من الكوارث. ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير خطة للاستجابة الفورية وإدارة الكوارث في قضاء صور.

الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج، فهي كالآتي:

- جهوزية اتحاد بلديات صور لمواجهة الكوارث ومساعدة المتضررين
- تمكين المجتمعات والفئات الضعيفة في المناطق المعرّضة لأخطار الكوارث وتعزيز قدرات الموارد البشرية كي تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة الكوارث ومساعدة المتضررين.
- تطوير نظام معرفة ومعلومات وتواصل وتنسيق موثوق ومتكامل لإدارة أخطار الكوارث .

مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر في الخطة الخضراء

جدول تحليل مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر – الخطة الخضراء

مواطن القوّة	مواطن الضعف	الفرص	المخاطر
• طول الشاطىء (٣٠ كلم) • مناظر طبيعية متميّزة • محمية شاطىء صور الطبيعية منذ العام ١٩٩٨ (القانون رقم ٧٠٨) • سهل ساحلي كبير وخصب • غطاء نباتي (١٢٤ كلم٢)	• ضعف في تنفيذ الخطة التوجيهية لتنمية المناطق الساحلية الجنوبية • غياب تدابير الحماية للشواطىء الساحلية • النقص في الخدمات البيئية / السياحية والترفيهية • النقص في التوعية والمسؤولية البيئية	• توسيع وتحسين عملية تشغيل معمل عين بعال لفرز ومعالجة النفايات الصلبة ؛ فرص لاستنساخ التجربة؟ • الحفاظ على الحزام الأخضر والإنتاج الزراعي • امكانية تحويل ساحل صور وشواطئه إلى بوابة سياحية وترفيهية (مثلاً درب الساحل على طول خط السكة الحديدية) • منطقة متنزه إقليمي على الساحل الجنوبي لقضاء صور (أوصت بها الخطة الوطنية لترتيب الأراضي اللبنانية) التي صادقت عليها الحكومة (المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٣٦٦)؛ وبإمكان صور الاستفادة من تجربة المتنزه الإقليمي في المتن الأعلى("نحو ميثاق منطقة مستدامة") • تصنيف شيور وأجراف البياضة كمواقع طبيعية خاضعة لحماية وزارة البيئة	• غياب خطط إدارة النفايات الصلبة وانتشار المكبات • التوسع العمراني الطولي / الشريطي في المناطق الساحلية والأراضي الزراعية • مخاطر التحركات التكتونية / زلازل • المقالع/الكسّارات غير الشرعية • التعدي المستمرّ للتجمعات السكنية للاجئين على مناطق الإرث الطبيعي والثقافي • توقّع حصول تعديات مستقبلية على المجال البحري العام في حال عمّ السلام واستتبّ الأمن في لبنان • تسرب النفط والتلوث الناجم عن أعمال التنقيب والحفر المستقبلية في المياه الإقليمية اللبنانية

الخطة الزرقاء

تشكّل المياه أحد أثمن الموارد التي تمتلكها صور. وفي حين انصبّت الاستثمارات على مشاريع وبرامج لمعالجة وإدارة المياه (السطحية والجوفية)، فإنّ حجم الاستثمارات التي وظفت في حمايتها من التلوّث كان ضئيلاً جداً. وتشكّل ينابيع وبرك رأس العين المصدر الأبرز للمياه في القضاء، حيث يقدّر حجم التدفق بنحو ١٦ متراً مكعّباً في الثانية. وثمّة ٧ برك مياه في رأس العين:

- بركتان تستخدمان في ريّ الجزء الجنوبي من السهول الساحلية
- بركة واحدة تستخدم من قبل محطة معالجة مياه صور لمياه الشفة
- أربع برك قرب مخيّم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين، وهي غير مستخدمة

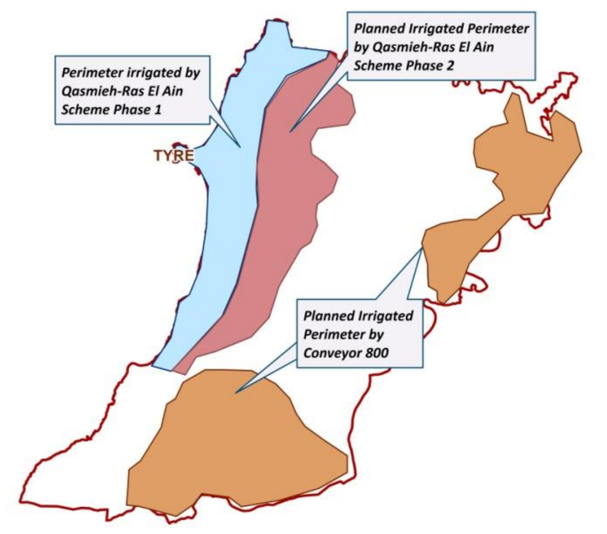


بركة مياه في رأس العين تستخدم في الريّ

المياه السطحيّة	المياه الجوفيّة
- قناة نهر الليطاني	- ينابيع وبرك رأس العين
- نهر القاسمية	- ينبوع الرشيدية
- ثلاثة مجاري موسمية للمياه: وادي أبو خالد، وادي العزيّة، وادي مرج حين	- عين أبو عبد الله
	- آبار وادي جيلو
	- أبار يانوح

مياه الريّ

- تستهلك الزراعة نحو ٧٤% من الموارد المائية لقضاء صور[١٢]
- تغطي الزراعات المروية نحو ١٩١٦ هكتاراً



- تشكّل قناة ريّ القاسمية ورأس العين مشروع الريّ الرئيسي في قضاء صور– يعرف أيضاً باسم قناة نهر الليطاني – وهي عبارة عن قناة ريّ مفتوحة نفّذت في العام ١٩٤٢ وأعيد تأهيلها في العام ١٩٩٩. وتناط إدارة المشروع بمصلحة نهر الليطاني، وتتم تغذية القناة من مصدرين رئيسيين، هما: نهر الليطاني وينابيع رأس العين. وتضمّنت المرحلة الأولى من المشروع تنفيذ ريّ منطقة السهول الساحلية.

ويتكوّن هذا المشروع من قسمين أساسيين، هما:

- قناة القاسمية التي تتفرّع إلى جزئين: فرع صيدا بطول ٢٨ كلم وفرع صور بطول ٩ كلم.

[١٢] مقابلة شخصية مع المهندس حسين رمّال في ٧ كانون الثاني ٢٠١٤ – مصلحة نهر الليطاني

- قناة رأس العين التي تتألّف من قناتين فرعيتين، واحدة في الشمال بطول ٤ كلم ، والثانية في الجنوب بطول ٧ كلم.



قناة ريّ القاسمية – رأس العين، عين أبو عبد الله

– أقرّت الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (٢٠١٠) مشروعين لريّ قضاء صور: ١) المرحلة الثانية من مشروع القاسمية– رأس العين لريّ ٢١٠٠ هكتار؛ ٢) مشروع ريّ الجنوب– قناة ٨٠٠ لريّ ١٤،٧٠٠ هكتار من المناطق الزراعية.

مياه الاستخدام المنزلي

– تناط مهمة توزيع المياه للمنازل في قضاء صور بمحطة معالجة مياه صور. وتعتمد المحطة، التي تديرها مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، على مياه ينابيع وبرك رأس العين القريبة.

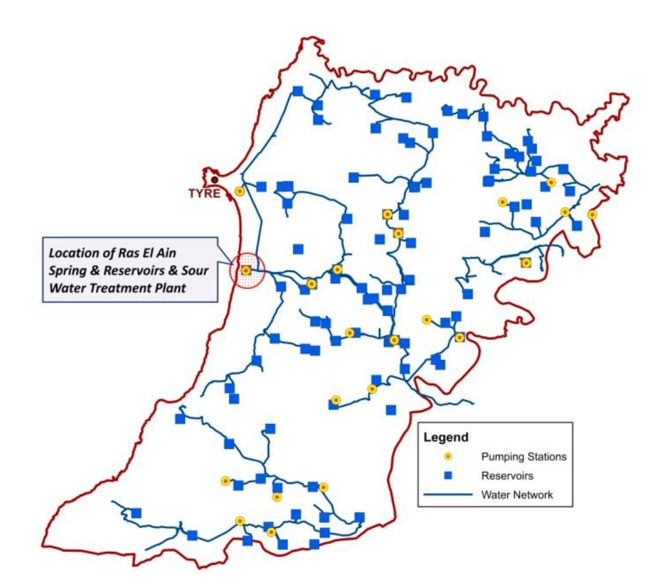


فلاتر الرمل، محطة معالجة مياه صور

– تغطي الشبكة العامة لتوزيع المياه كامل أراضي القضاء تقريباً. وهي مؤلّفة من أنابيب لتوزيع المياه، ومحطات لضخ المياه، وخزانات محليّة لتوزيع المياه إلى القرى.



ضخ المياه من آبار يانوح في محطة وادي جيلو



– اقترحت الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (٢٠١٠) عدة مشاريع لاستحداث مصادر مياه إضافية في القضاء، وذلك لتلبية الاستخدامات المنزلية والصناعية:

- سدّ الخردلي (١٢ مليون متر مكعّب)
- سدّ كفرصير (١٥ مليون متر مكعّب)
- بحيرة شحور (نصف مليون متر مكعّب)

معالجة المياه الصرف الصحي

- هناك ٦ بلدات فقط موصولة بشبكات الصرف الصحي (محيلب، العباسية، صور، برج الشمالي، عين بعال، معركة، باتولية). أمّا باقي القرى والبلدات فهي لا تزال تعتمد على التفريغ في جور الصرف الصحي (غير مبنية في غالبيتها بشكلٍ سليم وصحي).
- قدّم البنك الأوروبي للاستثمار تمويلاً لإنشاء شبكات جديدة للصرف الصحي (٦،٥ مليون دولار أميريكي)، ومحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي المنزلية/البلدية في بلدة العباسية (٣١مليون يورو). ومن المقدّر أن يخدم هذا المشروع نحو ٣٠٠ ألف نسمة. شبكة الصرف الصحي هي قيد الإنشاء.
- يشرف مجلس الإنماء والإعمار على تنفيذ مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي[١٣].


محطة معالجة مياه الصرف الصحي في العبّاسية

- وسوف تعالج المحطة مياه الصرف الصحي باستخدام تقنية التعقيم بواسطة الأشعة فوق البنفسجية UV. أمّا تشغيلها فسوف يتمّ على ثلاث مراحل:
  - المرحلة الأولى: ٣٦،٠٠٠ متر مكعّب في اليوم الواحد
  - المرحلة الثانية: ٧٢،٠٠٠ متر مكعّب في اليوم الواحد
  - المرحلة الثالثة: ١١٧،٠٠٠ متر مكعّب في اليوم الواحد
- شبكة المجاري والمصبّ البحري (٥٠٠ متر) هي قيد الإنشاء
- يقوم مجلس الإنماء والإعمار راهناً بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي. ومن المتوقّع أن تنجز المحطة ويتمّ تشغيلها بكامل طاقتها في العام ٢٠١٦.

المخاطر التي تهدّد الموارد المائية

تعاني الموارد المائية، سواء على مستوى الكمية أو على مستوى النوعية، من ضغوط كبيرة ناجمة عن الأنشطة البشرية والممارسات الزراعية. أمّا المخاطر الرئيسية التي تهدد هذه الموارد، فهي التالية:

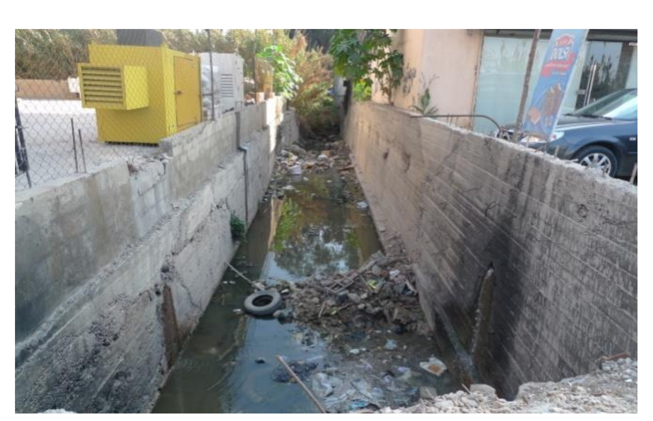
التلوّث

تعاني الموارد المائية من التلوّث الناجم عن مياه الصرف الصحي المنزلية والمياه المبتذلة الصناعية، فضلاً عن المواد المترشّحة من مكبات النفايات المفتوحة. وتقع معظم هذه المكبات بالإضافة إلى خزانات الصرف الصحي في التكوينات الكلسية القابلة للاختراق (Cenomanien)، فتسهل عملية تسرّب المياه والملوّثات من السطح إلى الجوف. هذا بالإضافة إلى أنّ عملية تفريغ خزانات وجور الصرف الصحي تشكّل مصدراً لتلوّث المياه السطحية، حيث يتم التخلّص من المياه المبتذلة، بصورة مخالفة للقانون، عبر ضخّها في مجاري المياه.

[١٣] المقاول : شركة "أو،تي، في" O.T.V.for Developments ، والاستشارات الهندسية والتصاميم : مكتب Merlin/RELK&P.، المقاول المدني: Danach (التعاقد من الباطن من قبل شركة أو.تي.في. للمقاولة.

الفياضانات

تتعرّض السهول الساحلية إلى مخاطر الفيضانات خلال الشتاء والفترات التي يرتفع فيها معدّل المتساقطات. ويشكّل الجزء الشمالي من القضاء المنطقة الأكثر عرضة إلى الفياضانات بسبب تحويل المسار الطبيعي لإثنين من مجاري المياه الموسمية الطبيعية (وادي العزّية، وادي أبو زبلة) نتيجة لعملية التمدين المكثّفة وغير المنظّمة. وفي موسم الأمطار، يرتفع منسوب المياه في المجاري الطبيعية متسبباً بإغراق الطوابق الأرضية والسفلية للأبنية المجاورة. وتتفاقم الفياضانات والسيول بفعل انسداد قنوات المياه الذي يتسبّب به تراكم النفايات ذات الأحجام الكبيرة والإطارات والقمامة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الفياضانات تتسبّب بتدهور النظم البيئية والإضرار بالبنى التحتية.



وادي أبو زبلة الذي تحوّل إلى مستعوب للنفايات

مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر في الخطة الزرقاء

جدول تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر – الخطة الزرقاء

مواطن القوّة	مواطن الضعف	الفرص	المخاطر
• موارد مائية سطحية (نهر لا تنضب مياهه و ٣ مجاري مياه موسمية) • موارد مياه جوفية مهمّة (ينابيع رأس العين، على وجه الخصوص) • إنجاز المرحلة الأولى من مشروع ريّ القاسمية–رأس العين (٥٠٠٠ هكتار) • شبكة توزيع المياه التي تغطي ٦٢ بلدية في القضاء (وزارة الطاقة والمياه –٢٠٠٨) • محطة معالجة مياه الصرف الصحي في العباسية (المستوى الثاني من عملية المعالجة) التي تخدم نحو ٣٠٠ ألف مقيم (هي قيد الإنشاء)	• إدارة غير متكاملة للموارد المائية • اعتماد واسع النطاق على خزانات وجور الصرف الصحي في القرى والبلدات غير المخدومة بشبكات الصرف الصحي النظامية (٧٣% وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي– ٢٠٠٤)	• الحدّ من تلوّث المياه الجوفية الناجم عن تفريغ المياه المبتذلة في خزانات الصرف الصحي • استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الريّ (ما يقارب ٣٠ ألف هكتار متر مربّع سنوياً) • مشاريع وبرامج الريّ (قناة ٨٠٠ والمرحلة الثانية من مشروع ريّ القاسمية –رأس العين)، والسدود (الخردلي، كفرصير، شحور)، الواردة في الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه • البحيرات المخصصة لتجميع المياه السطحية في وادي العزّية	• تلوّث المياه الجوفية بمياه الصرف الصحي • الفياضانات على السهول الساحلية الناجمة عن انسداد القنوات والمجاري المائية الطبيعية • تغيّر المناخ (انخفاض و/أو عدم انتظام هطول الأمطار)، والجفاف • النموّ السكاني وتزايد الضغوط على الموارد المائية

خطة التماسك الاجتماعي

المعطيات الديمغرافية

يسجّل في القضاء معدلات نموّ سكاني أعلى من المعدلات الوطنية

في العام ٢٠١٠، بلغ عدد سكان القضاء نحو ٢٦٠،٠٠٠[١٤] نسمة، مقارنة بنحو ٢٠٠،٠٠٠ نسمة في العام ١٩٩٧. مما يؤشّر إلى متوسط نموّ سكاني يصل إلى ٢% سنوياً، مقارنة بنحو ١% فقط على المستوى الوطني[١٥].

وقد يفسّر ارتفاع معدّل النموّ السكاني في القضاء بالنسبة للمعدّل الوطني إلى التفاوتات في معدلات الخصوبة بين بيروت وجبل لبنان من جهة، وباقي المناطق اللبنانية من جهة أخرى. كما قد يكون مرتبطاً بانسحاب اسرائيل في العام ٢٠٠٠ وتدهور الأوضاع الأمنية في بيروت.

التباين في معدلات النمو السكاني بين منطقة صور الكبرى وباقي مناطق القضاء.

لا يزال التجمّع المديني لصور الكبرى يستقطب حركات نزوح السكان من المناطق الريفية في القضاء. وفي الواقع، يشكّل التجمّع السكاني لصور الكبرى نحو ٤٥% من إجمالي عدد سكان القضاء. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التكثيف المتسارع له انعكاسات خطيرة لجهة زيادة الطلب على الخدمات والبنية التحتية الأساسية.

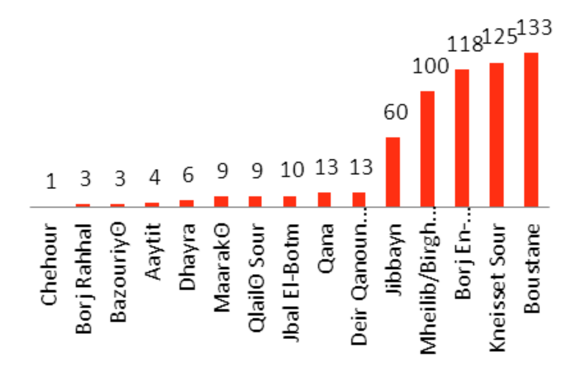
حركات هجرة واسعة ذات تأثيرات مختلطة

شهد قضاء صور عدة موجات من الهجرة الداخلية والخارجية نتيجة لعوامل أمنية واقتصادية. وقد تسببت حركة النزوح ضمن القضاء بتسارع عملية التمدين في التجمّع الحضري لصور الكبرى، كنتيجة لحركة السكان من الجزء الجنوبي من القضاء ومن الأقضية المجاورة (بنت جبيل) باتجاه مدينة صور.

أمّا الهجرات الخارجية فهي تشكّل ظاهرة تطال معظم مناطق القضاء، وتتمثّل بأعداد المهاجرين من قرى وبلدات عدة في القضاء باتجاه أفريقيا والمانيا والولايات المتحدة وبلدان الخليج. وكان لهذه الهجرات الكثيفة آثاراً مختلطة ومتعدّدة الجوانب. ومن الآثار الإيجابية استمرار التواصل بين المقيمين في القضاء والمغتربين الذين لم يقطعوا علاقتهم مع موطن مسقط رأسهم، حتى أنهم بنوا منازل لهم لقضاء العطل الصيفية، ويرسلون تحويلات مالية لدعم أقاربهم، ويبدون حماساً كبيراً حيال المشاركة في إنماء بلداتهم ومدنهم الأصلية.

ومن جهة أخرى، وفي ظلّ غياب استراتيجية تنمية واضحة ومشاريع ذات ربحية عالية وموثوقة من شأنها جذب استثمارات المغتربين، تدفقت أموال هؤلاء، بشكلٍ شبه حصري، باتجاه التطوير العقاري. مما أدى إلى طفرة المضاربات التي ساهمت في ارتفاع أسعار الأراضي، وبالتالي ابتعاد مالكيها عن الاستثمار في الزراعة وتوجههم نحو التطوير العقاري.

نسبة المغتربين من إجمالي المقيمين الدائمين في مجموعة مختارة من قرى وبلدات قضاء صور (نسب مئوية)



المصدر: العمل الميداني – الاستمارات

[١٤] تم تقدير عدد سكان القضاء في العام ٢٠١٠ استناداً إلى عدد السكان المسجلين في سجلات وزارة الداخلية والبلديات.
[١٥] مجلس الإنماء والإعمار- ٢٠٠٤. الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، بيروت، مجلس الإنماء والإعمار.

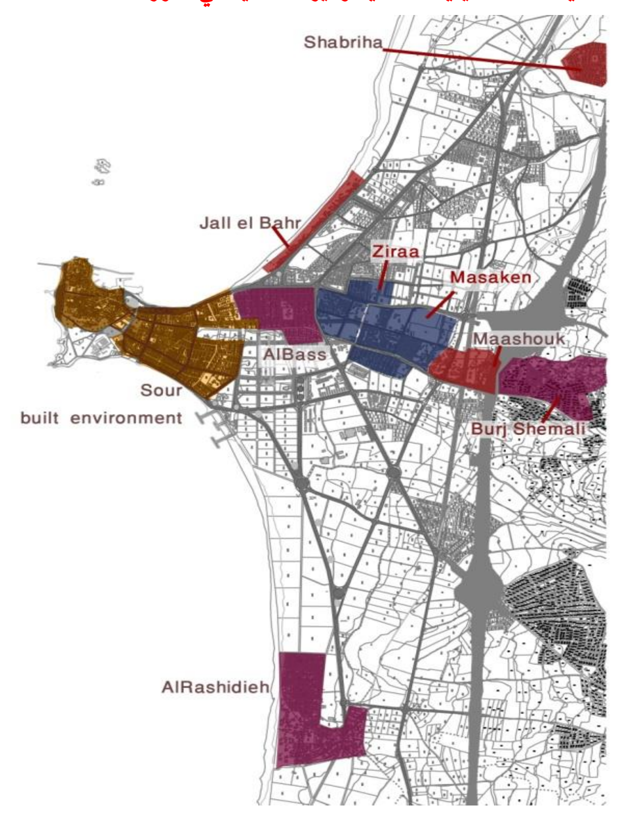
السكان المقيمون من الفلسطينيين

يقيم حوالي ٦٠،٠٠٠ لاجىء فلسطيني في ثلاث مخيمات وثلاثة تجمعات سكنية أخرى غير نظامية تقع في ضواحي صور الكبرى. ويمثّل هؤلاء نحو ٢٣% من إجمالي عدد سكان القضاء. وهي أعلى النسب المسجّلة على مستوى المناطق اللبنانية.

ومن الملفت أنّ حوالي ٣٠% من المقيمين في مخيّم برج الشمالي قد حصلوا على الجنسية اللبنانية، ربما لكونهم ينتمون في الأصل إلى القرى السبع التي أدرجت ضمن نطاق مرسوم ١٩٩٤[١٦].

ويسجّل لدى اللاجئين الفلسطينيين حركة هجرة واسعة باتجاه المانيا والدانمارك والسويد وبريطانيا وبلجيكا، فضلاً عن بلدان الخليج.

المخيمات الفلسطينية النظامية وغير النظامية في صور



[١٦] على اعتبار أنّهم جزء من سكان المخيّم.

توزّع الفلسطينيون بحسب المخيّم/ التجمّع السكني

المخيّم	عدد الأسر	حجم السكان
البص	1200	10000
برج الشمالي	3920	19600
الرشيدية	4200	21000
جلّ البحر		800
معشوق		2000
شبريحة	220	3500
المجموع		56900

أسفر تدفّق النازحين السوريين عن زيادة الضغوط على البنية التحتية والخدمات الأساسية

بلغ عدد النازحين السوريين في قضاء صور نحو ٢٧،٠٠٠ نازح[١٧]، رغم بعض التقديرات التي تشير إلى ما يناهز ٥٥،٠٠٠ نازح. وقد شكّلت هذه الطفرة السكانية المفاجئة، والتي تتمثّل بنحو ١٠% من إجمالي عدد المقيمين في القضاء، عبئاً إضافياً على الخدمات العامة التي تعاني أصلاً من قصورها وعدم فعاليتها. واستناداً إلى المعطيات المجمّعة على المستوى الوطني[١٨]، من الثابت أنّ الأثر الأكبر لأزمة النازحين السوريين، بحسب تقييم المجتمعات المضيفة، يتجلّى على مستوى الكهرباء، وأسعار السلع والخدمات (درجة التقييم لهذين البندين ٢/٢)، والتعليم، والنفايات الصلبة، والصرف الصحي (درجة التقييم ٢/١,٨٨).

التوقعات للعقد القادم

على اعتبار ثبات معدّل النموّ السكاني على ما هو عليه راهناً، تشير التوقعات إلى أنّ عدد السكان في القضاء سوف يصل إلى نحو ٣١٦،٠٠٠ نسمة في العام ٢٠٢٠.

[١٧] المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠ شباط ٢٠١٤ . اتجاهات النازحين السوريين بحسب سجلات المفوّضية. متاحة على الموقع الالكتروني التالي: https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=4549 ، تمّ الاطلاع عليها بتاريخ ٢٦ شباط ،٢٠١٤
[١٨] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أيلول ٢٠١٣. الأزمة السورية: أثرها على مؤشرات وخطط التنمية في الأردن ولبنان . بيروت

مما يشير إلى زيادة سنوية تبلغ نحو ٥،٥٠٠ نسمة، نصفهم تقريباً سوف يقيمون في مدينة صور الكبرى.

المساكن

العرض والطلب على الوحدات السكنية

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تجعل عملية مقارنة عدد الوحدات السكنية بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤ شبه مستحيلة في معظم الحالات[19]، يشير التحليل، بوضوح، إلى ارتفاع عدد الوحدات السكنية الأساسية عبر القضاء، بشكلٍ عام.

ويمكن تفسير هذه الزيادة في الوحدات السكنية بتحرير الجنوب عام ٢٠٠٠ الذي أسفر عن عودة العديد من الأسر إلى قراها الأصلية، فضلاً عن ميل العديد من الأسر، التي كانت قبل العام ٢٠٠٠ تتشارك في السكن، إلى الانفراد في وحدات سكنية خاصة بها بعد الانسحاب الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، يلحظ على مستوى القضاء وجود العديد من المشاريع الإسكانية المموّلة من الأوقاف الدينية والتي تستهدف الأسر ذات المداخيل المحدودة. واستناداً إلى معطيات العام ٢٠٠٤، بلغت نسبة الوحدات السكنية الثانوية نحو ٦%، ونسبة الوحدات السكنية الشاغرة نحو ١٣% من إجمالي عدد المساكن. ومن المقدّر أن تكون نسبة المساكن الشاغرة قد ارتفعت، وبخاصة في منطقة صور الكبرى، نتيجة المضاربات العقارية. وأخيراً، يظهر توزّع المساكن بحسب الحجم في العام ٢٠٠٤، أنّ حوالى ٧٠% من الوحدات السكنية في القضاء ذات مساحة تقلّ عن ١٥٠ متر مربّع[20].

[19] تعود هذه الصعوبات إلى حقيقة أنّ التعداد الرسمي للمباني والمؤسسات للعام ٢٠٠٤ يتضمّن عدد كبير جداً من الوحدات غير المحدّدة الطابع، مما يعيق امكانية مقارنة أعداد الوحدات السكنية بحسب نوعها (أساسية ، ثانوية، وغير ذلك) بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤. ولذلك، حدّد إطار المقارنة بالمنطقة العقارية حيث لا تتعدّى نسبة الوحدات غير المحدّدة الطابع ٢٠%.

[20] المرجع السابق نفسه.

ارتفاع مطّرد ومتسارع في أسعار العقارات

أدى تدفق أموال المغتربين باتجاه الاستثمار العقاري إلى ارتفاع أسعار العقارات في كافة أنحاء القضاء. وبدا هذا الارتفاع أكثر حدّة في منطقة صور الكبرى.

وفي الواقع، أظهرت المرحلة الثانية من دراسة "مشروع تقييم الإرث التاريخي والتنمية المدينية"(CHUD) أنّ أسعار مبيع الوحدات السكنية في وسط مدينة صور قد ارتفع بنسبة ٦٨% خلال أربع سنوات، في حين لم تشهد قيمة الإيجارات، خلال الفترة نفسها، سوى زيادة خجولة نسبياً (١١%)[21]. وتظهر مقارنة نسبة الوحدات السكنية المستأجرة من تلك المملوكة، أن هذه النسبة بلغت نحو ٨% في صور مقارنة بنحو ١٣% في صيدا و٦% في النبطية[22]، ومن المحتمل أن تكون هذه النسب انعكاساً للتباين في حركة التمدين على مستوى الأقضية الثلاثة.

أوضاع السكن في المخيمات الفلسطينية والأحياء اللبنانية غير النظامية

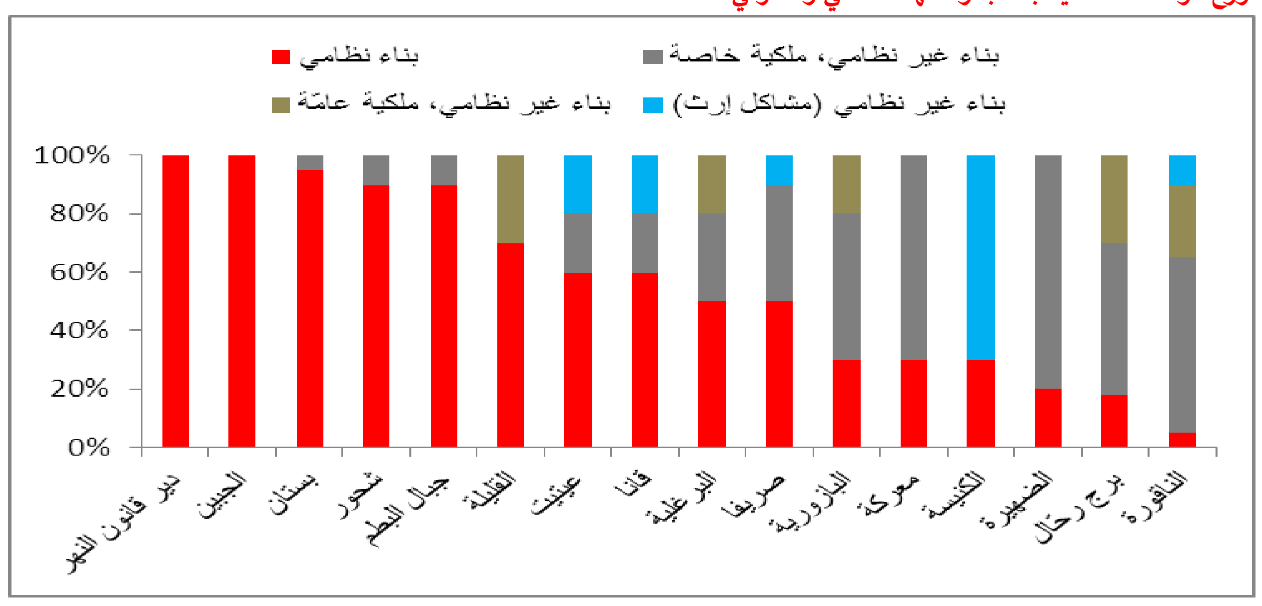
تجري أعمال البناء في المخيّمات الفلسطينية بناء على "ترخيص بالترميم " صادر عن الجيش اللبناني. وغالباً ما تستخدم هذه التراخيص لغرض البناء وليس الترميم. ونظراً لطابعها الفوضوي وغير المنضبط ، أثرت أعمال البناء هذه سلباً على نوعية السكن ، كما ضاعفت حجم الضغوط على البنية التحتية للمخيّم المتردية أساساً. وفي العام ٢٠١٠، أطلقت منظمة الأونروا مشروع إعادة تأهيل المساكن وتسقيفها في المخيمات الفلسطينية. وقد استهدفت المرحلة الأولى من المشروع ما يوازي ٧٣٥ وحدة سكنية في كافة المخيمات. ويستثني المشروع التجمعات السكنية غير انظامية حيث نوعية المساكن هي أكثر سوءاً من تلك الموجودة في المخيمات. وتعاني الأحياء اللبنانية غير النظامية، كحيّ "المساكن"، من تدهور مماثل لأوضاع السكن والمساكن.

[21] مؤسسة البحوث والاستشارات، ٢٠١٣. الإرث الثقافي والتنمية المدينية – المرحلة الثانية من تقييم الأثر . بيروت : البنك الدولي.

[22] إدارة الإحصاء المركزي ،٢٠٠٤. مرجع ذكر سابقاً

استناداً إلى عينة البلديات التي نجح الفريق بتجميع معلوماتها (راجع المقدمة)، يتبيّن أنّ السكن غير النظامي هو ظاهرة شائعة على مستوى القضاء. وفي الواقع، يلحظ أنّ المساكن غير النظامية الأكثر انتشاراً هي تلك المبنية من دون رخصة بناء على أراض مملوكة من أصحاب هذه المساكن (في معركة والبازورية والضهيرة، على سبيل المثال). وفي كثير من الحالات، يعود سبب مثل هذه الأبنية غير القانونية إلى قضايا الميراث غير المحلولة ضمن العائلة (الكنَيْسة، على سبيل المثال). وأخيراً، قد تصل نسبة البناء على الأراضي العامة، في بعض الحالات، إلى نحو ٢٠ إلى ٣٠ % من إجمالي الوحدات السكنية المبنية (القليلة، برج رحّال، الناقورة، على سبيل المثال).

توزّع الوحدات السكنية بحسب وضعها النظامي والقانوني



الخدمات الأساسية

مستوى تحصيل علمي منخفض نسبياً

يسجّل على مستوى القضاء درجات تحصيل علمي متدنية نسبياً. فإنّ معدلات الأمية المسجّلة على مستوى القضاء مرتفعة نسبياً حيث تصل إلى نحو ١٧% مقارنة بنحو ١٣% على المستوى الوطني، وحيث يسجّل لدى الإناث معدلات عالية (٢٣% مقابل ١٧% على المستوى الوطني). هذا فضلاً عن أنّ حوالي ٧% فقط من سكّان القضاء هم من الذين بلغوا في تحصيلهم العلمي المستوى الجامعي، مقارنة بـ ١٢% على المستوى الوطني[٢٣].

اعتماد كبير على المدارس الرسمية

يبلغ إجمالي عدد طلاب المدارس في القضاء نحو ٥٠،٦٨٠ طالباً، وما يوازي نصف هذا العدد هم ملتحقون بالمدارس الخاصة، ونحو ٣٩% بالمدارس الرسمية، ونحو ١١% بمدارس الأونروا. وتشير هذه النسب إلى الاعتماد الكبير على المدارس الرسمية في القضاء، حيث بلغ معدّل الالتحاق بالمدارس الرسمية في صور نحو ٣٩%، مقارنة بالمعدّل الوطني البالغ ٢٩%. وفي الواقع، يحتلّ قضاء صور المرتبة السابعة في لبنان من حيث معدّل الالتحاق بالمدرسة الرسمية[٢٤].

ويضمّ القضاء ٧٢ مدرسة رسمية، منها ٩ مدارس للتعليم الابتدائي، و٤٩ مدرسة للتعليم المتوسط، و١٤ مدرسة للتعليم الثانوي[٢٥]. أمّا بالنسبة إلى حجم المدارس، تضمّ صور مدارس ذات حجم كبير نسبياً. وفي الواقع، فقط ١٩% من مدارسها تستوعب أقلّ من ١٠٠ طالب (مقارنة بـ ٢٧% على المستوى الوطني)، في حين ١٤% من مدارسها تستوعب نحو ٥٠٠ طالب وما فوق (مقارنة بـ ٧% على المستوى الوطني)[٢٦]. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنّ معدّل عدد التلاميذ في الصف الواحد قد ارتفع بشكلٍ طفيف من ١٣ في العام ١٩٩٧ إلى ١٥،٨ في العام ٢٠١١، وهو معدّل منخفض نسبياً إذا ما قورن بالمعايير المتبعة في المدارس الخاصة، ويشير إلى وجود عرض إجمالي كافٍ من المدارس[٢٧].

مستوى عرض كاف من المدارس وعدم كفاية في النوعية

يظهر توزّع المدارس توفّر عدد مقبول وكاف من المدارس في كافة المراحل التعليمية. وفي الواقع، إنّ إلقاء نظرة سريعة على توزّع المرحلتين التعليميتين الاكثر عرضة للنقص (رياض الأطفال والثانويات) يظهر تركّز أعلى لهذه المدارس في الجزء الشمالي من القضاء، تماشياً مع التركّز الأعلى للسكان في تلك المنطقة.

وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى الاستمارات المنجزة والمقابلات التي أجريت في العديد من البلديات، يشكّل الحصول على التعليم مشكلة، فقط على مستوى التعليم الجامعي، حيث يشكو العديد من الفعاليات والأطراف المعنية من بعد المسافات عن الجامعات المتوفّرة في المنطقة. ولكن، وكما هو الحال في جميع أنحاء البلاد، يشكّل الفقر العامل الرئيسي لصعوبة التحاق كثير من الشباب بالتعليم، وخاصة بالمرحلة الثانوية، نظراً إلى أنّ التحاقهم هذا سوف يكلّف أسرهم ليس فقط رسوم التسجيل، بل أيضاً مساهمة هؤلاء الشباب المالية لتخليهم عن العمل من أجل مواصلة تعليمهم.

وبخلاف مسألة ارتياد المدارس والالتحاق بالتعليم، أثارت غالبية الفعاليات مسألة تردي نوعية الخدمات التعليمية

---

[٢٣] إدارة الإحصاء المركزي ، وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦. " مسح الأوضاع الاجتماعية للأسر" – ٢٠٠٤.

[٢٤] وزارة التربية والتعليم العالي والوكالة الأميركية للتنمية،٢٠١١. D.rasati تقرير حول نتائج المسح الميداني. بيروت. وزارة التربية والتعليم العالي؛ صفحة ٣٤

[٢٥] المرجع السابق نفسه، صفحة ١٩.

[٢٦] المرجع السابق نفسه، صفحة ٢١.

[٢٧] وزارة التربية والتعليم العالي . دليل المدارس للعام ٢٠١١-٢٠١٢.

كنتيجة للنقص في تدريب المعلمين وفي تجهيزات المدارس. ولكن هذه المشكلة ليست محصورة بقضاء صور وحده، فهو يعاني من المشاكل عينها التي يعاني منها قطاع التعليم على الصعيد الوطني، من نقص في الامكانات والتجهيزات والوسائل التربوية لمواكبة البرامج والمناهج الجديدة.

نقص حاد في الخدمات والمرافق الترفيهية

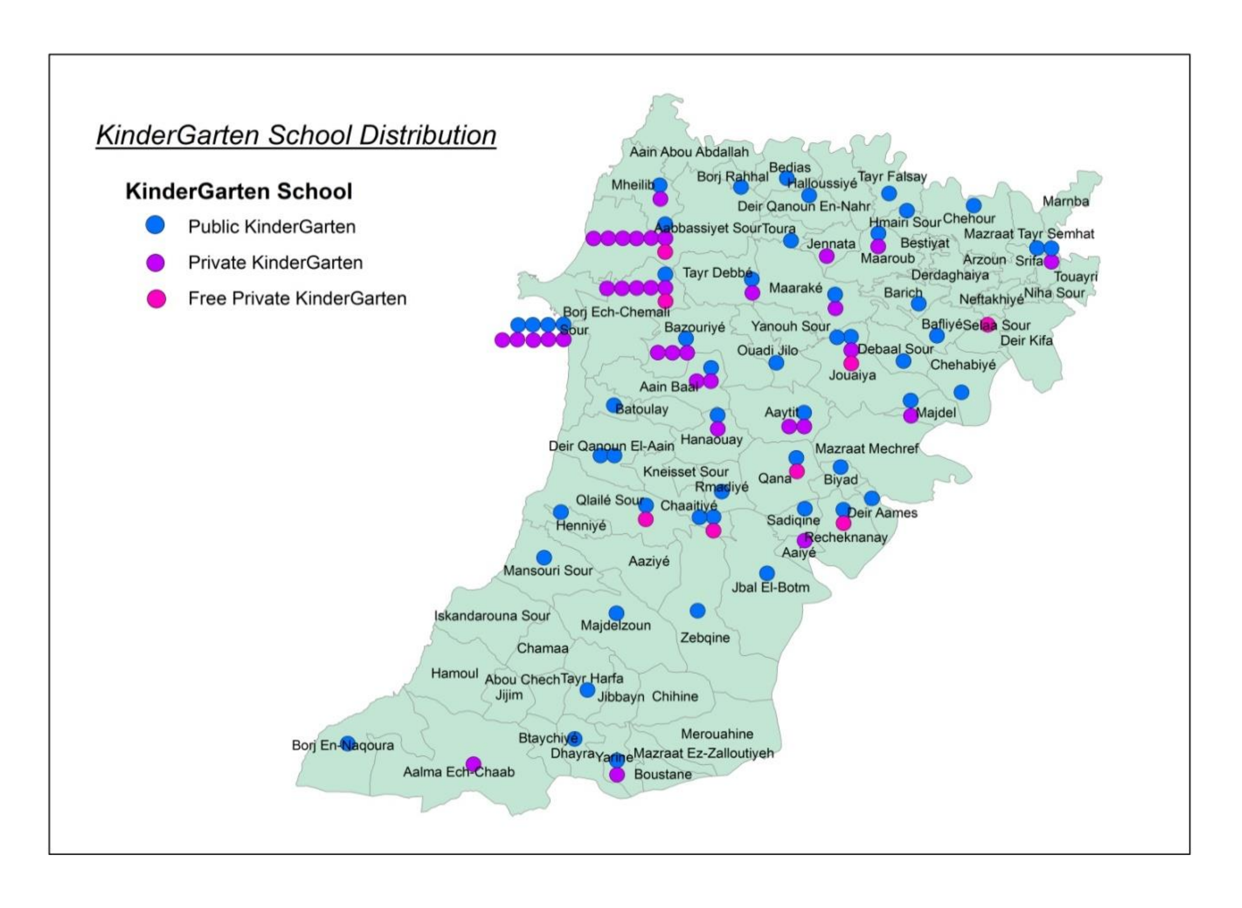
يعاني القضاء من غياب شبه كامل للخدمات الترفيهية والمرافق الرياضية. ويظهر ذلك عبر العدد الضئيل من القرى والبلدات التي تمتلك المكتبات العامة أو الحدائق العامة أو المراكز الثقافية. وتجدر الإشارة إلى أنّ التجمّع المديني لصور يعاني، هو أيضاً، من النقص في الخدمات الثقافية التي عادة ما تجذب الشباب، كدور السينما، والنوادي الثقافية الناشطة، وقاعات للاحتفالات، والمكتبة العامة الكبيرة، والحدائق العامة، وغير ذلك.

حصول اللاجئين الفلسطينيين على التعليم

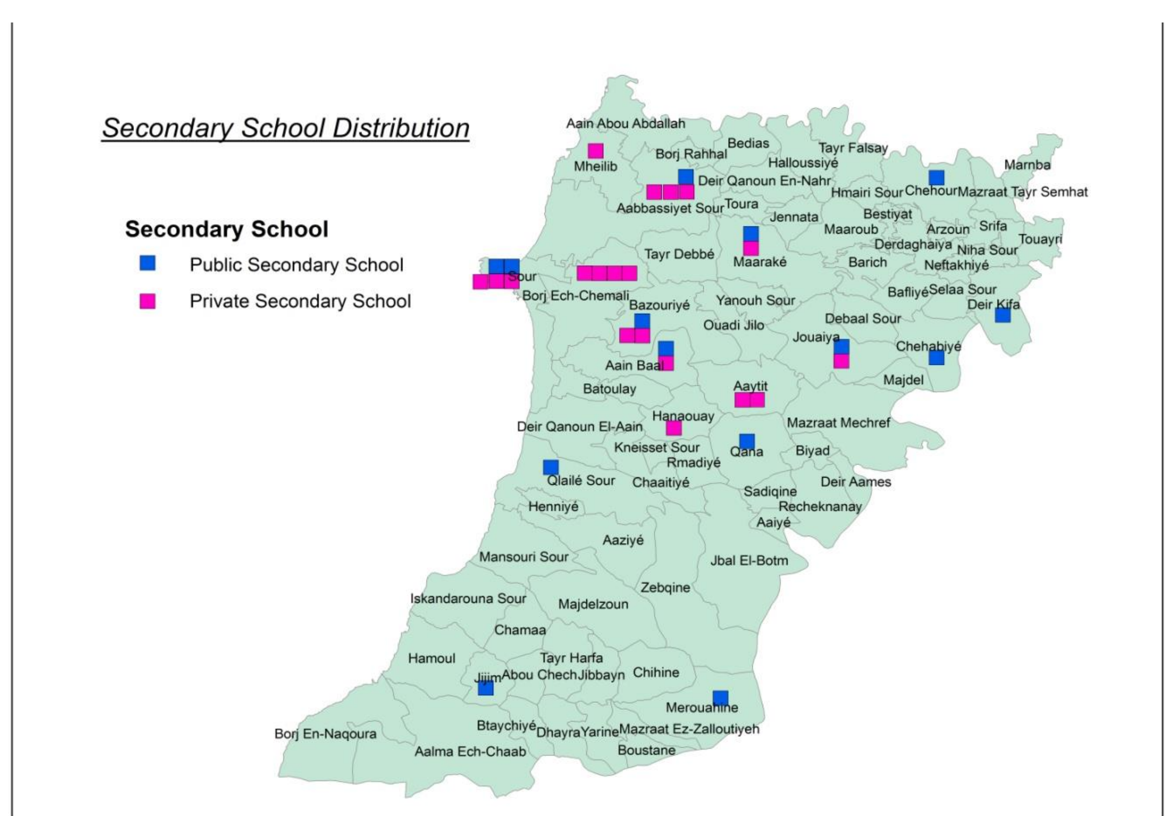
وكما هو الحال بالنسبة لكلّ الخدمات، تتفاوت فرص التعليم بين المخيمات النظامية والتجمعات السكنية غبر النظامية. وعلى سبيل المثال، يرتاد أطفال جلّ البحر المدارس الموجودة في مخيّم البصّ، وعليهم بالتالي المخاطرة بعبور الأوتستراد الشرقي من أجل الوصول إلى المخيّم.

المخيّم	عدد المدارس
البص	٣ مدارس (كافة المراحل) + معهد تقني + مدرسة لتعليم الخياطة
برج الشمالي	٣ مدارس (٢ داخل المخيّم وواحدة خارجه)
الرشيدية	٣ مدارس
جلّ البحر	مدارس البصّ
معشوق	مدرسة واحدة
شبريحة	مدرسة ابتدائية واحدة

توزّع دور الحضانة والمدارس الثانوية في القضاء



KinderGarten School Distribution
KinderGarten School
Public KinderGarten
Private KinderGarten
Free Private KinderGarten



Secondary School Distribution
Secondary School
Public Secondary School
Private Secondary School

النقص

في

خدمات الرعاية الصحية الأولية

تضمّ صور عدد كافٍ من أسرّة المستشفيات لتغطية احتياجات القضاء. ومع ذلك، تظهر المقابلات التي أجريت مع الفعاليات أنّ العديد من المقيمين في قضاء صور يسعون للحصول على الخدمات الصحية في صيدا وبيروت، متى كان ذلك بالمستطاع.

وبخلاف الخدمات الاستشفائية، التي يتوفّر الحصول عليها بغض النظر عن الشكاوى حول جودتها، يبدو أنّ الخدمات الصحية خارج المستشفى تعاني من النقص الحاد على مستوى القضاء بأكمله.

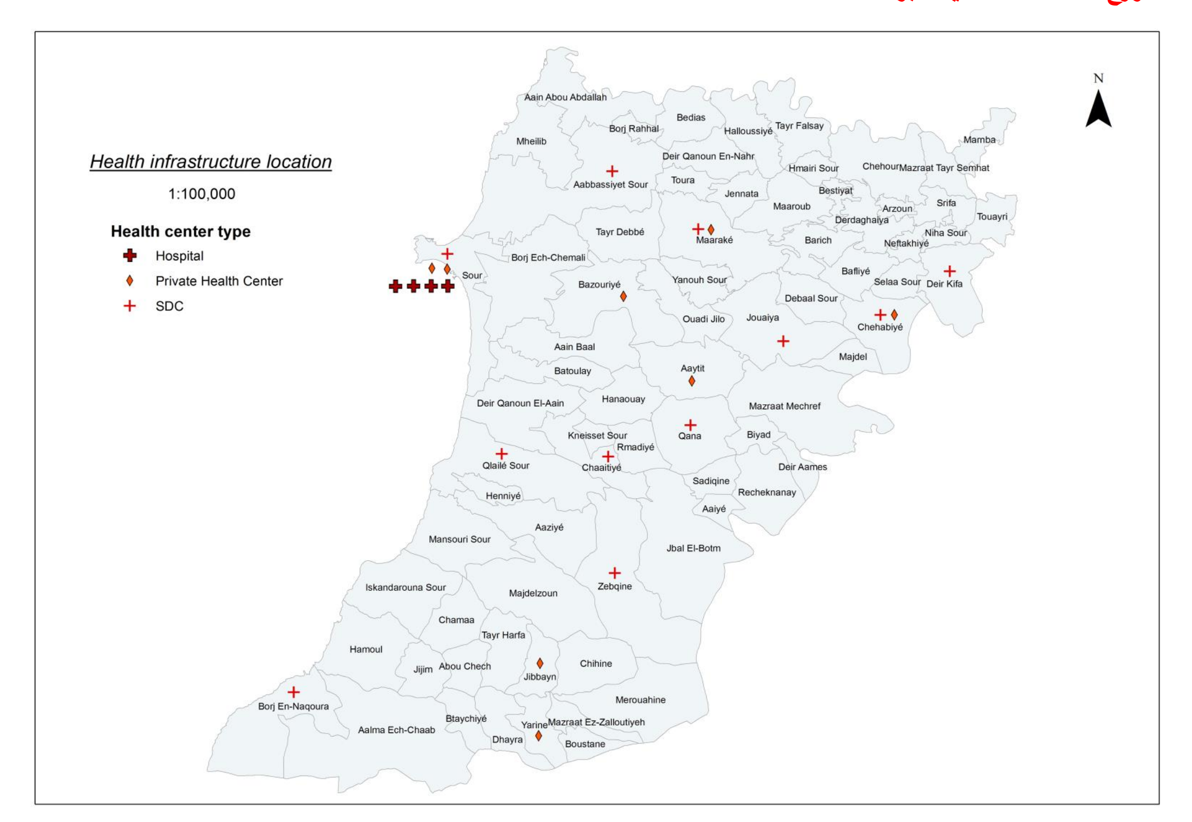
وبالفعل، إنّ النقص الكبير في عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية، سواء الخاصة منها أو العامة، يؤدّي إلى حرمان العديد من القرى من إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. ويبدو الوضع على هذا الصعيد أكثر تفاقماً في جنوب القضاء حيث لا يوجد غير مركزين عامين للتنمية الاجتماعية في كلّ من الناقورة وزبقين.

وعلاوة على ذلك، تقفل مراكز الخدمة الصحية، الخاصة والعامة، أبوابها عند الساعة الثانية بعض الظهر، فضلاً عن عدم جهوزيتها لاستقبال كلّ حالات الطوارىء الجراحية والطبية. وبكلام آخر، إنّ أي حالة قد تطرأ على مستوى القضاء بعد ساعة الإقفال (نوبة قلبية، حادث سير، سكتة دماغية) لا يمكن التعامل معها ومعالجتها إلاّ في مدينة صور. وأضف إلى ذلك وجود نقص في مراكز الدفاع المدني لنقل الحالات الطارئة إلى صور.

حصول اللاجئين الفلسطينيين على الخدمة الصحية

هناك تباين واضح لجهة توفّر الخدمات الصحية بين المخيمات النظامية المخدمة عبر عيادات الأونروا والهلال الأحمر والمخيمات غير النظامية المخدمة عبر العيادات الجوّالة التي تزور المخيّم مرتين في الأسبوع وتقدّم خدمة الحدّ الأدنى (من دون الدواء) مع استثناء خدمات التوليد/ الأمراض النسائية. هذا بالإضافة إلى أنّ جميع اللاجئين في كافة المخيمات يعانون من غياب خدمة الأمراض المزمنة.

توزّع الخدمات الصحية عبر القضاء



مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر للتماسك الاجتماعي

جدول تحليل مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر – خطة التماسك الاجتماعي

مواطن القوّة	مواطن الضعف	الفرص	المخاطر
• الشعور القوي بالانتماء إلى القرية والمنطقة	• تركّز شديد للسكان في منطقة صور الكبرى	• وجود الأراضي العامة	• التدفق الطارىء للنازحين السوريين وأثره على البنية التحتية
• العلاقات المتينة بالمغتربين	• الجزء الجنوبي من القضاء شبه المهجور	• وجود الموائل الطبيعية	• الارتفاع الحاد في أسعار العقارات
• توافر المدارس	• نسبة عالية من الأبنية غير النظامية	• وجود الإرث الثقافي	• المخاطر الجيوسياسية في الجزء الجنوبي من القضاء
• نسبة عالية من الشباب	• ظروف السكن غير اللائقة في التجمعات السكنية الفلسطينية والأحياء اللبنانية غير النظامية	•	• النقص في تشغيل القوى العاملة الفلسطينية واللبنانية
	• عدم كفاية التجهيزات المدرسية وتدني مستوى التعليم		
	• الافتقار شبه الكامل للمرافق والخدمات الترفيهية		
	• النقص في مراكز الرعاية الصحية الأولية		
	• ضعف خدمة الطوارىء نسبياً		
	• تدني مستوى الخدمات الاستشفائية		

خطة التنمية الاقتصادية

اقتصاد القضاء

يعتمد اقتصاد القضاء على ثلاث ركائز أساسية، هي التالية: الزراعة والتجارة وتحويلات المغتربين.

غلبة المؤسسات الميكروية الصغيرة ذات القيمة المضافة المنخفضة

تماشياً مع الاتجاه السائد في البلاد، تنتمي الغالبية العظمى من المؤسسات الموجودة في القضاء (٩٠٠٠ مؤسسة) إلى المؤسسات الميكروية المتناهية الصغر التي تستخدم أقلّ من ٥ عمّال (٩٧%).

وقد بدأ هذا الاتجاه بالتفاقم على مستوى القضاء منذ العام ١٩٩٧. ففي حين ارتفع العدد الإجمالي للمؤسسات من ٧٥٦٧ مؤسسة عام ١٩٩٧ إلى ٩٠٣٥ مؤسسة عام ٢٠٠٤، انخفض عدد المؤسسات التي تستخدم ٥ عمّال وما فوق. وقد طال هذا الانخفاض إلى حدّ كبير القطاع الصناعي، وتلاه قطاع التجارة[٢٨].

عدد المؤسسات بحسب الحجم في قضاء صور (١٩٩٧-٢٠٠٤)[٢٩]

	1997	2004
أقلّ من ٥ عاملين	6945	8735
٥ عاملين وما فوق	338	241
غير محدّد	284	59
المجموع	7567	9035

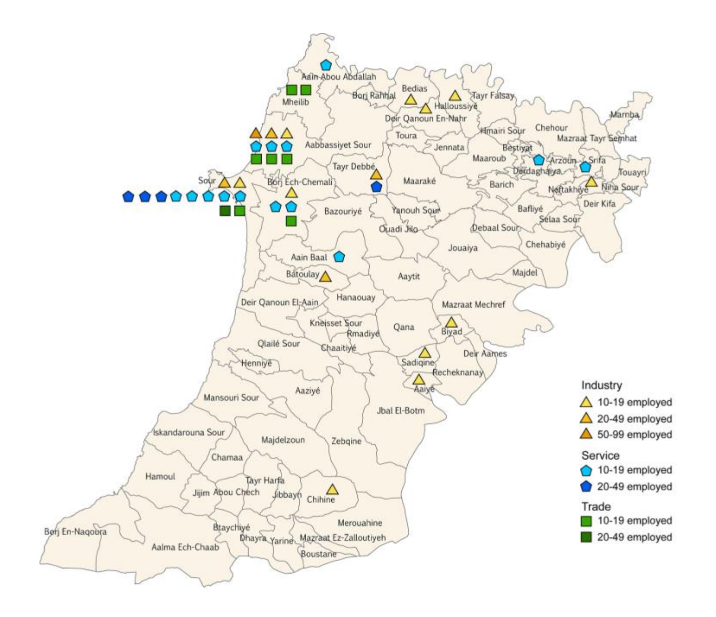
إنّ وجود المؤسسات الميكروية الصغيرة هو أحد المكوّنات الأساسية لأي اقتصاد سليم ومعافى، ذلك أنّ هذا النوع من المؤسسات يشكّل وسيلة للحراك الاجتماعي لذوي المداخيل المنخفضة.

غير أنّ معظم المؤسسات الصغيرة هي مؤسسات غير نظامية (اكثر من ٨٥% من المؤسسات غير مسجّلة)[٣٠]، وهي تتميّز بقدر قليل من المبادلات بين المؤسسات، وتنتج قيمة مضافة متدنية، وتخلق عدداً محدوداً من فرص العمل غير النظامية المتركزة غالباً في صفوف ذوي المهارات المتدنية والأجور المنخفضة.

تركّز متزايد للأنشطة الاقتصادية [٣١]

يظهر توزّع المؤسسات التي تضمّ ١٠ عاملين وما فوق[٣٢]، تركّز شديد لهذه المؤسسات في منطقة صور الكبرى، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الصناعية المتموضعة في الجزء الشرقي والجزء الشمالي الشرقي من القضاء.

توزّع المؤسسات بحسب الحجم وقطاع النشاط في قضاء صور



---

[٢٨] كان من الصعب تجميع معطيات مسح المباني والمؤسسات للعام ٢٠٠٤، بسبب عدم التيقن من دقة عدد المؤسسات بحسب الحجم والقطاع الفرعي.

[٢٩] إدارة الاحصاء المركزي - ٢٠٠٤ . مسح المباني والمؤسسات

[٣٠] المرجع السابق نفسه

[٣١] يقتصر التحليل الكمي لعدد المؤسسات وحجمها وتوزّعها القطاعي على معطيات مسح المباني للعام ٢٠٠٤، وهو أحدث المسوحات التي قامت بتنفيذها إدارة الإحصاء المركزي في لبنان

[٣٢] المجع السابق نفسه

ويبدو أنّ هذا التوجّه قد تزايد خلال السنوات الأخيرة. وتظهر مقارنة معدّل عدد المؤسسات إلى حجم السكان بين تعدادي ١٩٩٧ و٢٠٠٤، ميلاً متزايداً في تركّز النشاط الاقتصادي باتجاه تجمّع صور الكبرى، وإثنين من المحاور الرئيسية التي تلتف حول المدينة، في حين أنّ عدد المؤسسات لكلّ ١٠٠ مقيم قد انخفض في البلدات الجنوبية كالعزّية وزبقين وجبال البطم، وفي البلدات التي تتوسّط القضاء كجويّا ووادي جيلو، وحتى في البلدات الشمالية كمعروب ودير كيفا.

عدم تنوّع الأنشطة الاقتصادية

تستحوذ المؤسسات التجارية على حوالي ٦٠% من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية، ومنها نحو ١٠٩٣ معرضاً للسيارات (١٢%). أمّا المؤسسات الصناعية فلا تتعدى نسبتها ٩%، بالإضافة إلى ٤٦٨ مؤسسة لصناعة الأغذية (٥%). ويترافق هذا التركّز على الأنشطة التجارية مع تدني القيمة الاقتصادية المضافة وانخفاض الطلب على العمالة الماهرة أو المتخصصة، خاصة وأنّ الغالبية العظمى من هذه المؤسسات التجارية تبيع السلع الاستهلاكية النهائية، مع حجم مبادلات محدود جداً بين المؤسسات.

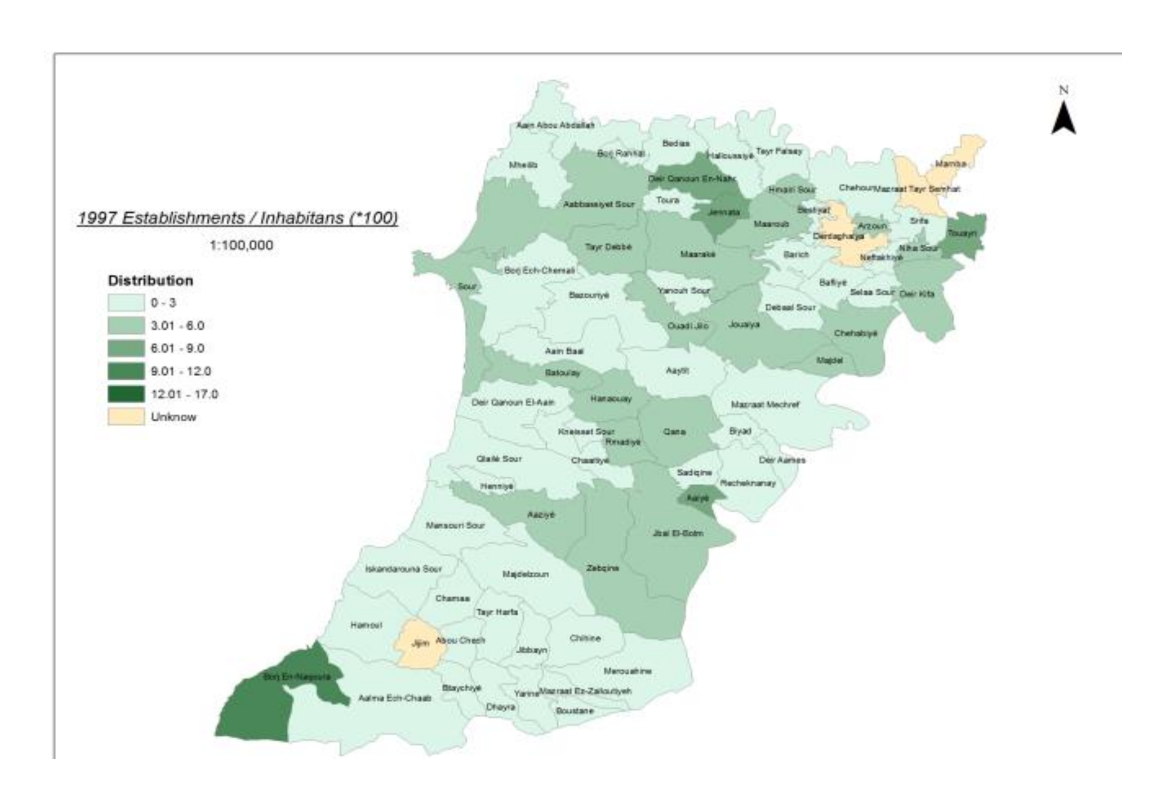
وبناء عليه، هناك حاجة لزيادة حصة المؤسسات الصناعية، وبخاصة الصناعات الغذائية، نظراً لدور الزراعة الأساسي في اقتصاد القضاء.

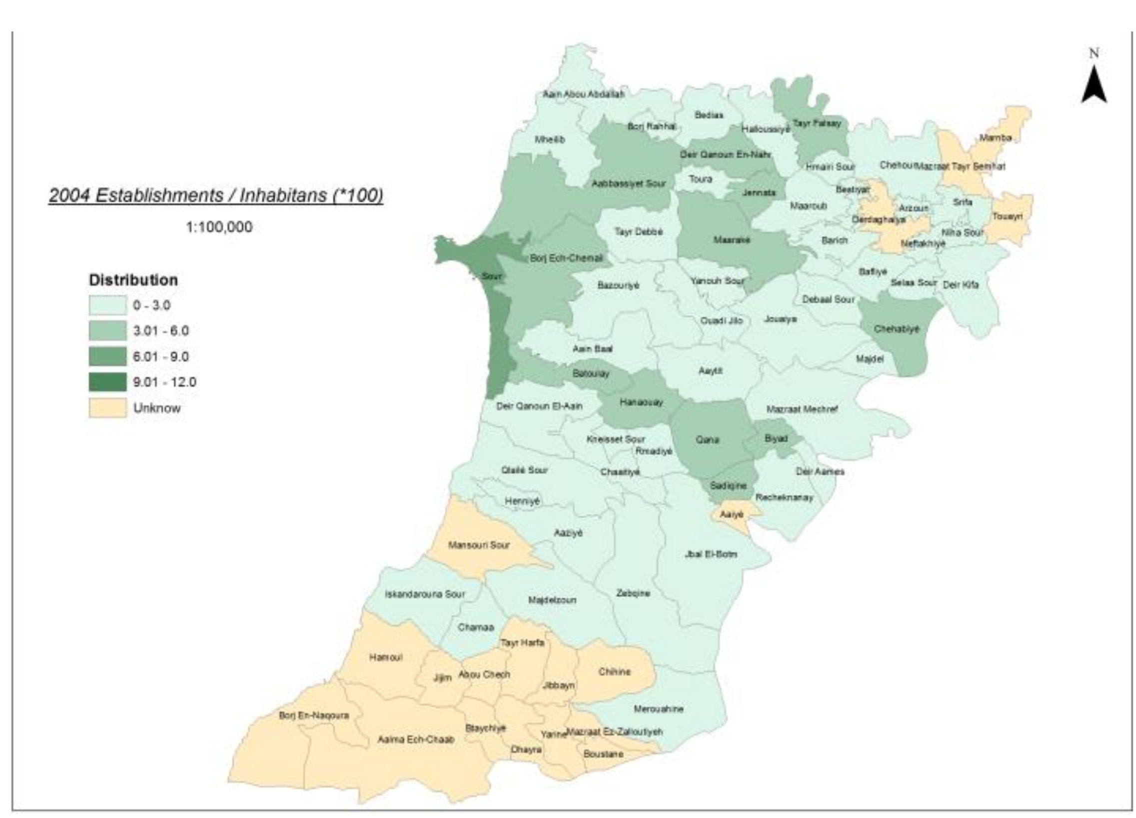
العمالة الفلسطينية

يعمل معظم اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات الواقعة في الأراضي الزراعية (كمخيّم الرشيدية) في زراعة المحاصيل. أمّا في المخيمات الواقعة قرب الاوتوستراد الرئيسي، (كمخيّم البص)، فإنّ الغالبية يعملون كسائقي سيارات/حافلات، وكذلك في تصليح السيارات ومهن فنيّة أخرى (كالسباكة والنجارة، وغير ذلك). وفي جلّ البحر، التجمّع السكاني الفلسطيني الأكثر فقراً والأكثر هشاشة، يعمل معظم الذكور في صيد الأسماك.

ويسجّل ارتفاع معدّل العمالة الناقصة (العمالة التي لا تشغّل بكامل دوامها وطاقتها) بين الفلسطينيين، حيث الأغلبية هم من المياومين الذين، في نهاية المطاف، يعملون لمدة ١٠ أو ١٥ يوماً في الشهر. كما يسجّل معدّل عمالة منخفض بين النساء اللواتي، في حال تمّ تشغيلهم، يملن إلى العمل كمدرّسات (في مدارس الأونروا)، أو في المنظمات غير الحكومية، أو كمساعدات في محلّ تجاري.

ويعمل المراهقون من الشباب في المهن الفنية أو يتمّ تجنيدهم وتدريبهم من قبل الفصائل الفلسطينية.


1997 Establishments / Inhabitans (*100)
1:100,000
Distribution
0 - 3
3.01 - 6.0
6.01 - 9.0
9.01 - 12.0
12.01 - 17.0
Unknow
N
Sour
Mansouri Sour
Iskandarouna Sour
Majdelzoun
Zebqine
Jbal El-Botm
Qana
Aaytit
Aain Baal
Batoulay
Hanaouay
Deir Qanoun El-Aain
Bazouriyé
Maaraké
Tayr Debbé
Aabbassiyet Sour
Jouaiya
Majdel
Chehabiyé
Mazraat Mechref
Chihine
Merouahine
Boustane
Dhayra
Hamoul
Jijim
Abou Chech
Jibbayn
Aalma Ech-Chaab
Borj En-Naqoura


2004 Establishments / Inhabitans (*100)
1:100,000
Distribution
0 - 3.0
3.01 - 6.0
6.01 - 9.0
9.01 - 12.0
Unknow
N
Sour
Borj Ech-Chemali
Mansouri Sour
Iskandarouna Sour
Majdelzoun
Zebqine
Jbal El-Botm
Qana
Biyad
Aaytit
Aain Baal
Batoulay
Hanaouay
Deir Qanoun El-Aain
Bazouriyé
Maaraké
Tayr Debbé
Aabbassiyet Sour
Jouaiya
Majdel
Chehabiyé
Mazraat Mechref
Chihine
Merouahine
Boustane
Dhayra
Hamoul
Chamaa
Tayr Harfa
Abou Chech
Jibbayn
Aalma Ech-Chaab
Borj En-Naqoura

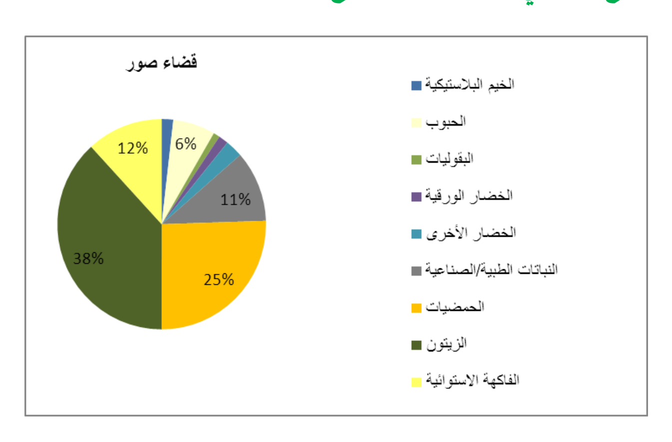
الزراعة

تشكّل الزراعة حجر الزاوية في اقتصاد القضاء. وفي الواقع، تتمتّع صور بواحد من أكبر السهول الساحلية وأكثرها خصوبة في لبنان، ويبدو أنّ هذا الأمر ينال كامل التقدير من قبل السكان المحليين الذين ما يزالون ينظرون إلى الزراعة باعتبارها استثماراً قيّماً ومربحاً. وبالتالي، أظهر تحليل خرائط استعمالات الأراضي توسّع الأراضي الزراعية في القضاء منذ العام ١٩٦٣، وبخاصة في الحزام الساحلي الأخضر. هذا بالإضافة إلى أنّ نحو ٢٠% من مجموع العاملين في القضاء يعملون في الزراعة، مقارنة بـ ٨% فقط على المستوى الوطني.

يعتمد قطاع الزراعة بشكلٍ أساسي على أربعة أنواع رئيسية من الزراعات

أكثر من ٨٥% من الأراضي الزراعية في القضاء مخصصة لأربع أنواع رئيسية من الزراعات، وهي: الزيتون، الحمضيات، الموز وأنواع إخرى من الفواكه الاستوائية، والتبغ وزراعات صناعية أخرى مختلفة.

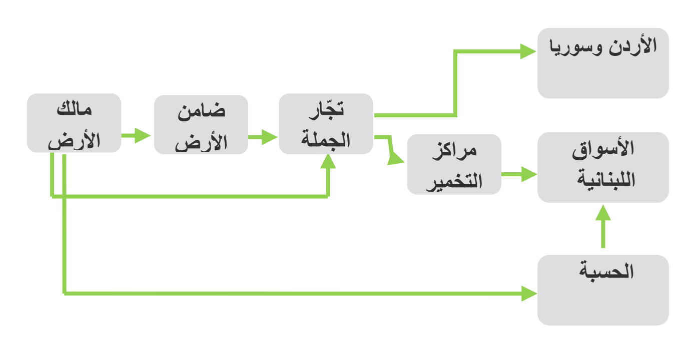
توزّع الأراضي الزراعية بحسب نوع الزراعة



يزرع الموز على الساحل على ارتفاع صفر إلى ١٥٠ متر عن سطح البحر. وعادة ما تتمدّد مزارع الموز على حيازات زراعية واسعة يلجأ مالكوها إلى التعاقد مع "الضامن" الذي يختار بين أمرين: ١) أن يستأجر الأرض ويتكفّل بكامل العملية، بدءاً من غرس الشتول مروراً بالاهتمام بها ورعايتها وصولاً إلى حصادها؛ ٢) أن يدفع لقاء العائد المقدّر من المحصول ويتدخّل فقط في مرحلة الحصاد.

وحالما تنجز عملية الحصاد، يتمّ تحويل نحو ١٠% من المحصول إلى السوق المحلّي (الحسبة)، في حين تستولي على معظم ما تبقى من المحصول قلة من تجار الجملة (١٠ تجار) الذين يسيطرون تقريباً على كامل مراحل عملية التسويق، ويتحكمون بالأسعار. ومن ثمّ، يتمّ إمّا تصدير الموز إلى سوريا والأردن[٣٣]، أو يباع إلى مراكز التخمير ليطرح، في مرحلة لاحقة، في الأسواق اللبنانية.

دورة انتاج الموز

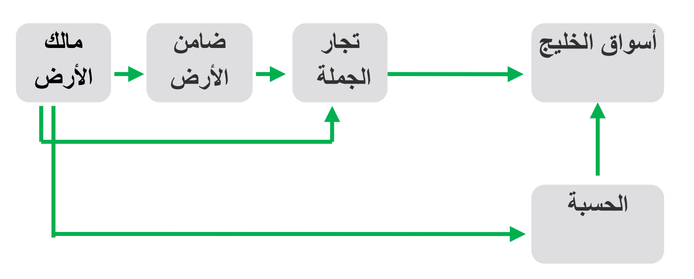


أمّا بالنسبة إلى الحمضيات، فهي تزرع على ارتفاع صفر إلى ٤٠٠ متر عن سطح البحر. ونظراً لانتشار بساتين الحمضيات على طول الساحل السوري والمنافسة المتزايدة للانتاج المصري، أصبح انتاج الحمضيات يعاني من مشكلة في التصريف. وفي الوقت الراهن، يصدّر نحو ٣٠% فقط من محصول الحمضيات (باتجاه بلدان الخليج بشكلٍ رئيسي)، وتستهلك الأسواق اللبنانية نحو ٥٠%، في حين يعدم نحو ٢٠% من المحصول.

[٣٣] سوريا والأردن هما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان يفرضان رسوماً على الموز، مع استثناء لبنان.

ومن المتوقّع أن يتزايد استبدال أشجار الحمضيات بشتول الموز، نظراً إلى أنّ هذه الأخيرة تعطي ثمارها منذ السنة الأولى ولا تحتاج إلى التوضيب، وبالتالي، يسهل التخلّي عنها لصالح التطوير العقاري.

دورة إنتاج الحمضيات



ويسجّل في القضاء انتشار زراعة المانغا والأفوكادو وهي محاصيل يتزايد عليها الطلب وتعتبر أكثر ربحية من وجهة نظر المزارعين.

وتشكّل زراعة الزيتون وهي من الزراعات غير المروية، إحدى الزراعات الأبرز في القضاء، فهي تمتد على حوالي ٤١ دونماً من الأراضي الزراعية. إلا أنّ غياب استراتجية للتسويق تشتمل على التعبئة والتغليف والتوزيع يشكّل عقبة رئيسية في قطاع زراعة الزيتون/ زيت الزيتون. هذا بالإضافة إلى أنّ غياب القوانين والأنظمة التي تفرض وجود العلامة التي تميّز بين الأنواع المختلفة من زيت الزيتون، يضع زيت الزيتون ذات الجودة العالية في وضع غير مؤات.

لا تزال زراعة التبغ تشكّل مصدر رزق مستقرٍ لعدد كبير من الأسر، وهي تغطي نحو ١٤،٧٢٠ دونماً من الأراضي الزراعية[٣٤]. وهذا النوع من الزراعات يتطلّب يد عاملة كثيفة، ويستحوذ على جهد جميع أفراد الأسرة وعلى مدار السنة. مما يمنع الأجيال الشابة من متابعة تحصيلها العلمي. وعلى الرغم من أنّها توفّر دخلاً مضموناً، إلاّ أنها تحدّ من قدرة الأسرة على زيادة مدخولها، سواء من خلال تأمين عمل إضافي أو إدخال بعض الزراعات الأخرى التي قد تكون أكثر ربحية.

إمكانات كبيرة غير المستغلّة على مستوى قطاع التربية الحيوانية

ينحصر قطاع التربية الحيوانية بـ ٥٠٦ مزارع معظمها صغيرة الحجم. ويحتوي القضاء على ١،٨٠٠ رأس من الأبقار، و٢،٨٠٠ من الأغنام، و١٩،٠٠٠ من الماعز، و٢٨٥،٠٠٠ من الدواجن. وتعتبر هذه الأعداد منخفضة نسبياً بالمقارنة مع حجم الأراضي الشاغرة لا سيما في جنوب القضاء.

إنّ ارتفاع الطلب الداخلي على منتجات الألبان واللحوم يجعل من قطاع التربية الحيوانية قطاعاً زراعياً واعداً. إلاّ أنّ كلفة الأعلاف المرتفعة والنقص في المراعي في الجزء الشمالي من القضاء هي من ضمن العقبات التي تعيق تطوّر هذا القطاع.

ويحتوي القضاء راهناً على نحو ٨،٥٠٠ قفير نحل. ولكن، وكما هي الحال بالنسبة للزيتون، ثمّة عقبات رئيسية تواجه قطاع تربية النحل، وهي تشمل الحاجة إلى مركزية أعمال التعبئة والتعليب والتغليف والعلامة التجارية، والأنظمة المتعلقة بالمكوّنات والنوعية.

يتميّز قضاء صور بشاطئ نظيف ومياه قليلة التلوث، ممّا يجعله مؤهّلاً ليكون مركزاً لإنتاج الثروة السمكية على صعيد وطني. وتشكّل نقابة الصيادين مجموعة متماسكة قادرة على لعب دوى الشريك الكامل في عملية التنمية على هذا الصعيد.

بدايات خجولة للزراعة العضوية

وأخيراً، شهدت الزراعات العضوية في القضاء بدايات خجولة. فكّل مزارع ينتج عدد محدود من المحاصيل

[٣٤] مقابلة مع السيد علي دبوق، مدير تعاونية صور للحمضيلت والموز

العضوية، وهذا الانتاج لا يكفي لتغطية الطلب على مدار السنة. فضلاً عن النقص في إمكانات التوضيب والتغليف والتوسيم، وانعدام العلاقة المباشرة بين المزارع والمستهلك، مما يؤدّي إلى استحواذ تجّار الجملة على جزءٍ كبير من الأرباح. وتجدر الإشارة إلى أنّ وجود تعاونية نشطة ومركز دائم لتسويق المنتجات يساهم إلى حدّ كبير في تقدّم هذا القطاع.

كلفة الانتاج والتوزيع هما العقبتان الرئيسيتان

إنّ ارتفاع أسعار الأراضي بسبب المضاربات العقارية يشكّل العامل الرئيسي لارتفاع كلفة الانتاج الزراعي. وثمّة عامل آخر تتشارك به كلّ القطاعات الانتاجية اللبنانية، ويتمثّل بكلفة الطاقة المرتفعة في ظلّ غياب التغذية الدائمة بالتيّار الكهربائي. وهذان العاملان يصعب السيطرة عليهما ويؤثران بشكلٍ حتمي على تنافسية الانتاج الزراعي اللبناني في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وثمّة عقبة أخرى قد يكون من الأسهل معالجتها وضبطها، وهي انتقال المنتجات إلى السوق. ويسيطر راهناً تجار الجملة على سعر المنتج في حين يتحمّل المزارع مخاطر السوق بالكامل تقريباً. وفي الواقع، يتمّ نقل الفاكهة إلى الحسبة (السوق المحلّي)، ولا تسدد الفاتورة إلى المزارع إلا في حال تمّ بيع المنتج، وذلك في غياب أي عقد أو فواتير تثبت حجم المنتجات التي تمّ بيعها ولا سعر المبيع.

وتشير هذه العقبات بوضوح إلى ضرورة تنظيم السوق وتطوير التواصل المباشر وعلى مدار السنة بين المزارع والمستهلك.

وأخيراً، تعاني عدة مناطق في القضاء من النقص في مياه الريّ، وخاصة في فصل الصيف.

غياب خدمات الدعم الزراعي

انطلاقاً من كون القضاء يعتمد بشكلٍ كبير على الزراعة، فإنّ مسألة الدعم الزراعي تبدو من المسائل الأساسية التي ينبغي معالجتها. وفي الواقع، يفتقر قضاء صور، إلى حدّ كبير، إلى خدمات الدعم كالتعاونيات الزراعية، ومكاتب الإرشاد الزراعي، والخدمات البيطرية، والصيدليات الزراعية، ومستودعات التبريد/التخمير، وغير ذلك من الخدمات.

التجارة

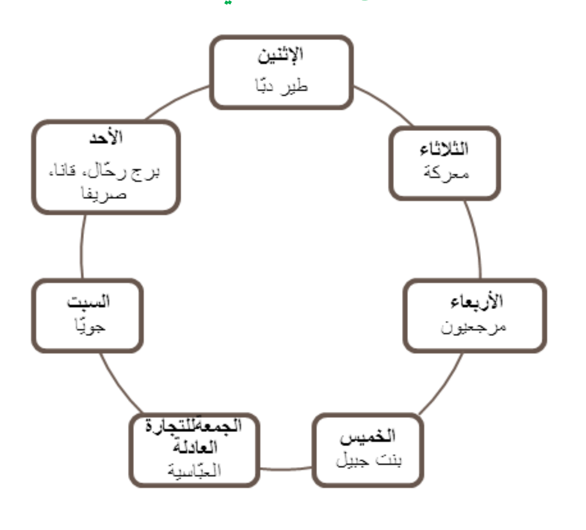
شكّلت التجارة على الدوام جزءاً من تاريخ القضاء وتقاليده، وهي تشكّل راهناً إحدى الحلقات الأساسية في اقتصاد القضاء، وحجر الزاوية لضمان انتقال المنتجات الصناعية والزراعية إلى الأسواق المحلية والعالمية.

وفي الواقع، وكما رأينا في القسم السابق، إنّ القطاع الزراعي هو راهناً مقيّد بالطابع غير المنظّم والاحتكاري لإثنين من الروابط التجارية التي تتحكّم بإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، وهما: ١) توريد مدخلات الإنتاج الزراعي (العلف الحيواني، الأدوية الأسمدة الزراعية، وغير ذلك)؛ ٢) وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق.

تتوزّع الأسواق المحلية على كافة مناطق القضاء، وتختلف أحجامها باختلاف عدد المقيمين من السكان. ويحتضن تجمّع صور الكبرى أسواقاً منتعشة (صور، العباسية، عين بعال، وغيرها من الأسواق)، فضلاً عن الأسواق الداخلية النشطة التي تتوزّع القضاء (دير قانون النهر، معركة، الشهابية، القليلة، وغيرها من البلدات).

وعلاوة على ذلك، دأبت منطقة جبل عامل تاريخياً على استضافة عدد من الأسواق الأسبوعية الدورية في عدّة أقاليم. وحتى في يومنا الحاضر، لاتزال تعقد هذه الأسواق في منطقة ما من القضاء على مدار الأسبوع (راجع الرسم أدناه).

دورة الأسواق الأسبوعية في منطقة الجنوب



وأخيراً، تشكلّ حسبة صور منفذاً لمعظم منتجات القضاء غير المعدّة للتصدير. ومع ذلك، لا تزال هذه السوق المؤجرة من البلدية إلى حدّ كبير غير منظّمة.

وفي الواقع، يجلب المزارعون منتجاتهم إلى السوق ويدفع لهم سعر محدّد غير قابل للتفاوض (ناقص ١٠ % عمولة) على كلّ ما يباع من منتجات. وتتمّ هذه التبادلات بشكلٍ أساسي من دون أيّ عقود تحكمها أو فواتير تثبت الكمية المباعة أو أسعار المبيع. ولا تترك هذه الإجراءات، التي يخضع لها المزارعون الضعفاء وغير المحميين، مجالاً للتجارة العادلة في ظلّ سوق من التبادل الحرّ، كما أنّها تحجب أي إمكانية للتغيير في الأسعار استناداً إلى جودة المنتج.

وأخيراً، إنّ الخلل في تطبيق الرزنامة الزراعية يشكّل ضغطاً إضافياً على المزارعين والتجّار خلال مواسم الإنتاج المحلّية.

السياحة

على الرغم من وجود إمكانات سياحية هائلة على طول الساحل وفي العديد من المواقع التاريخية في المناطق الداخلية للقضاء، لا تزال الخدمات السياحية تتركّز إلى حدّ كبير في مدينة صور وجوارها. وفي الواقع، يرتبط نحو ٣٦% من المؤسسات في صور بالسياحة[٣٥]. والجدير بالذكر أنّ الأوضاع الأمنية غير المستقرّة في الجزء الجنوبي من القضاء، دفعت بالتوظيفات المالية بعيداً عن النشاطات السياحية باتجاه الاستثمارات غير المنتجة "الأكثر أماناً" كشراء الأراضي.

مؤشرات متناقضة على مستوى السياحة

يبدو الوضع الراهن لقطاع السياحة في مدينة صور ملتبساً نظراً لتعايش المؤشرات السلبية والإيجابية جنباً إلى جنب. وفي الواقع، يسجّل ارتفاع نسبة الزائرين اللبنانيين المقيمين في مناطق أخرى من نحو ٢٠% من إجمالي عدد الزائرين عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٤٠% عام ٢٠١٣[٣٦]. ومع ذلك، لم تترجم هذه الزيادة في حجم الزائرين بزيادة في النشاط الاقتصادي للمؤسسات السياحية. إذ تراجع كلّ من متوسط عدد الطاولات والكراسي ومتوسط مساحة المؤسسات الفندقية والسياحية بما يوازي النصف خلال الفترة نفسها[٣٧].

أضف إلى ذلك تراجع متوسط عدد العاملين في المؤسسة السياحية الواحدة. ففي حين بقي متوسط عدد العاملين/ المؤسسة كما هو (١،٣) في المؤسسات غير السياحية وغير الفندقية، انخفض هذا المتوسط من نحو ٣،٤ إلى نحو ١،٥ في المؤسسات السياحية والفندقية[٣٨].

المرفأ السياحي في صور

في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كلّف مجلس الإنماء والإعمار دار الهندسة بإجراء دراسة جدوى حول مرفأ صور السياحي. وقد اقترحت الدراسة ثلاثة بدائل لإنشاء هذا المرفأ، ولم تطرح أبداً السؤال حول ما إذا كانت هناك حاجة أساساً لإنشاء مثل هذا المرفأ. وعلى الرغم من أنّ نتائج المصفوفة بدت لصالح الخيار الأوّل (إعادة تأهيل وتطوير المرفأ الحالي)، اختار مجلس الإنماء والإعمار الخيار الثاني الأكثر كلفة (توسيع المرفأ الحالي) والذي صودق عليه بالمرسوم رقم ١٢٣٢ الصادر بتاريخ ٠٩/تموز/٢٠٠٧. وتقدّر كلفة المشروع بنحو ١٥ مليون دولار أميركي، ولا يزال تنفيذه عالقاً بسبب اعتراض المديرية العامة للآثار لما يترتّب عليه من أثار سلبية على المواقع الأثرية التحتمائية.

وفي حال تمّ إنشاء هذا المرفأ، فإنّه لن يكون قادراً على إيواء البواخر السياحية الكبيرة، وسوف يقتصر على استقبال القوارب الصغيرة واليخوت. ويصبح السؤال المطروح هنا حول ما إذا كانت صور حالياً قادرة على توفير وسائل الترفيه السياحية والخدمات التي تجذب أصحاب اليخوت وهواة النشاطات البحرية. وقد أجمعت آراء فريق الخبراء على أنّ تطوير المرفأ ينبغي أن يكون مدرجاً ضمن رؤية استراتيجية طويلة الأمد، ومشروطاً بنموّ اقتصادي ملموس على مستوى القضاء، وبتعزيز نظافة الشاطىء وحمايته، فضلاً عن تطوير الخدمات السياحية كالغطس والصيد ومجموعة من النشاطات البحرية المختلفة.

---

[٣٥] مؤسسة البحوث والاستشارات والبنك الدولي – ٢٠١٣ .
مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدينية CHUD-Impact
[٣٦] مؤسسة البحوث والاستشارات والبنك الدولي ، المرجع السابق
[٣٧] مؤسسة البحوث والاستشارات والبنك الدولي، المرجع السابق
[٣٨] مؤسسة البحوث والاستشارات والبنك الدولي، المرجع السابق

مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر للتنمية الاقتصادية

جدول تحليل مواطن القوّة والضعف والفرص والمخاطر – خطة التنمية الاقتصادية

مواطن القوّة	مواطن الضعف	الفرص	المخاطر
• التحويلات المالية للمغتربين هي عامل استقرار في الاقتصاد المحلّي	• معدّل كثافة سكانية منخفض في الجزء الجنوبي من القضاء	• نسبة مرتفعة من الشباب	• منافسة قويّة من قبل المنتجات الإقليمية والدولية
• مساحات واسعة من الأراضي الزراعية	• توظيف المغتربين لأموالهم في المضاربات العقارية وارتفاع أسعار الأراضي	• العمالة الفلسطينية والسورية قد تشكّل مصدراً للخبرات والمهارات التي تفتقر إليها العمالة المحلية	• النفايات الصلبة التي تشوّه الأماكن العامة
• التقاليد الزراعية والافتخار بالأرض	• هيمنة المؤسسات المكروية الصغيرة ذات القيمة المضافة المنخفضة وتدني الطلب على العمالة الماهرة	• امكانية توظيف أموال المغتربين في المشاريع المنتجة	• المشاكل المؤسسية على مستوى البلديات واتحاد البلديات
• وجود دائرة من الأسواق الدورية الأسبوعية في المنطقة	• عدم تنوّع النشاطات الاقتصادية	• تنويع النشاطات الاقتصادية سوف يؤدي إلى تمكين وتعزيز الاقتصاد المحلّي وإلى خلق فرص العمل	• المخاطر الأمنية
• الأصول الطبيعية والثقافية المميّزة	• كلفة الانتاج المرتفعة (الطاقة ،أسعار الأراضي، وغير ذلك)	• إمكانية تعزيز إنتاج الثروة الحيوانية، لاسيما السمكية	• مشاريع الريّ المستقبلية سوف تزيد من امكانية الزراعات المروية المربحة
• الإرث التاريخي في مدينة صور القديمة	• أسواق محلية بدائية وغير منظّمة واحتكار القلة على مستوى تجار الجملة		• إدخال زراعات جديدة يؤدي إلى زيادة ربحية الأنشطة الزراعية
• الشاطئ البكر مع الامكانات الزراعية (السمكية) والسياحية	• النقص في خدمات الإرشاد الزراعي / الدعم		• امكانات عالية لقطاع تربية الحيوانات في الجزء الجنوبي من القضاء
• حماس شديد لدى عدد من المجالس البلدية وقادة المجتمع المدني	• غياب التقليد الصناعي وقوى عاملة ذات مهارات متدنية		• امكانات محتملة على مستوى قطاع الصناعات الزراعية
	• انعدام المعايير في عمليات الانتاج		• امكانات محتملة على مستوى تقنيات الصيد الحديثة

الخلاصة ومسودة الأهداف

يظهر هذا التقرير مدى ما يتمتّع به القضاء من أصول ومزايا طبيعية واجتماعية وثقافية يمكن أن تشكّل أساساً متيناً للتنمية الاقتصادية المستدامة. ومن بين لائحة طويلة من الأصول، ينفرد قضاء صور بمجموعة من الأصول والمزايا التالي ذكرها، والتي ينبغي استغلالها بشكلٍ استراتيجي يمكّن القضاء من احتلال مكانة بارزة على المستويين المحلّي والوطني.

١. **المساحات الخضراء الواسعة**، بما فيها الحزام الأخضر الذي يحيط بالتجمّع المديني لصور الكبرى في بلد توسّعت فيه المدن بالزحف على المناطق الخضراء والأراضي الزراعية المحيطة بها والتهامها.
٢. **الشواطىء البكر** الممتدة على طول الساحل من دون انقطاع تقريباً والمحمية من التلوّث والتآكل، وخصوصاً في الجزء الجنوبي منها. وهي تشكّل أحد المزايا الفريدة في لبنان.
٣. **مصادر المياه الغنية في رأس العين** التي تشكّل، إلى جانب خصائصها التاريخية والفريدة، أحد الأصول الاقتصادية الاستراتيجية. وسوف يتمّ تعزيز هذه الموارد المائية بتنفيذ المزيد من مشاريع الريّ المستقبلية.
٤. **مدينة صور القديمة**، الغنية بتراثها الثقافي التاريخي والمؤهلة للعب دور بارز على الخارطة السياحية الوطنية والإقليمية، متى تمّ وضع الأسس الاجتماعية والخدماتية المتينة.
٥. **المغتربون الذين ينتمون إلى القضاء**، وما زالوا على ارتباط بموطنهم الأم، ويشكّلون مصدراً جاهزاً للتمويل وللخبرات، مما يفسح المجال أمامهم واسعاً كي يكونوا شريكاً قويّاً في التنمية، في حال تمّ خلق المناخ المناسب للاستثمار وتحديد الخيارات الانتاجية الملائمة.
٦. **قطاع زراعي واعد** يحتاج إلى التنويع والتوسيع عبر سلاسل انتاج تشمل كلّ القطاعات الاقتصادية الأخرى (الخدمات، التجارة، الصناعة الغذائية، وغير ذلك من القطاعات).

وبالإمكان المراهنة على هذه الأصول الاستراتيجية الستة واستخدامها كركائز صلبة ومتينة لاقتصاد متنوّع ومستدام. بيد أنّ هذه الأصول تبقى عرضة لعدد من المخاطر التي، إذا لم تتمّ معالجتها بشكلٍ سليم، سوف تضعف قدرة القضاء على تحقيق تقدّم حقيقي. وسوف نستعرض في ما يلي أبرز هذه المخاطر:

١. **التعدّي على الحزام الأخضر وتدميره** نتيجة عملية التمدين غير المسؤولة والتي تشير إليها بعض تقسيمات الأراضي والضغط العمراني المتوقّع. وتتفاقم هذه المخاطر نتيجة تدني مستوى الكثافة في البناء، مما يعني استهلاك مساحات أكبر من الأرض لإيواء عدد أقلّ من السكان.
٢. **المضاربة العقارية** المرتبطة بأموال المغتربين والتي تؤدي إلى تضخّم مصطنع في أسعار الأراضي، وتشكّل، بالتالي، عائقاً اقتصادياً وعبئاً اجتماعياً على كاهل السكان الفقراء.
٣. **النفايات الصلبة** التي تلوّث الشاطىء والمشهد الطبيعي، والمواقع التاريخية والثقافية، ومصادر المياه، وتقف بالتالي عائقاً أمام التنمية السياحية.
٤. **الضعف في تسويق المنتوجات الزراعية**، بما في ذلك غياب خدمات الإرشاد وضعف الروابط القطاعية بالأسواق الوطنية والإقليمية والدولية.
٥. **ضعف الإمكانات المؤسسية** على مستوى الحكم المحلّي الذي، وعلى الرغم من وجود عدد من المتحمسين والمقدامين بين رؤساء البلديات والفعاليات المحلية، قد لا تكون له القدرة والقابلية على العمل كمحرّك فعّال للتنمية.

وأخيراً، لقد ارتكزت عملية بلورة الاستراتيجية إلى عدد من المبادئ الهادفة إلى انعكاس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القضاء رفاهاً لسكانه. وتكون هذه المبادئ كما يلي:

١. ضمان إنماء متوازن في كافة أنحاء القضاء
٢. احترام الخصائص المميزة لمناطق القضاء المختلفة
٣. التركيز على الاستثمار المنتج الذي يولّد القيمة المضافة ويخلق فرص العمل.

وتتضمن الأجزاء المتبقية من الوثيقة الرؤية المبلورة بالتشارك مع فعاليات القضاء، تليها مجموعة المشاريع المقترحة ضمن كل من عناصر الاستراتيجية الستة، فالمشاريع الأولوية المختارة والتصاميم التوجيهية لكل من هذه المشاريع.

الرؤية

في العام **٢٠٣٥**، يشكّل قضاء صور شاطىء لبنان وبستانه، وهو يتمتع بإنماء متوازن يساهم في زيادة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية. ويعتمد هذا الإنماء على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والتربة الزراعية) وعلى تعزيز الإرث الثقافي والتاريخي. وقد تمكّن القضاء من تحقيق هذا الشكل من التنمية الناجحة والمتوازنة بفضل ترشيد استعمال الأراضي والتوسع العمراني والأنشطة الاقتصادية التي تلتزم بالتوجيهات والمعايير البيئية. وتتميّز مدن وقرى قضاء صور بكونها مفعمة بالحياة ومخدمة بالبنى التحتية الملائمة ومعزّزة بالحيزات العامة. وقد أصبح القضاء يشكّل قطباً ثقافياً وسياحياً فريداً من نوعه في لبنان والمنطقة وخزاناً زراعياً وغذائياً.

الأهداف والمشاريع المقترحة

المسائل الشاملة

على الرغم من أنّ الإطار المؤسسي لا يندرج ضمن نطاق هذه الاستراتيجة، إلاّ أنّه لا يمكن تجاهل ضعف القدرات المؤسسية لاتحاد بلديات صور والسلطات البلدية المختلفة في القضاء، نظراً إلى أنّ وجود فريق ذ ي كفاءة وفعالية على المستويين التقني والسياسي هو شرط أساسي وضروري لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وفي الواقع، تمّ تحديد ضعف القدرات المؤسسية كأحد المخاطر الرئيسية التي من شأنها إعاقة تطوّر القضاء.

وبناء عليه، تقترح الاستراتيجية إثنين من التدابير من خارج مكوّناتها الرئيسية الستة، باعتبارهما من الخطوات الشاملة التي من شأنها ضمان تنفيذ وثيقة الاستراتيجية بشكلٍ فعّال.

١. **إنشاء مرصد صور للبيئة والتنمية (SEDO).** استناداً إلى التجربة الناجحة لمرصد طرابلس للبيئة والتنمية على مدى ١٥ عاماً، فإنّ من شأن هذا النوع من المؤسسات أن يكون بمثابة أداة بمتناول اتحاد بلديات صور لتجميع المعلومات والبيانات، والتحليل، والتخطيط. وسوف تشمل مهام المرصد الأمور التالية:
   - رصد الأوضاع البيئية والإنمائية على مستوى القضاء من خلال متابعة اتجاهات بعض المؤشرات التي جرى تحديدها مسبقاً؛
   - تحديد المناطق "الساخنة" التي تتطلّب اهتماماً خاصاً؛
   - تعزيز قدرات اتحاد بلديات صور على مستوى التخطيط والإدارة؛
   - تطوير نظام المعلومات الجغرافية؛
   - تحليل المعلومات وعرضها من أجل تفعيل التواصل على المستوى العام؛
   - نشر وتبادل المعلومات التي تمّ جمعها.

   وسوف تشكّل هذه الوحدة النواة لدائرة التخطيط والتقانة المستقبلية المجهّزة بالكادرات والأدوات الملائمة، والمعزّزة سياسياً، بحيث تشكّل محركاً للتنمية على مستوى القضاء، وذلك بقيادة أعضاء مجلس اتحاد بلديات صور.

٢. **نشر وثيقة "الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة في قضاء صور"**. فمن أجل ضمان دور هذه الاستراتيجية كوثيقة مرجعية من شأنها توجيه كلّ الجهود/ المشاريع المستقبلية التي تستهدف قضاء صور، لا بدّ من نشرها على أوسع نطاق ممكن. وينبغي على مجلس الإنماء والإعمار العمل بشكلٍ حثيث على توزيع هذه الوثيقة (باللغتين العربية والإنكليزية) على كافة الإدارات والوزارات المعنية على مستوى الحكومة المركزية (المديرية العامة للتنظيم المدني،المديرية العامة للآثار، وزارة البيئة، وزارة الصحة العامة، وزارة السياحة، وزارة الزراعة، وغيرها من الإدارات)، فضلاً عن نشرها على موقعه الالكتروني. كما ينبغي على اتحاد بلديات صور نشر الوثيقة على موقعه الالكتروني، وتوزيعها على كافة البلديات الأعضاء، وكافة المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني المحلية، والجهات المانحة

المحتملة، بما في ذلك المغتربين.

المهمة	الهدف	المشروع
بناء قدرات اتحاد بلديات صور بحيث يكون بمثابة محرك للتنمية، واعتماد "الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة في قضاء صور" كخارطة طريق لتنمية وتطوير القضاء	إنفاذ عملية بناء القدرات المؤسسية على مستوى اتحاد بلديات صور	**CAP١**: إنشاء مرصد صور للبيئة والتنمية (SEDO)
	اعتماد وثيقة "الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة في قضاء صور" كوثيقة توجيهية أساسية لجميع مبادرات التنمية الوطنية والمحلية في قضاء صور.	**CAP ٢:** نشر وثيقة "الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة في قضاء صور" على المستويين المحلّي والوطني.

وبمجرّد تنفيذ المشروعان المذكوران أعلاه، يصبح لدى اتحاد بلديات صور وحدة قادرة على تنفيذ الاستراتيجية، ودعم مشاريعه، وتأمين التمويل والشركاء، ورصد نتائج المشاريع المنفّذة. وعندها فقط، يصبح قضاء صور قادراً على البدء في رحلته على طريق التنمية، والاعتماد على المشاريع المقترحة في إطار كلّ من المكونات الستة للاستراتيجية التي سوف يتمّ التطرّق إليها في الفصول اللاحقة.

المكوّن الحضري

أدّى التشخيص على مستوى البعد الحضري إلى ثلاث استنتاجات رئيسية، هي التالية: ١) القرى والبلدات المنتعشة والمأهولة بالسكان في الجزء الشمالي الشرقي من القضاء، والتي تحتضن حقولها الزراعية وتتشابك معها، ٢) مدينة صور المكثّفة المحاطة بسهلها الزراعي الذي لا يزال محفوظاً ومحمياً، ٣) البيئة الطبيعية البكر في جنوب القضاء ببلداته وقراه ذات البيوت الحجرية التقليدية .

١. بفعل التمدّد العمراني والمديني، يجرى استهلاك الرصيد الحالي من الأراضي، وبخاصة في الجزء الشمالي الغربي من القضاء، حيث تتعرّض المناطق الطبيعية والزراعية للقضم نتيجة الزحف العمراني غير المنضبط على طول الطرقات بين الشرق والغرب. وبناء عليه، تبدو الهيكلية المدينية لهذه الأراضي غير واضحة وغير متجانسة. كما أنّ الحيّز العام في المدن والبلدات الوسيطة يعاني من النقص في التجهيز (الملاعب، الأسواق المحلية، وغير ذلك)، ومن ضعف جاذبيته لجهة النوعية الجودة. هذا فضلاً عن افتقار البلديات الأعضاء في اتحاد بلديات صور إلى الأدوات المعرفية والتنظيمية اللازمة على مستوى استعمالات الأراضي من أجل تنفيذ إجراءات ملموسة.

٢. لا يزال الجزء الجنوبي من القضاء، حتى الآن، بمنأى عن الزراعة المكثّفة والتمدّد العمراني الواسع النطاق، مما يشكّل فرصة بالنسبة لمستقبل هذه المنطقة لجهة المسائل المتعلّقة بالزراعة والسياحة والمعالم الأثرية والإرث التاريخي. وبالتالي، يبدو أنّ حماية الشاطىء، والحدّ من تأثير الإنشاءات السياحية المستقبلية، وتعزيز الترابط والتواصل بين القرى القديمة والشواطىء الطبيعية، هي من الأولويات الملحّة .

٣. إذا كان الحزام الأخضر الذي يحيط بمدينة صور يبدو، على المدى الطويل، مهدّدا بسبب حجم عمليات إفراز الأراضي التي تمّت الموافقة عليها بموجب مراسيم، فإنّ وجود الأراضي العامّة والمواقع الإستثنائية والفريدة، كالشاطىء الرملي والمحمية الطبيعية والمعالم الأثرية، يشكّل فرصة لتناسق المنطقة الحضرية وتشكلها المكثّف. ومع ذلك، تبدو المنطقة الحضرية لصور شبه محصورة في المدينة القديمة، وخاصة من حيث الوظائف الإدارية. وبخلاف مدينة صور، لم يتمكّن المكوّن الحضري المحيط بالمدينة (بما في ذلك البرج الشمالي)، حتّى الآن، من تحديد مكانته وهويته على مستوى القضاء، من حيث الوظائف، والحدائق العامة، وسهولة الوصول، والنقل العام، والروابط والوصلات مع الطريق السريع، وما إلى ذلك من أمور .

وتقترح وثيقة الاستراتيجية معالجة التحديات المذكورة أعلاه والتصدّي لها، وذلك من خلال الأهداف الاستراتيجية التالية:

١. **الحفاظ على تناسق وتنوّع كلّ مكوّن من مكوّنات الأرض** عن طريق التحكّم بالتمدّد العمراني وضبطه.

٢. **تطوير الإمكانات والمقوّمات السياحية والتراثية لصور**، وبخاصة في الجزء الجنوبي من القضاء .

٣. **المحافظة على هوية وسكان مدينة صور القديمة** وإعادة التوازن لوظائفها الإدارية.

المهمة	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف على المدى المتوسط	المشاريع
إبراز الهوية المادية للقضاء وحمايتها والحفاظ على التوازن بين سماتها الثلاث الرئيسية: **–مدينة صور المكثّفة المحاطة بالسهل الزراعي الذي لا يزال محفوظاً ومحمياً** **–القرى والبلدات المنتعشة والمأهولة بالسكان في الجزء الشمالي الشرقي من القضاء، والتي تحتضن حقولها الزراعية وتتشابك معها** **– البيئة الطبيعية البكر في جنوب القضاء ببلداته وقراه ذات البيوت الحجرية التقليدية**	الحفاظ على التناسق والتنوّع على مستوى كلّ مكوّن من مكوّنات المنطقة من خلال التحكّم بالزحف العمراني وضبطه	احتواء الزحف العمراني المديني للحفاظ على الأراضي الزراعية، وتعزيز دور البلدات المحيطة بمدينة صور وتكثيف العمران فيها، وتوفير أراضٍ بأسعار معقولة للحدّ من المضاربات العقارية	**URBAN 1** تطوير الحيّز العام، والتجهيزات الحضرية والإنارة العامة، لا سيّما في قلب المدن المحيطة بمدينة صور
			URBAN 2 إطلاق عملية إفراز بعض العقارات والأراضي العامة لزيادة العروض السكنية ذات التكلفة المقبولة، وتطوير البلدات التي تدور في فلك المدينة ، وتجنّب التمدّد على الأراضي الزراعية والمواقع المميّزة.
		تطوير مهارات اتحاد بلديات صور وتعزيز قدراته	**PLANN 1** وضع ميثاق لتطوير وإنفاذ توجّهات الخطة الاستراتيجية
			PLANN 2 إعداد دليل تقني مرجعي للبلديات تحدّد من خلاله أفضل الممارسات للتدخلات على مستوى الحيّز العام
			PLANN 3 تطوير قاعدة معلومات وخدمات الخرائط الجغرافية في اتحاد بلديات صور
	تعزيز وتطوير الجاذبية التي تتمتّع بها المنطقة على مستوى الإرث التاريخي والسياحي، وبشكلٍ خاص في الجزء الجنوبي من القضاء	إبراز وحماية الشاطىء الفريد من نوعه في لبنان	**COAST 1** إنفاذ أنماط مستدامة من شواطىء السباحة والمنتجعات "الخضراء" المرتبطة بالبلدات والقرى الساحلية و الدرب الساحلي، من دون التعدّي على المجال البحري العام.
		تشجيع السياحة في المناطق الداخلية وتطويرها	**HINTER 1** إعداد برامج لزيارات سياحية تربط بين المواقع التراثية والثقافية الرئيسية في المناطق الداخلية
			HINTER 2 إبراز المواقع والمعالم الأثرية في البلدات التاريخية وإعادة تأهيلها، وتعزيز شبكة الفنادق الصغيرة.
	الحفاظ على هوية مدينة صور القديمة وتنوّع سكانها، وإعادة التوازن إلى وظائفها الإدارية	تعزيز الدور الرمزي للمدينة القديمة	**SOUR 1** إعادة تأهيل ساحة السراي القريبة من مرفأ صور القديم، والموازنة في الوظائف الإدارية بين السراي والتجمّع الجديد للمرافق العامة جنوب المدينة.
		تحسين الروابط بين المدينة وباقي مناطق القضاء، وتوزيع الوظائف في ما بينها	**SOUR 2** تحسين وتوسيع المساحات العامة التي تربط بين المحمية الطبيعية والشاطىء الرملي ومنطقة تجمّع المرافق العامة جنوب المدينة
			SOUR 3 إدراج القناة القديمة (شرق/غرب) ضمن شبكة خضراء، مما يساهم في تنظيم توسّع المدينة شرقاً باتجاه منطقة برج الشمالي
			SOUR 4 إنشاء مواقف لركن السيارات على أطراف المدينة تتّسع لأكثر من ٤٥٠ سيارة، مع تسيير خدمة نقل ذهاباً وإياباً.

الهدف الاستراتيجي ١

الحفاظ على التناسق والتنوّع على مستوى كلّ مكوّن من مكوّنات المنطقة من خلال التحكّم بالزحف العمراني وضبطه

URBAN ١ تحسين الحيّز العام والخدمات العامة في المواقع الرئيسية، لا سيّما داخل البلدات المحيطة بمدينة صور.

من أجل تعزيز جاذبية البلدات والقرى المحيطة بالمدينة والمواقع والمعالم التاريخية، ومن أجل تحسين نوعية الحيّز العام وإبراز الهوية المحلية، تقترح هذه الاستراتيجية، ما يلي:

- إعادة تأهيل الحيّز العام في وسط المدينة القديمة باستخدام الدليل التقني المرجعي لأفضل الممارسات (plann2)؛
- تطوير خدمات جديدة مثل شبكة الأسواق المحلية، أو الملاعب الرياضية، أو البيوت الحرفية؛
- تصميم المناظر الطبيعية على الطرقات وفي وسط البلدات والمدن؛
- إبراز حدود المدن والبلدات ومداخلها.

URBAN ٢ إطلاق عملية إفراز بعض العقارات والأراضي العامة خارج المناطق الزراعية وبالقرب من البلدات المحيطة بصور

من خلال تركيزها على المدن الداخلية الرئيسية (العباسية، معركة، جويّا، قانا...)، تطمح الاستراتيجية إلى تحقيق هدف ثلاثي الأبعاد: المساهمة في احتواء التمدّد العمراني المديني عبر تطوير البلدات التي تدور في فلك مدينة صور بدلاً من ضواحيها، والحدّ من المضاربات العقارية عبر زيادة عرض الأراضي المناسبة لإنشاء المساكن، وحماية الموارد الطبيعية والبيئية للبلدات والقرى (الأراضي الزراعية، الإرث الطبيعي والتاريخي). وبعد تحديد الأراضي العامة التي يمكن إخضاعها، في المقام الأوّل، لعملية التمدين (التربة الصخرية، على سبيل المثال)، تأتي خطوة تشجيع نمط مستدام من التمدين من خلال تطبيق مفاهيم مثل التمدين المكثّف، والظروف المعيشية الجيدة، ومستوى الخدمات الملائم، والأسعار المقبولة، والتحركات "الخضراء"، على أن تتوفّر الأراضي عبر الهيئات العامة (البلديات) والبنى التحتية عبر المؤسسات المانحة.

ويشكّل الزحف العمراني تهديداً للأراضي الزراعية والمواقع الطبيعية. ومن أجل احتواء التمدّد العمراني العشوائي، ينبغي تحديد المنطقة الملائمة لعملية التمدين المكثّف بشكلٍ واضح؛ وذلك، في المنحدرات ذات التربة الصخرية بعيداً عن المزارع المنتشرة في محيط القرى والبلدات (المحافظة على زراعة الزيتون العائلية)، والتي يسهل، في معظم الأحيان، الوصول إليها عبر الطرقات الموجودة.

وتشكّل هذه المناطق الحضرية المستقبلية المشار إليها باللون الأخضر في الخطة الاستراتيجية فرصة جيدة للقضاء من أجل تعزيز بنية مدينية أكثر تماسكاً، بالإضافة إلى تعزيز هوية البلدات والقرى. وبصفتها مشاريع رائدة، سوف تشكّل هذه المناطق الحضرية المستقبلية خياراً بديلاً عن التوسّع العمراني المديني غير المنضبط وغير المكثّف، يتميّز بطابعه الأكثر استدامة.

PLANN ١ يتضمّن هذا المشروع وضع ميثاق لتطوير وإنفاذ توجّهات الخطة الاستراتيجية

بهدف تعزيز الكفاءات وتطوير مهارات التخطيط على مستوى اتحاد بلديات صور، يمكن وضع مخطط توجيهي محلي بالتوافق بين بلديات الاتحاد وبالتعاون مع شركاء مثل "الباكا" PACA (فرنسا). ومن شأن هذا المخطط التوجيهي المحلّي تنظيم توجّهات التنمية لجهة استعمالات الأراضي بما ينسجم مع "الخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (٢٠٠٤)". وسوف تتشارك جميع البلديات الأعضاء في هذه الأداة المجالية وتلتزم بها (سوف يتمّ التوقيع على الميثاق من قبل جميع أعضاء اتحاد بلديات صور). وسوف يعكس هذا المخطط التوجيهي التوجّهات المجالية الخاصة بالبلديات، فضلاً عن المبادىء التوجيهية الرئيسية على مستوى القضاء.

إنّ الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة في قضاء صور تأخذ بالاعتبار توجيهات الخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية– ٢٠٠٤. وبالإشارة إلى مرحلة التشخيص، تطرح هذه الخطة الاستراتيجية توجّهات مجالية أكثر تفصيلاً تستهدف تنمية أكثر استدامة، كما تقترح تنفيذ المشاريع المحلية وفقاً لخطة العمل المقترحة.

- في مرحلة أولى، يمكن مناقشة التدابير المقترحة في الخطة الاستراتيجية واعتمادها من قبل البلديات بالتوافق بوصفها ميثاقاً يجسّد هذا التوافق بين رؤساء البلديات.
- في مرحلة ثانية، يمكن أن تتجسّد أحكام الخطة الاستراتيجية من خلال خطة استعمالات الأراضي المحلية التي تعدّها عادة المديرية العامة للتنظيم المدني.

PLANN ٢ إعداد دليل مرجعي للبلديات تحدّد من خلاله أفضل الممارسات للتدخلات على مستوى الحيّز العام.

إنّ تحسين البيئة العمرانية الحضرية في المدن، وفي مراكز القرى، وفي المواقع المميّزة، وتعزيز وظائفها، وتطوير الهوية المشهدية للقضاء وتعزيزها، تبدو هدفاً مهماً بالنسبة إلى حفاظ البلديات الأعضاء في الإتحاد على رؤية مشتركة. وضمن هذا الإطار، يمكن وضع دليل مرجعي للتدخلات العامة والخاصة في الحيّز العام (مكوّنات المناظر الطبيعية، التجهيزات المدينية، اللافتات والإشارات، تنظيم حركة السير والمرور، أمن المشاة، الممرات المخصصة للدراجات، وما إلى ذلك). ومن شأن هذه التحسينات أيضاً أن تساعد على تشجيع الحرف المحلية (انتاج المقاعد الخشبية، والمواد الخاصة بالأرصفة، وغير ذلك من التجهيزات المدينية). ويمكن استكمال هذا المشروع عبر تطوير مسار حرفي أوسع (الشعار، التسويق المناطقي .....) لترويج المنطقة على المستويين المحلّي والوطني، كما يمكن ربطه بمشاريع أخرى تطرحها هذه الدراسة والمتعلّقة بوضع العلامات التجارية على المنتجات الزراعية والصناعية.

PLANN ٣ تطوير قاعدة معلومات وخدمة تقانة الخرائط

إن إرساء وتطوير خدمة تقانة الخرائط التي تجمع من البلديات البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنطقة (بيانات اجتماعية وجيولوجية، وبيانات الإحصاء المركزي، والجيش، واليونيفل، إلخ)، من شأنه تعزيز ودعم قدرات

اتحاد بلديات صور في إدارة أراضيه، وتحديد التوجهات والاستثمارات ذات الأولوية. وسوف يكون مركز هذه الوحدة ضمن اتحاد بلديات صور ويجري تحديث المعلومات والبيانات سنوياً. كما سوف تكون المعلومات متاحة أمام جميع البلديات الأعضاء للتشاور والنقاش، مما من شأنه تعزيز رؤية مشتركة. وهذا الأمر يشكّل الخطوة الأولى نحو تطوير خدمة التخطيط داخل الاتحاد والمؤسسات المحلية وشركاء آخرين (الجامعة، المنظمات الأهلية غير الحكومية، وغيرها).

الهدف الاستراتيجي ٢

تطوير وتعزيز جاذبية المنطقة على مستوى الإرث التاريخي والسياحي، وبشكلٍ خاص في الجزء الجنوبي من القضاء

COAST ١ إنفاذ أنماط مستدامة من شواطىء السباحة والمنتجعات الساحلية وربطها بالقرى والبلدات القريبة من البحر.

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز وتطوير السياحة البيئية القائمة على الثروات الطبيعية الموجودة على الشواطىء (وبشكلٍ خاص في الجزء الجنوبي من القضاء)، وإلى تقديم نموذج اقتصادي وبيئي مستدام من المنتجعات على الشواطىء كخيار بديل عن استراتيجيات المضاربة العقارية المطلقة العنان. وهو يقترح إنشاء بنية للسياحة البيئية (غرف واجنحة صغيرة للمبيت، بيوت على الشاطىء، وخلافه)، على مسافة من الشاطىء وعلى ارتباط وثيق بالبلدات والقرى الساحلية (الأدراج الصخرية الصغيرة، مسارات للمشاة) حيث يمكن تقديم خدمات المبيت ووجبات الفطور من قبل سكان هذه القرى والبلدات أو في أماكن قريبة منها (أنظر إلى محمية أرز الشوف)

HINTERLAND ١ تطوير برامج زيارات سياحية (المواقع الدينية والتاريخية والطبيعية، وما إلى ذلك) تربط في ما بين المواقع والمعالم الرئيسية المميّزة في المناطق الداخلية.

على غرار ما يقترحه مشروع COAST ١، بالإمكان تطوير دليل سياحي مرجعي يتضمّن المواقع الثقافية والطبيعية الرئيسية في المناطق الداخلية. كما يمكن ربط هذه المواقع بمنطقة الحمى الطبيعية التي تشير إليها الخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي، كما هو معمول به في محمية الشوف الطبيعية. إنّ وضع الإشارات واللافتات للاستدلال على المواقع والمعالم، وتنفيذ الطرق المؤدية إليها، وإنشاء مواقف السيارات في إطار من المناظر الطبيعية، وشقّ مسالك وممرات للمشاة للوصول إلى هذه الأماكن المميّزة، ووضع مخطط ونصوص توضيحية، من شأنه المساهمة في جذب السواح والزائرين وإبراز هذه المواقع الثقافية الهامّة. وبالإمكان، أيضاً، إعداد مسار الرحلات السياحية وبرامج الزيارات بالتنسيق مع مشروع PLANN ٢. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المشروع يساهم في النمو الاقتصادي المحلي، ويحث على إنشاء المرافق المختلفة ذات الصلة في القرى والبلدات المجاورة.

HINTERLAND ٢ إبراز المواقع والمعالم الأثرية في القرى والبلدات التاريخية وتأهيلها، والتشجيع على تطوير شبكة من الفنادق الصغيرة.

يشتمل العديد من القرى والبلدات، المأهولة منها والمهجورة، مثل دردغيا وشمع، على إرثٍ معماريٍ وعمرانيٍ على قدر من الأهمية. ومن شأن إنشاء بيوت الضيافة التراثية وشبكة من الفنادق الصغيرة التي توفّر للزوّار المبيت ووجبة الفطور، الإسهام في النموّ الاقتصادي لهذه القرى والبلدات. كما من شأنه تحفيز مشاركة الحرفيين المحليين في إعادة تأهيل المباني. إنّ التنسيق مع مشروع HINTERLAND ١ سوف يؤدي، أيضاً، إلى تطوير شبكة من الأدلة والأنشطة الثقافية الحيوية من قبل الفعاليات المحلية، وبالتالي، إلى تعزيز إرث وتقاليد القضاء.

الهدف الاستراتيجي ٣

الحفاظ على هوية مدينة صور القديمة وسكانها، وإعادة التوازن إلى وظائفها الإدارية

SOUR ١ إعادة تأهيل ساحة السراي القريبة من مرفأ صور القديم.

من أجل تجنّب الازدحام المروري في منطقة صور القديمة ومرفئها التقليدي التي جرى تأهيلها مؤخراً، أعربت البلدية عن نيّتها في إعادة توزيع المرافق الإدارية العامة في المدينة القديمة عبر نقل المحكمة والسجن وغيرها من المرافق العامة إلى خارجها. إنّ إعادة تأهيل مبنى السراي وساحته الصغيرة، من خلال برنامج ترميم يشمل مالكي وشاغلي المباني والمحلات التجارية، سوف يسهم في التعويض عن فقدان النشاط والحركة التي سوف تتسبب بها عملية الترميم وإعادة التأهيل، كما يساعد على الحفاظ على السكان الحاليين والمحلات والأنشطة في المدينة القديمة ويبطىء عملية تحوّل هذا الحيّ إلى متحف أثري.

SOUR ٢ إنشاء منتزه عام يربط بين المحمية الطبيعية والشاطىء الرملي ومنطقة المرافق العامة الواقعة في جنوب المدينة.

من أجل تعزيز التواصل بين العديد من المعالم الرئيسية الواقعة في جنوب المدينة (منطقة الشاطىء الرملي وكورنيش البحر الحيويين، المواقع الأثرية، منطقة تجمّع المرافق العامة، بساتين وحقول الحزام الزراعي، المحمية الطبيعية)، تقترح الخطة الاستراتيجية إنشاء منتزه في وسط الأملاك العامة الواقعة في الجنوب الشرقي لمدينة صور، عبر توسيع بنية المناظر الطبيعية للحديقة الموجودة في هذه المنطقة والمزروعة بالأشجار. كما تقترح الخطة إنشاء ملعب رياضي كبير بين المدارس المحيطة وأبنية الجامعة اللبنانية، وتخصيص الملكيات العامة الموجودة حول هذا المنتزه، والتي تستقطب فعلياً العديد من المباني العامة، لإيواء مرافق الخدمات العامة والاجتماعية المستقبلية (مثل المركز الاجتماعي لمؤسسة الإمام موسى الصدر). إنّ وضع خطة توجيهية للتنمية المتجانسة في هذه المنطقة سوف يسمح بتشكّل قطب إداري (قائمقائمية) على مستوى القضاء، مما يتيح الانتقال السليم والملائم للوظائف والخدمات المرحّلة من السراي القديم.

SOUR ٣ إبراز القناة القديمة (شرق/غرب) وإدماجها ضمن شبكة خضراء من الأشجار المتراصفة بشكلٍ يتيح توجيه وتنظيم توسّع المدينة شرقاً باتجاه برج الشمالي

إنّ مسار القناة القديمة يتلاءم مع المحور التاريخي لتمدّد المدينة إلى الشرق. ومن أجل تنظيم بنية النسيج العمراني الذي سوف يشكّل هذا التمدّد باتجاه البرج الشمالي، يمكن تنفيذ شبكة خضراء في الحيّز العام الموجود لتحسين وتنظيم بنية البيئة الحضرية في هذه المنطقة. وبما أنّ الأراضي في هذه المنطقة هي أراضٍ عامة، فإنّ ذلك يشكّل فرصة لوضع برنامج لإعادة إسكان شاغلي المباني والإنشاءات غير القانونية الممتدة على طول القناة القديمة، وإعادة تأهيل هذا المعلم الأثري وتنظيم مجاله الطبيعي باعتباره معلماً هاماً وبارزاً و"درباً للمشاة" يسهم في تنظيم الضاحية الشرقية للمدينة.

التحرّكات

شبكة الطرق بين المناطق

يشكّل مشروع الطريق السريع الجديد فرصة حقيقية لتحسين التحركات على المستوى المحلّي والوطني. غير أنة ينبغي استكماله بروابط ومحوّلات جديدة على المحاور المحلية الرئيسية، فضلاً عن تحسين الروابط الموجودة.

وبناء عليه، من الضروري ربط الطرقات الرئيسية في المنطقة بالطريق السريع الجديد من خلال استحداث محوّلات وروابط ذات فعالية أكبر، وإنشاء محوّل مصمم بشكلٍ جيد يربط بين نهاية الطريق السريع الحالية والطريق الساحلي.

وبالتزامن مع استحداث هذه الروابط والمحوّلات، هناك حاجة ماسة إلى تصميم شبكة طرق تربط بين المدن والقرى الرئيسية، من خلال تحسين الطرق الموجودة أو إنشاء وصلات وجسور جديدة تتيح المرور المباشر بين منطقة وأخرى وتجنّب المرور على الطريق الساحلي.

شبكة الطرق في مدينة صور

تتّسم شبكة الطرق المدينية الراهنة بكونها رديئة وملوّثة وتبتلعها المركبات والسيارات. ومن شأن ذلك الإضرار بنوعية الحياة وبجاذبية المدينة على الصعيد السياحي، كما من شأنه أن يشكّل عقبة أمام تحقيق الشروط الملائمة لتحرّكات مدينية أكثر استدامة وفعالية. ولذلك، لا بدّ من تحسين شبكة الطرقات المحلية باتجاه فسح المجال أمام النقل العام والمشاة ومستخدمي الدراجات، وخلق توازن جيّد وسليم بين حركة المرور ومواقف السيارات من جهة، والحياة المحلية ووسائل التنقّل "الناعمة". وهذا يشمل تنفيذ سياسة فعّالة في ما خصّ مواقف السيارات.

أمّا المشروع الأساسي، في أبعاده المدينية، فيتمثّل في تطوير الطريق الساحلي ضمن حدود مدينة صور وتحويله إلى جادة.

نظام النقل العام المشترك

تعاني منطقة صور من العديد من النواقص على مستوى نظام النقل المشترك. وفي غياب خدمة النقل العام النظامية على مستوى المجتمع المحلّي، ليس بإمكان وسائل النقل غير النظامية وحدها تلبية الاحتياجات على هذا الصعيد. هذا بالإضافة إلى أنّ وسائل النقل هذه تساهم في ازدحام السير على الطرقات بسبب التوقّف المتكرّر للفانات وسيارات الأجرة على طول الطرقات والشوارع. وتتمحور أهداف المشروع المتعلّق بنظام نقل عام داخل المدينة وبين المدن والبلدات في المناطق كافة حول الانتقال التدريجي من نظام نقل عام غير نظامي (سيارات الأجرة–سرفيس،والفانات) إلى نظام نقل نظامي. إنّ إرساء نظام فعّال لوسائل النقل العامة المشتركة على مستوى القضاء ينبغي أن يشمل إنشاء محطة حافلات مركزية جديدة وحديثة.

وعلى هذا الصعيد، تقترح هذه الوثيقة الاستراتيجية معالجة التحديات المذكورة أعلاه من خلال الأهداف الاستراتيجية التالية:

١. **تعزيز إمكانية الوصول إلى منطقة صورعلى المستويين المحلّي والوطني**، من خلال تطوير مشروع متكامل لشبكة الطرق في المنطقة ككلّ، بما في ذلك الطريق السريع الجديد.

٢. **تعزيز نوعية النسيج العمراني لمدينة صور** وتشجيع التحركات المدينية المستدامة التي تندرج ضمن مشروع شامل للطرقات والمساحات العامّة.

٣. **تعزيز فرص التنقّل والتحرّك للجميع عبر تطوير النقل العام المشترك** على مستوى المدن والمناطق الداخلية.

المهمة	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف على المدى المتوسط	المشاريع
تطوير نظام تحركات تنافسي وفعّال لجهة الموارد يخدم منطقة صور بكاملها	تعزيز إمكانية الوصول إلى منطقة صور على المستويين المحلّي والوطني من خلال تطوير مشروع متكامل لشبكة الطرق في كامل المنطقة، بما في ذلك الطريق السريع الجديد	تنظيم الروابط والوصلات بين الطريق السريع الجديد والطرقات الرئيسية في المناطق من خلال إنشاء محوّلات وتقاطعات مؤاتية وجيّدة	**REGTRANS ١ "إنشاء ٣ روابط رئيسية على محوّل العباسية"** إنشاء ٣ روابط أو وصلات طرق على محوّل العباسية تخدم المرور إلى كلّ من طريق العبّاسية والطريق الساحلي وطريق جويّا. **REGTRANS ٢ "إنشاء وصلة طريق عند نهاية الطريق السريع"** إنشاء وصلة طريق تربط بين المحطة النهائية المؤقتة على الطريق السريع، عند البرج الشمالي، والطريق الساحلي، عند مفترق الطرق مع بلدة قانا، والذي تمّ تصميمه ليصبح جادة حضرية واسعة (بولفار).
		تطوير منظومة تراتبية لشبكة الطرق الداخلية وتحسين بعض الطرقات التي تربط بين المدن والبلدات الرئيسية	**REGTRANS ٣ " برنامج لإعادة تأهيل وتحسين شبكة الطرق الداخلية في القضاء"** المشروع الأوّل، على سبيل المثال، الطريق التي تربط بين بلدتي قانا وجويّا.
	تعزيز نوعية النسيج العمراني لمدينة صور، وتشجيع التحرّكات المدينية المستدامة التي تندرج ضمن مشروع شامل للطرقات والمساحات العامة	تحسين شبكة الطرق في مدينة صور بهدف تأمين انسيابية الحركة المرورية، وتنفيذ مشروع النقل العام المشترك، وتشجيع التحرّكات "الناعمة" (المشاة والدرّاجين)	**CITYTRANS ١ " خطة التحركات في مدينة صور"** إعداد وتنفيذ خطة شاملة للتحرّكات في مدينة صور.
		عند الانتهاء من تنفيذ الطريق السريع، تحسين وتطوير الطريق الساحلي في جزئه الخاص بمدينة صور	**CITYTRANS ٢ " جادة حضرية جديدة"** تطوير الطريق الساحلي، في جزئه الخاص بمدينة صور، وتحويله إلى جادة حضرية متعدّدة الوسائط، كأساس لمشروع مديني أوسع نطاقاً.
	تعزيز فرص التنقل والتحرك للجميع عبر تطوير النقل العام المشترك على مستوى المدن والمناطق الداخلية	إنشاء بنى تحتية للنقل العام المشترك وتطوير نظام جديد لإدارته بشكلٍ تدريجي	**PUBTRANS ١ " محطة الحافلات المركزية"** إنشاء محطة مركزية للحافلات على طرف مدينة صور. تشكّل محطة توقّف إلزامي لخدمات النقل على المستويين المحلّي والوطني، ومحطّة توقّف رئيسية لخدمات النقل المدينية. **PUBTRANS ٢ "نظام محلّي للنقل العام المشترك"** الانتقال التدريجي من نظام النقل غير النظامي (سيارات الأجرة–سرفيس، الفانات) إلى نظام نقل نظامي (حافلات للمناطق، خدمة النقل الحضري، سلطة إدارية محلية)

الهدف الاستراتيجي ١

تعزيز إمكانية الوصول إلى منطقة صور على المستويين المحلّي والوطني

REGTRANS ١ إنشاء ٣ روابط على محوّل العباسية"

بحسب تصاميم مشروع الطريق السريع، سوف يتّم إنشاء المحوّل الرئيسي لمنطقة صور المدينية، تقريباً، على التقاطع بين الطريق السريع والطريق الضيقة التي تربط بين البصّ والعبّاسية.

وبناء عليه، ينبغي إنشاء ثلاثة روابط أو وصلات طرق جديدة للوصول إلى المحوّل الرئيسي: ١) وصلة تربط المحوّل بالطريق الساحلي؛ ٢) وصلة تربط المحوّل بطريق العبّاسية؛ ٣) وصلة تربط المحوّل بطريق جويّا شرقي برج الشمالي.

كما ينبغي وضع التصاميم الملائمة لهذه الوصلات والروابط بحيث توفّر انسياب الحركة المرورية، فضلاً عن تأمين الانتقال السليم من الطريق السريع (درجات السرعة العالية) وشبكة الطرقات المدينية (درجات السرعة المنخفضة). ويمكن لهذا المشروع الإرتكاز إلى الطرقات المحلية الموجودة بعد تطويرها (توسيعها، وتحديثها، وتأهيلها بتقاطعات أو مفترقات طرق عملية)، أو إنشاء طرقات جديدة مما يستدعي القيام بمصادرة الأراضي اللازمة لذلك.

REGTRANS ٢ "إنشاء رابط عند نقطة النهاية للطريق السريع"

ينتهي مشروع الطريق السريع الجديد، بشكلٍ مؤقت، في منطقة البرج الشمالي، وفي تقاطعه مع طريق قانا. ومن أجل تفادي الازدحام المروري على هذا الطريق المحلّي، تبرز الحاجة إلى رابط أو وصلة طريق مصممة بشكلٍ جيّد وملائم لبلوغ الطريق الساحلي، وذلك عند التقاطع مع الطريق إلى بلدة جويّا. وينبغي تصميم هذا الطريق المتفرّع عن الطريق السريع باعتباره جادة مدينية واسعة من أجل توفير الانتقال الآمن والسليم من الطريق السريع إلى شبكة الطرق المدينية. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا المشروع لا يعيق امكانية امتداد الطريق السريع نحو الجنوب في المستقبل.

REGTRANS ٣ "برنامج لتأهيل وتحسين شبكة الطرقات الداخلية في القضاء"

تحتاج بعض الطرق التي تربط المدن والبلدات الرئيسية في القضاء إلى تحسين وإعادة تأهيل. وذلك يشمل تطوير الطرق الموجودة أو إنشاء طرق وجسور جديدة. فبالنسبة إلى الطريق من قانا إلى جويّا، على سبيل المثال، يمكن تحسين الطريق الثانوي الموجود حالياً (راجع الخارطة).

أمّا فيما يتعلّق ببعض الإجراءات الخفيفة (اللافتات، والإشارات، وإرشادات السير، ورسم العلامات على الطرقات)، فإنّه ينبغي أن تتولّى البلديات بنفسها، وبقدر الإمكان، تنفيذ هذه الإجراءات كوسيلة لتعزيز كفاءاتها التقنية والفنية.

الهدف الاستراتيجي ٢

تحسين نوعية النسيج العمراني والحضري لمدينة صور، وتشجيع التحركات المدينية المستدامة

CITYTRANS ١ "خطة التحرّكات في مدينة صور"

لا شكّ بأنّ مدينة صور تحتاج إلى إيجاد حلول لمشكلة الازدحام المروري التي تعاني منها. إلاّ أنّها، في الواقع، تحتاج إلى خطة شاملة للتحركات المدينية ذات أهداف عملانية تحقق قيام توازن جديد بين ضرورة حركة مرور السيارات من جهة، والحياة المحلية ووسائل التنقّل "الناعمة" من جهة أخرى. وهذا يشمل الأمور التالية:

- وضع سياسة شاملة لمواقف السيارات في المدينة تتضمّن تخصيص مناطق جديدة لمواقف السيارات وتحديد التعرفات (مع تعرفة خاصة للسكان)
- رسم مخطط فعّال لتدفق السيارات، بما في ذلك تحسين تقاطعات الطرق حيثما كان ذلك ضرورياً
- تقييد/حظر حركة مرور السيارات ووقوفها في أزقة المدينة القديمة الضيقة
- وضع الأسس لشبكة الحافلات المستقبلية: محطات ثابتة، المسارات المحتملة
- خطة متكاملة لسير الدراجات، بما يشمل مواقف خاصة للدراجات
- خطة للمشاة تشتمل على إجراءات السلامة والرفاه، فضلاً عن التعليمات الخاصة بالمشاة، مع التركيز على النقطة الأخيرة بصفتها إجراء أساسي يساهم في تشجيع الانتقال سيراً على الأقدام من مواقف السيارات الخارجية إلى وسط المدينة

إنّ خطة التحركات في مدينة صور ليست فقط مسألة تتعلّق بالنقل، بل هي أيضاً مسألة تتعلّق بجاذبية المدينة السياحية والاقتصادية، فضلاً عن الحفاظ على التراث.

CITYTRANS ٢ "إنشاء جادة حضرية جديدة"

تشكّل عملية انتقال حركة عبور السيارات من الطريق الساحلي إلى الطريق السريع فرصة حقيقية لتحويل الطريق الساحلي، في الجزء الخاص بمدينة صور، إلى جادة حضرية وحديثة. ومن شأن ذلك أن يشكّل أساساً لمشروع حضري أوسع نطاقاً.

الهدف الاستراتيجي ٣

تعزيز فرص التنقّل والتحرّك للجميع من خلال تطوير خطة للنقل العام المشترك على المستويين المحلّي والوطني

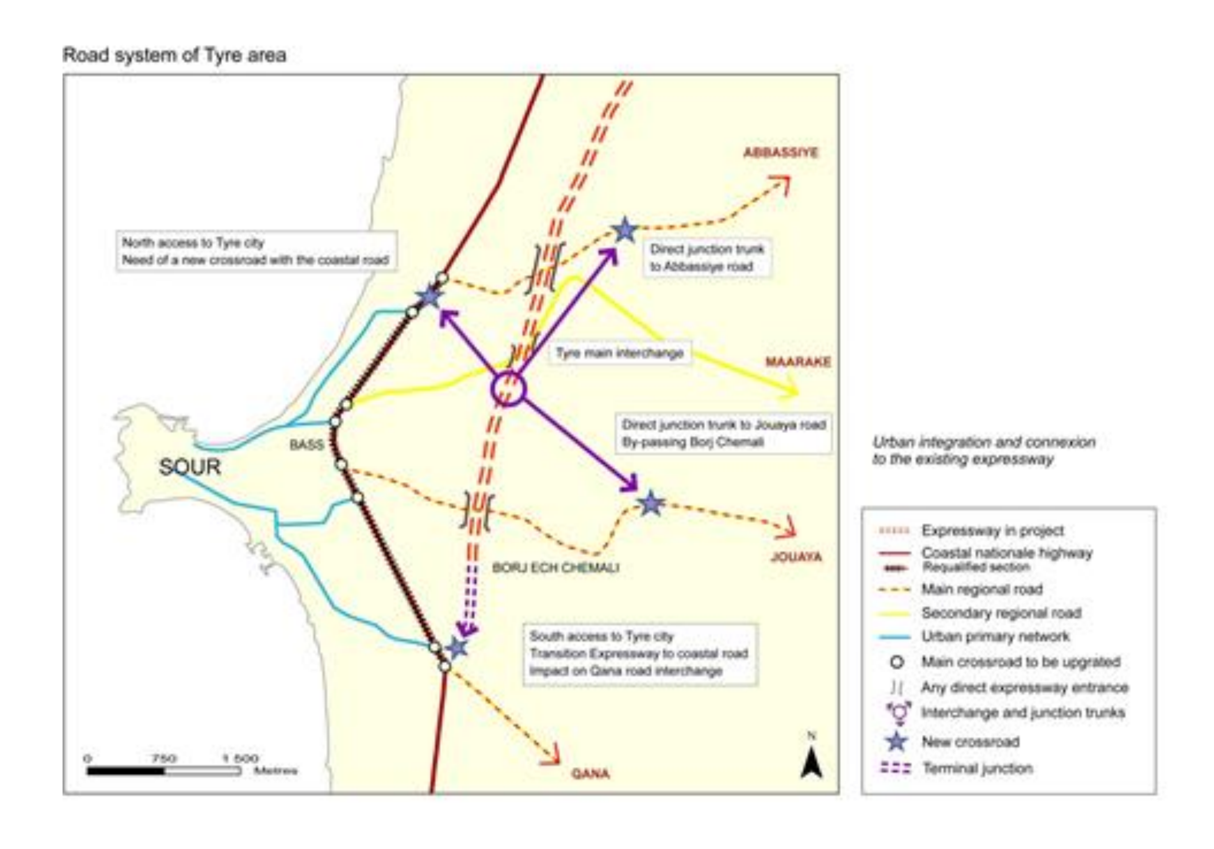
PUBTRANS ١ "المحطة المركزية للحافلات"

يشكّل إنشاء محطة مركزية للحافلات الخطوة الأولى على طريق إرساء نظام نقل عام أفضل. ومن المقترح إنشاء هذه المحطة على ملكية عامة على مقربة من الطريق الساحلي بين البصّ والطريق إلى جويّا. وهي تشكّل محطة توقّف إلزامي لوسائل النقل المحلّية والوطنية، ومحطة توقّف رئيسية لوسائل النقل المدينية، إلى جانب توفير الخدمات للمسافرين والناقلين على حدّ سواء.

PUBTRANS ٢ "نظام محلّي للنقل العام المشترك"

إنّ الانتقال التدريجي من نظام النقل غير النظامي (سيارات الأجرة–سرفيس، الفانات) إلى نظام نقل نظامي (حافلات للمناطق، وسائل النقل الحضري) هو الطريق

الأفضل نحو تحسين وتطوير خدمة النقل العام. وثمّة نقطة أساسية تتعلّق بهذه المسألة، وهي قدرة السلطات المحلية على الإنتظام في هيئة لإدارة النقل العام المشترك. ويشتمل النظام الجديد أيضاً على شراكات مالية مع فعاليات اقتصادية محلّية وفعاليات أخرى، مع الأخذ بالاعتبار سائقي الفانات وسيارات الأجرة (سرفيس). ومن بين الإجراءات التي ينبغي القيام بها أوّلاً، فضلاً عن المحطة المركزية، هو إنشاء محطات مسقوفة لمستخدمي الحافلات في كافة أرجاء القضاء.



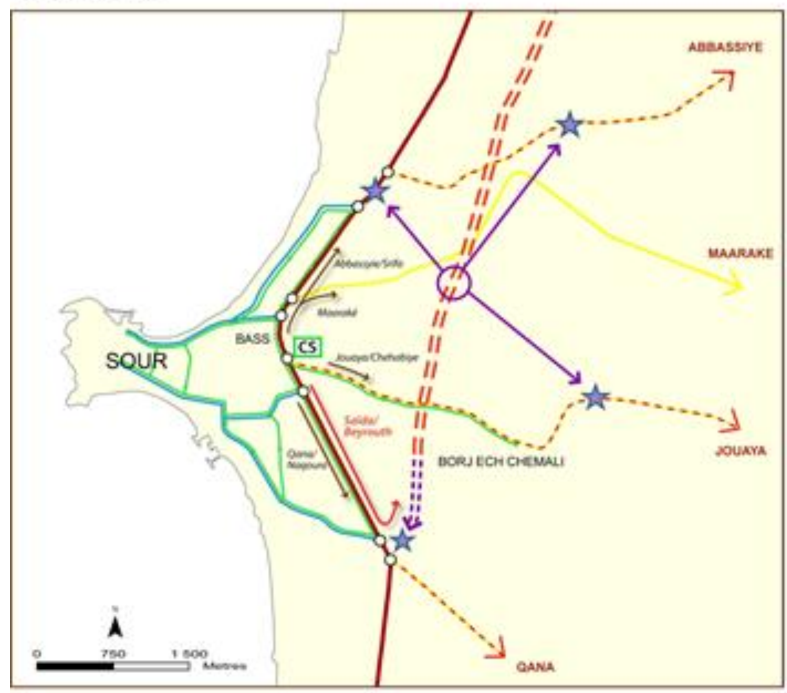
The regional road system

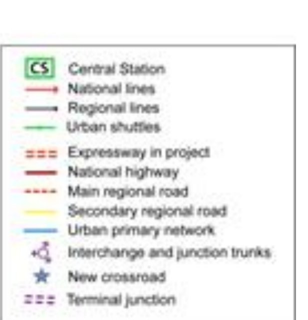


Organizing principles of the primary road netwok of the Tyre Qada'



Public transit network





المكوّن البيئي

استناداً إلى مرحلة التشخيص التي تناولت مواطن القوّة والضعف على صعيد الموارد البيئية في القضاء، ثمّة ثلاثة استنتاجات رئيسية، هي كلآتي:

١. يتميّز قضاء صور بسمات وخصائص طبيعية وزراعية بارزة وفريدة من نوعها. فهو يضمّ أحد السهول الأكثر إنتاجية في لبنان (سهل القاسمية الزراعي الممتد على نحو ٤٢ كلم٢)، فضلاً عن شاطئه الاستثنائي الممتدّ على طول ٣٠ كيلومتراً والذي لا يزال في معظمه بكراً. وثمّة نحو ٤ كيلومترات من الشاطىء، على الأقلّ، محمية بموجب القانون.
٢. يشكّل الزحف العمراني غير المنضبط والعشوائي، فضلاً عن المضاربات العقارية، تهديداً للإرث الطبيعي لقضاء صور. ويتمّ التمدّد المديني على حساب الأراضي الزراعية، والشواطىء الرملية، والمناظر الطبيعية، والتربة الخصبة، بالإضافة إلى النظم البيئية والموائل.
٣. يشكّل سوء إدارة النفايات الصلبة مصدراً إضافياً ومهماً للتردي البيئي. فإنّ استمرار غياب خطة لإدارة النفايات الصلبة قد أسفر عن انتشار المكبات االمفتوحة (٥٢ مكبّاً) التي تشكّل خطراً على مصادر المياه كون بعض هذه المكبات على مسافة قريبة جداً منها. هذا بالإضافة إلى أنّ رمي النفايات يشكّل وباء منتشراً في كلّ أنحاء قضاء صور، وعلى الأخصّ على جوانب الطرقات، وكذلك على الشواطىء والأراضي الزراعية. هذا بالإضافة إلى أنّ البنى التحتية لإدارة النفايات الصلبة هي إمّا غير مكتملة أو مهملة (براميل القمامة، المستوعبات، شاحنات جمع النفايات، مواقع تجميع النفايات، محطات المعالجة). وأخيراً، يتمّ معالجة نحو ٩٠ طناً فقط (من ٢٣ بلدية)، من اصل ٢٢٠ طناً من النفايات الصلبة التي ينتجها قضاء صور، في معمل عين بعال لفرز النفايات حيث يتمّ تحويلها إلى أسمدة. أمّا باقي البلديات الـ ٤٤ فإنّها تتخلّص من نفاياتها في مكبات مفتوحة أو بواسطة الحرق في أماكن متفرقة من القضاء.

وبالإمكان معالجة هذه المسائل من خلال الأهداف الاستراتيجية التالية:

١. **تطوير وتنفيذ خطة متكاملة لإدارة النفايات الصلبة في القضاء** بالتماشي مع سياسات الحكومة اللبنانية وبرامجها المستقبلية لإدارة هذا القطاع.
٢. **حماية المناظر الطبيعية والمساحات الخضراء البارزة.**
٣. **تشجيع السياحة البيئية في القضاء والعمل على تحقيق استدامتها**

المهمّة	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف على المدى المتوسط	المشاريع
المحافظة على التوازن بين متطلبات التطوّر المديني والاقتصادي، وضرورة حماية البيئة	تطوير وتنفيذ خطة متكاملة لإدارة النفايات الصلبة في القضاء بالتماشي مع سياسات الحكومة اللبنانية وبرامجها المستقبلية لإدارة هذا القطاع. (محطة الزهراني لتحويل النفايات الى طاقة)	تطوير وتنفيذ برامج لإدارة النفايات الصلبة التي من شأنها: – الحدّ من انتاج النفايات (من خلال تغيير السلوك) – تكثيف عملية تحويل النفايات وإعادة تدويرها – إغلاق ومعالجة مكبّ رأس العين العشوائي – التوقّف عن رمي النفايات في الأماكن العامة	WASTE ١ تصميم وتنفيذ حملة توعية طويلة الأجل ومستدامة لمكافحة رمي النفايات في قضاء صور (الطرقات، الحقول، الشواطىء)
			WASTE ٢ تطوير معمل عين بعال لمعالجة النفايات الصلبة وإعادة هيكلته وتوسيعه، وذلك استناداً إلى تدقيق بيئي مفصّل يقيّم الاحتياجات والتقنيات المستقبلية (أجرت شركة إيكوديت تدقيقاً سريعاً لتقييم أداء المعمل)
			WASTE ٣ تصميم وتنفيذ وتشغيل محطتين لنقل النفايات مجهّزة بمعدات فرز لتلبية احتياجات القرى والبلدات غير المخدّمة من معمل عين بعال (لا سيما المناطق الشرقية والجنوبية من القضاء)
			WASTE ٤ تجهيز البنية التحتية للنفايات الصلبة (براميل، مستوعبات، شاحنات جمع النفايات)، وذلك استناداً إلى تقييم مفصّل للإحتياجات.
	المحافظة على المناظر الطبيعية والمساحات الخضراء البارزة	حفظ وحماية الشاطئ البكر الممتد على طول الساحل والأراضي الزراعية الساحلية والنظم البيئية البحرية والتنوّع، من التمدد العمراني	GREEN ١ إنشاء "منطقة حمى طبيعية" على الشاطىء الجنوبي لصور كما أوصت به "الخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية" (مرسوم رئلسة مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٦ / ٢٠٠٩)

		المديني والإنشاءات الجديدة والتلوّث	GREEN ٢ إنشاء محمية الناقورة البحرية التي أوصت بها وزارة البيئة والاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) (استناداً إلى الاستراتيجية الوطنية للمحميات البحرية عام ٢٠١٢).
			GREEN ٣ تصنيف (١) رأس البياضة و (٢) ينابيع وبرك رأس العين كمواقع طبيعية محمية من قبل وزارة البيئة
	تشجيع السياحة البيئية في القضاء والعمل على تحقيق استدامتها	تحسين إدارة عملية الحماية في "محمية شاطىء صور الطبيعية"	ECO ١ تحديث خطة إدارة "محمية شاطىء صور الطبيعية" (٢٠٠٥). وسوف يتناول هذا التحديث عدداً من المسائل الإدارية والفنية، وبما يشمل: – المتطلبات على المستوى الوظيفي – تسييج منطقة الحمى المركزية – إعادة تأهيل وتشغيل مركز الزوّار – وضع لافتات ومستوعبات للنفايات على الشاطئ العام – إنشاء موقع إلكتروني للمحمية وصفحة على وسائل التواصل الاجتماعية
			ECO ٢ تصميم وتنفيذ برنامج تدريب للمزارعين حول التحوّل من الزراعة التقليدية إلى الزراعة البيولوجية في رأس العين (المنطقة الزراعية للمحمية)
			ECO ٣ تصميم ورسم وتسويق درب أو مسار ساحلي يربط بين البلدات الساحلية والآثار والمواقع التاريخية في قضاء صور، بالإضافة إلى خارطة سياحية.

الهدف الاستراتيجي ١: إعادة هيكلة نظام إدارة النفايات في القضاء

WASTE ١ إطلاق حملة لمكافحة رمي النفايات

تهدف هذه الحملة إلى رفع مستوى الوعي لدى الناس حول المسائل والممارسات المتعلقة بالنفايات الصلبة.

WASTE ٢ تطوير معمل عين بعال لمعالجة النفايات الصلبة وإعادة هيكلته وتوسيعه، وذلك استناداً إلى تدقيق بيئي مفصّل يقيّم الاحتياجات المستقبلية والتقنيات اللازمة (أجرت شركة إيكوديت تدقيقاً سريعاً لتقييم أداء المعمل).

تمّ تصميم معمل عين بعال لفرز النفايات وتحويلها إلى أسمدة لاستقبال ومعالجة نحو ١٥٠ طناً يومياً من النفايات الصلبة المجمّعة من البلديات. إلاّ أنه لا يعمل راهناً بكامل طاقته، إذ يستقبل حالياً ما يقلّ عن ٩٠ طناً من النفايات يومياً. وقد أظهر التدقيق البيئي السريع الذي أجرته شركة "إيكوديت" في شهر نيسان من العام ٢٠١٤، أنّه بالإمكان تشغيل المعمل بكامل طاقته (١٥٠ طناً) بعد تنفيذ بعض التحسينات التقنية والتعديلات التشغيلية. وبالتالي، إنّ الهدف من هذا المشروع هو استكمال عملية التدقيق من خلال تحديد التحسينات اللازمة وتطوير آليات التشغيل. وسوف تشمل هذه التحسينات إجراء تغييرات بنيوية وغير بنيوية على المعمل الحالي تهدف إلى إعادة هيكلة المرفق، وزيادة طاقته الاستيعابية، وتوسيع أراضيه، وانتاج سماد عضوي حضري متوسّط الجودة، وتحسين عملية استرداد ومعالجة المواد القابلة للتدوير.

WASTE ٣ تصميم وإنشاء وتشغيل محطتين جديدتين لنقل النفايات مجهّزتين بمعدات فرز لخدمة القرى والبلدات التي لا يغطيها معمل عين بعال (لا سيّما في جنوب القضاء).

إنّ محطات نقل النفايات هي محطات لاستقبال النفايات البلدية الصلبة التي يتمّ تفريغها من الشاحنات التي تجمع النفايات من القرى والبلدات وإبقائها لفترة وجيزة يتمّ خلالها إعادة تحميلها في مركبات نقل كبيرة لشحنها إلى المطامر أو المرافق المخصصة لمعاجة النفايات والتخلّص منها. ومن شأن جمع النفايات من عدة شاحنات صغيرة وتحميلها في شاحنة واحدة، تخفيف العبء المالي على البلديات (تقليص كلفة اليد العاملة والتشغيل لنقل النفايات إلى المواقع البعيدة المخصصة لمعالجة النفايات والتخلّص منها. كما من شأن ذلك، تقليص العدد الإجمالي للرحلات التي تقوم بها الشاحنات ذهاباً وإياباً إلى تلك المواقع.

وثمّة حاجة إلى عدد من المركبات والمعدات لإدارة عملية جمع ونقل النفايات الصلبة التي تنتجها قرى وبلدات القضاء. وهذا يشمل ما يلي: البراميل، المستوعبات، الشاحنات، عمال لكنس الشوارع وتجميع القمامة، وما إلى ذلك .

الهدف الاستراتيجي ٢: الحفاظ على المناظر الطبيعية والمساحات الخضراء البارزة

GREEN ١ إنشاء "مناطق حمى طبيعية على الشاطىء الجنوبي لصور" استناداً إلى توصية الخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية" في الشقّ

المتعلّق بقضاء صور (مرسوم رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٦/ ٢٠٠٩).

أوصت الخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي التي وضعت في العام ٢٠٠٥ بإنشاء "مناطق حمى طبيعية" على الشاطىء الجنوبي لقضاء صور، وقد أقرّتها رئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠٠٩ بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٣٦٦. ومن شأن هذه الحمى المقترحة المساهمة في الحفاظ على شواطىء صور البكر. ويتطلّب مثل هذا المشروع مشاركة وتعاون العديد من الفعاليات، بما في ذلك البلديات (الناقورة، إسكندرونة، المنصوري، القليلة، ،العزّية، صور، وغيرها من البلديات)، ومجموعات الأعمال، ومجموعات المزارعين، ومرافق المياه والطاقة. وسوف يكون لهذه الحمى مجموعة خاصة بها من الأهداف الإدارية، كما أنّها سوف تساهم في تطوير وتعزيز التوجيهات البيئية للتأثير على البناء والإنشاءات في المناطق الحضرية، وعلى الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن الحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها. كما بالإمكان تصميم مسار الدرب الساحلي الذي يبرز مقومات الشريط الساحلي للقضاء وشواطئه وإرثه التاريخي والطبيعي، الذي يتطلّب إنشاؤه استطلاع المنطقة المعنية بشكلٍ تفصيلي، وترسيم الدرب واختباره ووضع اللافتات؛ فهو قادر على اجتذاب آلاف السياح كلّ عام.

وفي النهاية، من شأن هذه الحمى المساعدة على التوفيق في ما بين أهداف التنمية والحفاظ على الميزات الطبيعية والبيئية والتاريخية لقضاء صور وحمايتها.

GREEN ٢ إنشاء "محمية الناقورة البحرية" التي أوصت بها وزارة البيئة والإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة IUCN (استناداً إلى الاستراتيجية الوطنية للحماية البحرية –عام ٢٠١٢).

يشكّل إنشاء مناطق حمى بحرية إحدى الاستراتيجيات الإدارية الأساسية لمعالجة مسائل عدة من شأنها التأثير على النظم البيئية والموارد الشواطئية والبحرية. ومن شأن إنشاء هذه المناطق وإدارتها بشكلٍ سليم الحفاظ على الموارد الطبيعية و/أو الثقافية وحمايتها. وقد تمّ اختيار الناقورة لإنشاء محمية بحرية لأهميتها من ناحية النظم البيئية والتنوّع البيولوجي.

GREEN ٣ تصنيف موقعي رأس البياضة وينابيع وبرك رأس العين في قضاء صور كمواقع طبيعية محمية من قبل وزارة البيئة. وبإمكان وزارة البيئة بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني حماية المواقع الطبيعية المتميّزة عبر إصدار قرارات وزارية تحدّد المواصفات والمعايير لتراخيص البناء وتشغيل المرافق الخدمية في دائرة تبعد نحو ٥٠٠ متر عن المواقع المحمية (إنشاء منطقة عازلة).

الهدف الاستراتيجي ٣: تشجيع السياحة البيئية في القضاء والعمل على تحقيق استدامتها

ECO ١ تحديث خطة إدارة "محمية شاطىء صور الطبيعية"

لم يجر تطوير أو تحديث الخطة الحالية لإدارة محمية شاطىء صور الطبيعية منذ تمّ وضعها في العام ٢٠٠٥. ولذا، تبرز الحاجة إلى وضع خطة إدارة جديدة بما يتوافق مع الاتفاقات والالتزامات الدولية (اتفاقية المحافظة على التنوّع البيولوجي CBD اتفاقية حماية الطيور المائية الأفرو–أوراسية المهاجرة AEWA، الاتفاقية المتعلّقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية –رامسار)، وتحدّد من خلالها احتياجات ومتطلبات إدارة المحمية. وفي ما يلي بعض المسائل الإدارية والتقنية التي ينبغي تطويرها:

- إجراء تقييم للوضع الراهن، وتحديد المسائل والخيارات التي من شأنها التأثير على المحمية
- مراجعة وتحديث الأهداف الطويلة الأجل المتعلّقة بالحفاظ على المحمية وحمايتها
- وضع الاستراتيجيات والإجراءات الإدارية الملائمة لتحقيق هذه الأهداف
- توصيف المحمية وشرح كيفية إدارتها والأسباب الموجبة
- توصيف أدوار ومسؤوليات فريق الإدارة
- اقتراح استراتيجية للتسويق وخطة عمل لتحقيق الاستدامة المالية

وتحتاج الخطة إلى موافقة وزارة البيئة، ويمكن استخدامها لدعم المحمية في الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها.

ECO ٢ تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي للمزارعين حول التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة البيولوجية في راس العين.

تتضمّن "محمية شاطىء صور الطبيعية" نحو ٢ كلم[٢] من الأراضي الزراعية التي كان مقرّراً تخصيصها للزراعات العضوية بحسب خطة الإدارة للعام ٢٠٠٥؛ وفي الواقع، تمارس في هذه الأراضي، راهناً، الزراعات التقليدية التي تعتمد بشكلٍ كبير على السماد الكيماوي وأساليب الريّ التقليدية كالريّ بالغمر أو الرشّ ذات الفعالية المتدنية. ويهدف هذا المشروع إلى تحويل الممسارسات الزراعية في الجزء الخاص بالمحمية من الزراعات التقليدية إلى الزراعات العضوية. وبإمكان استراتيجيات التسويق وخطط الأعمال الخاصة بالمحمية الإعتماد على هذه الأراضي لتوليد مداخيل إضافية لدعم المزارعين المحليين. كما يمكن وسم المنتجات العضوية بعلامة تجارية للتعريف بها وزيادة امكانية تسويقها. ومن شأن الزراعة العضوية التقليل من أثر الأنشطة الزراعية على البيئة الطبيعية والحيوية للمحمية.

ECO ٣ تصميم ورسم وتسويق "درب ساحلي"يربط بين البلدات الساحلية والمعالم والمواقع التاريخية في قضاء صور.

إنّ "درب الساحل" هو ممرّ ساحلي متواصل يوفّر للزوار محبي رياضة المشي في الطبيعة تجربة فريدة من نوعها

من السير على الأقدام بالقرب من البحر. وهو مصممّ بحيث يُفسح المجال أمام الراغبين من السياح والزوار للتمتّع بالمناظر الطبيعية الخلابة التي تتميّز بها منطقة ساحل صور. وسوف يمتدّ "درب الساحل" على طول خط السكة الحديدية بين صور والناقورة بموازاة الشريط الساحلي لمسافة ٢٥ كلم تقريباً. كما سوف يربط بين المعالم والمواقع الطبيعية والتاريخية كافة (محمية شاطىء صور الطبيعية، مدينة صور القديمة، برك رأس العين، شاطىء المنصوري، وغيرها). وسوف يحتضن "درب الساحل"، أيضاً، مجموعة متنوّعة من الخدمات الإضافية كبيوت الضيافة وغيرها.

ومن شأن هذا المشروع تطوير خارطة للسياحة البيئية في صور تظهر النقاط الرئيسية والبارزة على الأرض(المسارات والدروب، المحميات الطبيعية، المعالم والمواقع)، وفي البحر (الآثار والأنواع البحرية)، فضلاً عن خدمات الإقامة والمبيت.

المكوّن المتعلّق بالمياه

استناداً إلى مرحلة التشخيص التي تناولت مواطن القوّة والضعف للموارد المائية في القضاء، ثمّة بعض الاستنتاجات الرئيسية، وهي كالآتي:

١. تشكّل المياه أحد أثمن الموارد التي تمتلكها صور، وهي مقسّمة بين مياه سطحية وأخرى جوفية. ويشكّل كلّ من قناة نهر الليطاني، ونهر القاسمية، وثلاثة مجاري مياه موسمية (وادي أبو خالد، وادي العزّية، وادي مرج حين) أبرز الموارد السطحية؛ في حين تتشكّل أبرز الموارد الجوفية من ينابيع وبرك رأس العين، وينبوع الرشيدية، وعين أبو عبد الله، فضلاً عن بعض الآبار المهمة مثل آبار وادي جيلو وآبار يانوح.

٢. تشكّل ينابيع رأس العين المصدر الأبرز للمياه في قضاء صور، حيث يقدرّ حجم التدفق بنحو ١٦ متراً مكعّباً في الثانية. هذا بالإضافة إلى سبع برك لتجميع مياه الينابيع:
   - بركتان تستخدمان في ري الجزءِ الجنوبي من السهول الساحلية
   - بركة واحدة تستخدم من قبل محطة صور لمعالجة مياه الشفة
   - أربع برك موجودة قرب مخيّم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين.

٣. تغطي الزراعات المروية نحو ١،٩١٦ هكتاراً من أراضي القضاء. وتشكّل الزراعة المستهلك الأكبر للموارد المائية حيث يبلغ حجم استهلاكها نحو ٦١% (الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه – ٢٠١٠).

٤. يستفيد نحو ٨٨% من الأسر من شبكة المياه العامة، ولا تتجاوز نسبة المنازل المجهّزة بآبار إرتوازية خاصة ٥% (دائرة الإحصاء المركزي، مسح للمباني والمؤسسات– ٢٠٠٤). ومع تقنين توزيع المياه صيفاً، يزداد اعتماد الأسر على الآبار الخاصة و/أو الآبار العامة الموجودة في القرى والبلدات. وبحسب معطيات العام ٢٠٠٤، فقط ٢٧% من المباني هي موصولة بشبكات الصرف الصحي، مما يشير إلى استمرار الاعتماد، وعلى نطاق واسع، على الجوَر الصحية (الإحصاء المركزي–٢٠٠٤).

٥. إنّ أبرز مصادر التلوّث التي تهدّد الموارد المائية في قضاء صور، هي التالية:
   - التمدين العشوائي
   - الجوَر الصحية وخزانات الصرف الصحي المهترئة وغير الخاضعة للمعايير
   - أنظمة الريّ التقليدية
   - الاستخدام المفرط أو غير الخاضع للضوابط للمواد الكيميائية في الزراعة
   - تراكم النفايات في مجاري المياه الموسمية

٦. أقرّت الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (٢٠١٠) مشروعين لريّ قضاء صور: ١) المرحلة الثانية من مشروع القاسمية – رأس العين لريّ ٢١٠٠ هكتار؛ ٢) مشروع ريّ الجنوب – قناة ٨٠٠ لريّ ١٤،٧٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية. كما اقترحت الاستراتيجية، أيضاً، عدّة مشاريع لاستحداث مصادر مياه إضافية في القضاء لتلبية الاستخدامات المنزلية والصناعية، كمشروع سدّ الخردلي (١٢ مليون متر

مكعّب) وسدّ كفرصير (١٥ مليون متر مكعّب) وبحيرة شحور (نصف مليون متر مكعّب).

وبالإمكان معالجة هذه المسائل المذكورة أعلاه عبر الأهداف الاستراتيجية التالية:

١. **إعداد قضاء صور لمشاريع البنية التحتية** التي اقترحتها الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (٢٠١٢)
٢. **تعزيز انتاج المياه** دون استنزاف قاعدة الموارد أو اللجوء إلى استخراج المياه الجوفية
٣. **تحسين خدمات الصرف الصحي** وإدارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي المنوي إنشاؤها مستقبلاً

المهمة	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف على المدى المتوسط	المشاريع
تطوير إدارة متكاملة للموارد المائية في القضاء عبر تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والتنفيذية لمؤسسة المياه والصرف الصحي للبنان الجنوبي	إعداد القضاء لمشاريع البنية التحتية التي أوصت بها الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (٢٠١٢)	العمل بشكل وثيق مع وزارة الطاقة والمياه ومع مصلحة مياه لبنان الجنوبي للتقدّم بالأعمال المتعلقة بالسدود المقترحة والبرك وقناة الري ٨٠٠ في صور وفقا للاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه	NWSS 1 تأمين التمويل لوزارة الطاقة والمياه لتنفيذ البحيرة المقترحة في كفرصير والسد في الخردلي مع كل البنية التحتية ذات الصلة
تطوير إدارة متكاملة للموارد المائية في القضاء عبر تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والتنفيذية لمؤسسة المياه والصرف الصحي للبنان الجنوبي	إعداد القضاء لمشاريع البنية التحتية التي أوصت بها الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (٢٠١٢) تعزيز فرص إنتاج المياه دون استنزاف المصادر أو اللجوء إلى استخراج المياه الجوفية	العمل بشكل وثيق مع وزارة الطاقة والمياه ومع مصلحة مياه لبنان الجنوبي للتقدّم بالأعمال المتعلقة بالسدود المقترحة والبرك وقناة الري ٨٠٠ في صور وفقا للاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه تعزيز آليات مراقبة نوعية المياه في القضاء (المياه الجوفية، مياه البحر، والمياه السطحية)	NWSS 2 إعداد القضاء لقناة الري ٨٠٠ عبر تحفيز الري بالتنقيط في المناطق التي تخدّمها القناة؛ وتشجيع المشاريع التطبيقية
			WATER 1 إعداد برنامج لرصد نوعية المياه يشمل كافة الموارد المائية في القضاء وتعميم النتائج على عامة الناس ، وتجهيز البلديات بزوارق خفر السواحل لحماية الموائل البحرية
	تعزيز فرص إنتاج المياه دون استنزاف المصادر أو اللجوء إلى استخراج المياه الجوفية تحسين خدمات الصرف الصحي وتطوير إدارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي التي سوف يتمّ إنشاؤها مستقبلا	تثمين وإبراز أهمية حوض مياه وقناة رأس العين لضمان حمايتها على المدى الطويل	WATER 2 إعداد دراسة هيدروجيولوجية معمقة وتحديد مواصفات وخصائص حوض مياه رأس العين
		تثمين وإبراز أهمية حوض مياه وقناة رأس العين لضمان حمايتها على المدى الطويل إعداد مؤسسة مياه لبنان الجنوبي للقيام لاحقاً بتشغيل محطّة معالجة مياه الصرف الصحي (إجراءات التسليم، التدريب على الإدارة والتشغيل)	WATER 3 إعادة تأهيل القناة القديمة وطواحين المياه في رأس العين وضمان استدامتها
			SEWAGE 1 تسهيل تبادل المعارف بين مؤسسة مياه لبنان الجنوبي ومشغّل معمل العباسية لمعالجة مياه الصرف الصحي، لضمان تشغيل وصيانة المعمل بشكل كامل بعد انتهاء مدة عقد الخدمة مع المشغّل
	تحسين خدمات الصرف الصحي وتطوير إدارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي التي سوف يتمّ إنشاؤها مستقبلا	التحفيز على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في محطة العباسية في الري، وذلك عبر تشجيع المشاريع الرائدة	SEWAGE 2 استكشاف جدوى إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الري بما في ذلك ادخال التعديلات اللازمة على بنية التجهيز ، والرصد المتواصل
		إنجاز شبكات الصرف الصحي في المناطق غير الموصولة بالشبكة، وتأمين ربط المستجمعات بمعمل العباسية لمعالجة مياه الصرف الصحي	SEWAGE 3 ربط البيوت المستقلّة والمباني بمستجمعات الصرف الصحي الرئيسية مع تفادي تدفّق النفايات الصناعية السائلة إلى هذه المستجمعات

الهدف الاستراتيجي ١

إعداد قضاء صور لمشاريع البنى التحتية التي أوصت بها الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (٢٠١٢)

NWSS ١ في العام ٢٠١٠، أعدّت وزارة الطاقة والمياه الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه التي أقرّها مجلس الوزراء بتاريخ ٩ آذار ٢٠١٢. وتقدّم هذه الاستراتيجية خارطة طريق مفصّلة لتحسين الأوضاع المائية وتوفير الخدمات ذات الصلة في كافة أرجاء البلاد. وفي ما خصّ الجنوب اللبناني، اقرّت الاستراتيجية مشروعين في إطار مبادرة التخزين السطحي: ١) مشروع بحيرة كفرصير؛ ٢) مشروع سدّ الخردلي. وذلك بهدف زيادة الموارد المائية السطحية لتلبية الاستخدامات المنزلية والريّ في قضاء صور.

NWSS ٢ إعداد القضاء لمشروع قناة ريّ الجنوب–٨٠٠ من خلال تحفيز الريّ بالتنقيط في المناطق المخدّمة بالقناة، وتشجيع المشاريع التطبيقية

قناة ٨٠٠ هي مشروع لري الجنوب أقرّته الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه، وهي تمتدّ من القرعون إلى عيتا الشعب. وسيعمل مشروع القناة على نقل ١٠٨ ملايين متر مكعّب سنوياً من مياه نهر الليطاني الذي ينظمها سدّ القرعون لريّ ١٥ هكتاراً في قضاء صور. ويهدف المشروع المقترح إلى استخدام أساليب فعّالة من شأنها الحفاظ على الموارد المائية. والريّ بالتنقيط هو أحد هذه الأساليب التي تستخدم كبديل عن الريّ بالرشّ. وتعتمد طريقة الريّ بالتنقيط على أنابيب ذات ثقوب تمدّد في الحقل أو تدفن بالقرب من جذور النباتات بحيث تصب المياه مباشرة على الجذور. ومن شأن طريقة الريّ بالتنقيط هذه تخفيض كمية المياه المتبخّرة في حين تروى الأراضي الزراعية بشكلٍ فعّال وسليم، كما تسهم في زيادة فرص حصول المزارعين على المياه اللازمة لريّ حقولهم.

الهدف الاستراتيجي ٢

تعزيز فرص إنتاج المياه دون استنزاف المصادر أو اللجوء إلى استخراج المياه الجوفية

WATER ١ إعداد برنامج لرصد نوعية المياه يشمل كافة الموارد المائية في القضاء، وتعميم النتائج على عامة الناس

من أجل إجراء تقييم دوري لنوعية المياه في قضاء صور، تحتاج مؤسسة مياه لبنان الجنوبي إلى تجميع المعطيات ذات الصلة. فمن دون هذه الأخيرة، ليس باستطاعة المؤسسة تحديد مشاكل التلوّث وأماكن وجودها أو أين ينبغي التركيز لمكافحة التلوّث. ويهدف تعزيز عملية رصد نوعية المياه إلى تحديد مواصفات الموارد المائية (المياه الجوفية والسطحية، ومياه الشواطىء)، والتغيرات أو الإتجاهات في نوعية وكمية المياه على مدار الوقت، وكذلك تحديد المشاكل الناشئة ذات الصلة بنوعية المياه.

WATER ٢ إعداد دراسة هيدرولوجية معمّقة تحدد مواصفات وخصائص حوض مياه رأس العين

تشكّل المياه الجوفية العذبة مورداً ثميناً ينبغي الحفاظ على استدامته ودرء المخاطر التي تهدّده بفعل الأنشطة الصناعية والزراعية. إنّ الغرض من الدراسة الهيدرولوجية لحوض مياه رأس العين هو تحديد الخصائص والمواصفات، وتحديد الآثار المحتملة للتنمية على موارد المياه الجوفية والمياه السطحية الناجمة عنها، ووضع

التدابير المناسبة للرصد والمراقبة من أجل ضمان سلامة واستدامة الموارد المائية الجوفية على المستويين الكمي والنوعي.

WATER ٣ إعادة تأهيل قناة وطواحين المياه القديمة في رأس العين لضمان استدامتها

الهدف الاستراتيجي ٣

تحسين خدمات الصرف الصحي، وتطوير إدارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي المستقبلية

SEWAGE ١ تسهيل تبادل المعارف بين مؤسسة مياه لبنان الجنوبي ومُشغّل معمل العبّاسية لمعالجة مياه الصرف الصحي، لضمان تشغيل المعمل بكامل طاقته بعد انتهاء مدّة عقد الخدمة والصيانة مع المشغّل.

بمجرّد إنجاز معمل العبّاسية لمعالجة مياه الصرف الصحي (من المتوقّع إنجازه في العام ٢٠١٦)، سوف يتحمّل المشغّل كامل مسؤوليات ومهام التشغيل والصيانة بموجب عقد موقّع مع مجلس الإنماء والإعمار مدّته ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التشغيل (أي عندما تصل مياه الصرف الصحي إلى المعمل). وبعد إنتهاء مدةّ العقد، ينبغي على المشغّل تسليم كافة المهام والمسؤوليات إلى مؤسسة مياه لبنان الجنوبي لمواصلة خدمة التشغيل والصيانة. وراهناً، تفتقر المؤسسة إلى الموارد البشرية والتقنية لتشغيل المعمل؛ وبالتالي لن تتمكّن من بناء القدرات البشرية والتقنية خلال السنوات الثلاث ما لم تحصل على الدعم والمساعدة، بما يشمل عملية نقل المعارف والتدريب على عمليات التشغيل والصيانة، بحيث يجري بناء قدرات المؤسسة بشكلٍ تدريجي. وتشكّل مسألة استرداد الكلفة تهديداً جدّياً لعملية تشغيل المعمل في المستقبل، نظراً إلى ضآلة الرسوم وأحياناً إنعدام وجودها.

SEWAGE ٢ استكشاف جدوى إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الريّ، بما في ذلك إدخال التعديلات اللازمة على بنية التجهيز، والرصد المتواصل.

سوف ينتج معمل العبّاسية مياه صرف صحي معالجة يتمّ تفريغها في البحر بواسطة مخارج ومصبات خاصة. وتشكّل المياه المبتذلة المعالجة مورداً غنياً لإدارة الطلب على المياه؛ وبالتالي، ينبغي استعادة هذه المياه المعالجة واستخدامها لأغراض الريّ. ويوصي هذا المشروع بإجراء دراسة جدوى حول إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، بما في ذلك قنوات التحويل و/أو برك التخزين. واستناداً إلى نتائج هذه الدراسة، سوف يتمّ تصميم وتنفيذ مشاريع تطبيقية ترتكز إلى الممارسات الدولية الفضلى.

SEWAGE ٣ ربط المنازل والمباني بمستجمعات الصرف الصحي الرئيسية مع تفادي تدفّق المخلّفات الصناعية إلى هذه المستجمعات.

من أجل الاستفادة من إنشاء مستجمعات رئيسية للصرف الصحي، فضلاُ عن معمل العباسية لمعالجة المياه المبتذلة، ينبغي ربط المساكن بهذه المستجمعات عبر تنفيذ توصيلات منزلية جانبية. ويهدف هذا المشروع إلى ربط المساكن والمباني بشبكة المجاري العامّة والحدّ من التلوّث الناجم عن التصريف غير السليم للمياه المبتذلة. كما يهدف المشروع، أيضاً، إلى منع تسرّب المخلّفات الصناعية إلى المجاري البلدية الذي من شأنه تحميل معمل العباسية بما يفوق طاقته، وبالتالي إعاقة عملية تشغيله بشكلٍ فعّال.

المكوّن الاجتماعي

يتشكّل قضاء صور من شبكة متنوّعة ومتماسكة من المكوّنات المجتمعية ذات الإحساس الواضح بالهوية والإنتماء، ويتميّز بوجود روابط متينة وحيوية بمغتربيه. ويتشاطر القضاء المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها البلد بشكلٍ عام، والتي ينبغي إيجاد الحلول لها على المستوى الوطني. ومع ذلك، يشير التقرير التشخيصي إلى ثلاثة مسائل يمكن معالجتها بنجاح على المستوى المحلّي. وهذه المسائل هي التالية:

١. **خدمة الطوارىء الضعيفة نسبياً**

يعاني قضاء صور من النقص في خدمات نقل وإسعاف الحالات الطبية الطارئة، مما يؤدي إلى إضاعة الوقت في نقل الحالات الطارئة الصعبة إلى المستشفيات في صور أو صيدا أو بيروت. هذا بالإضافة إلى أنّ القضاء يرزح تحت التهديد المستمرّ للاعتداءات الإسرائيلية، مما يستدعي، وبالضرورة القصوى، وضع خطة استجابة للطوارىء تغطي القضاء بأكمله، بحيث يتمكّن نظامه الصحي من الاستجابة لحالات الطوارىء الأمنية بشكلٍ سريع وفعّال.

٢. **النقص في خدمات مراكز الرعاية الصحية الأوّلية**

يفتقر العديد من المستوصفات والمراكز الصحية في المنطقة إلى التجهيزات والموارد البشرية اللازمة. هذا بالإضافة إلى أنّ المراكز الموجودة حالياً تغلق أبوابها عند الساعة الثانية بعد الظهر، تاركة سكان القضاء دون أيّ رعاية صحية في ساعات المساء، حيث يلجأون إلى مستشفيات صور ويملأون غرف الطوارىء فيها بحالات غير طارئة.

٣. **غياب شبه كامل للخدمات الترفيهية والمرافق الرياضية والثقافية**

على الرغم من الإمكانيات العالية التي تتمتّع فيها المنطقة للتحوّل إلى مركز ثقافي، فإنّ قضاء صور عموماً، ومدينة صور خاصة، يعانيان من النقص الحاد في الأماكن العامة والترفيهية التي تلبّي احتياجات الشباب على الأصعدة الثقافية والرياضية والترفيهية.

وتقترح هذه الوثيقة الاستراتيجية معالجة التحديات المذكورة أعلاه من خلال الأهداف الاستراتيجية التالية:

١. **إعادة إحياء دور مدينة صور الكبرى** كمركز ثقافي واجتماعي على مستوى القضاء، والمنطقة، وربما البلد بأكمله.

٢. **تطوير وتحسين الخدمات الصحية** على مستوى القضاء، مع التركيز على خدمة الطوارىء وخدمات الرعاية الصحية الأوّلية.

٣. **تعبئة الشباب على مستوى القضاء** من خلال تطوير الخدمات الترفيهية في جميع المناطق بالتنسيق مع المدارس والأندية الشبابية

المهمة	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف على المدى المتوسط	المشاريع
العمل على تطوير خدمات الطوارئ على مستوى القضاء، وتعزيز الطابع الحيوي والمتنوّع للمجتمع، مع تحفيز مشاركة الشباب	تطوير وتعزيز الخدمات الصحية	تعزيز قدرات شبكة الخدمات الصحية على الاستجابة في الأوضاع الطارئة	**HEALTH 1** وضع خطة استجابة للطوارىء على مستوى القضاء
			HEALTH ٢ تجهيز أسطول من سيارات الإسعاف بالأدوات والكادرات البشرية الملائمة لنقل الحالات الطارئة إلى المستشفيات وإرساء آليات تنسيق بين مختلف المورّدين
			HEALTH ٣ تحديد إحدى مستشفيات القضاء كمركز للحالات الطارئة الصعبة وتجهيزها بما يتلاءم وهذه الحالات
		تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية في القضاء	**HEALTH 4** إنفاذ خطة مناوبة بين المستوصفات في القضاء لضمان توافر الخدمات الصحية في المناطق الطرفية خلال ساعات المساء
	تعبئة الشباب في المنطقة	توسيع نطاق الفرص الترفيهية لسكان القضاء	**REC 1** إنشاء "ملتقى صور"، مجمّع رياضي وثقافي يلبي احتياجات كافة الفئات العمرية الشابة المقيمة في القضاء
			REC ٢ تعيين منسّق ثقافي لإغناء الحياة الثقافية على مستوى القضاء
			REC ٣ إنشاء حديقتين عامتين في المناطق الداخلية للقضاء
		رفع مستوى الوعي لدى الشباب على المستويين الاجتماعي والبيئي من خلال توفير التدريب وفرص الخدمة الاجتماعية	**REC 4** إنشاء منتزه عام جديد على الأراضي العامة في الجزء الجنوبي من مدينة صور
			REC ٥ التنسيق مع المدارس المحلية لإشراك التلامذة في الأنشطة التطوّعية والرحلات الميدانية ودورات تدريبية مصغّرة

الهدف الاستراتيجي ١

تطوير وتعزيز الخدمات الصحية

HEALTH ١ وضع خطة استجابة للطوارىء على مستوى القضاء

بتوجيه من أحد الاستشاريين المتخصصين، وبالتعاون مع الهيئات الحكومية المركزية ذات الصلة والفعاليات المحلّية، سوف يقوم اتحاد بلديات صور بإعداد خطة استجابة للطوارىء من أجل التدّخل في حالة التطورات الأمنية الواسعة النطاق أو حالات الطوارىء المرتبطة بالطقس. ويقتضي تنفيذ الخطة تشكيل وحدة تحكّم مركزية تتولّى تنسيق عمليات الإنقاذ والاستجابة للطوارىء وجهود الإغاثة.

HEALTH ٢ تجهيز أسطول من سيارات الإسعاف بالأدوات والكادرات البشرية الملائمة لنقل الحالات الطارئة إلى المستشفيات وإرساء آليات تنسيق بين مختلف الموّردين

بموجب هذا المشروع، سوف يتمّ تعداد سيارات الطوارئ الموجودة في جميع أنحاء القضاء من أجل تقييم مدى كفاية العدد والمعدات والكادرات البشرية ذات الصلة. كما سيتمّ ردم الفجوات على المستويات كافة لتأمين أسطول من سيارات الطوارئ القادرة على نقل حالات الطوارئ الطبية والجراحية من أي منطقة في القضاء إلى أقرب مستشفى مناسب للحالة في غضون فترة زمنية معقولة .وعلاوة على ذلك، سيتم تطوير وإرساء آليات للتنسيق بين مختلف هيئات الطوارىء (الصليب الأحمر، الهلال الأحمر، الدفاع المدني، وما إلى ذلك).

HEALTH ٣ تحديد إحدى مستشفيات القضاء كمركز للحالات الطارئة الصعبة وتجهيزها بما يتلاءم وهذه الحالات

من أجل الاقتصاد في استهلاك الموارد الضعيفة والمحدودة أصلاً، هناك حاجة لتخصيص إحدى مستشفيات القضاء للحالات الطارئة الصعبة. ومن ثمّ تقييم أوضاع هذه المستشفى وتحديد الثغرات والنواقص في التجهيزات والكادرات البشرية والتدريب ومعالجتها بحيث تصبح مركزاً لإحالة كلّ الحالات الطارئة الصعبة؛ وبالتالي، زيادة فرص نجاة المرضى أو المصابين والتخفيف عن كاهل باقي المستشفيات التي يصبح بإمكانها توجيه مواردها وجهودها مباشرة نحو اختصاصات أخرى.

HEALTH ٤ إنفاذ خطة مناوبة بين المستوصفات في القضاء لضمان توافر الخدمات الصحية في المناطق الطرفية خلال ساعات المساء

بخلاف مدينة صور الكبرى، حيث تتوافر غرف الطوارىء في المستشفيات التي تستقبل الحالات الطبية خارج الدوام، فإنّ باقي المدن والبلدات في القضاء تعتمد على المستوصفات التي تقفل أبوابها عند الساعة الثانية بعد الظهر، فضلاً عن افتقارها إلى التجهيزات والموارد البشرية اللازمة. ويهدف هذا المشروع إلى إجراء مسح للمستوصفات الموجودة في القضاء، وتلبية احتياجاتها الملّحة، ووضع جدول زمني دوري يضمن وجود مستوصف واحد على الأقلّ

يفتح أبوابه خلال ساعات المساء والليل ضمن محيط جغرافي مقبول.

الهدف الاستراتيجي ٢

تعبئة الشباب في القضاء

REC ١ إنشاء "ملتقى صور"، مجمّع رياضي وثقافي يلبي احتياجات فئات الشباب المقيمة في القضاء

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وتطوير حيّز عام مغلق أو في الهواء الطلق متاح أمام جميع المقيمين في القضاء، ويستضيف المناسبات والاحتفالات الرياضية والثقافية كالحفلات الموسيقية والمسرحيات والأفلام. ومن شأن هذا "الملتقى" توفير مساحة للشباب للبحث والدراسة والترفيه والتواصل في ما بينهم، وفسح المجال أمام المؤسسات وشركات الأعمال المحلية لتشغيل أكشاك بيع في الموقع. وسوف تناط إدارة هذا الملتقى بلجنة مؤلّفة من فعاليات القضاء الرئيسية على المستويات السياسية والدينية والأعمال، وغيرها.

REC ٢ تعيين منسّق ثقافي لإغناء الحياة الثقافية على مستوى القضاء

تعيين منسّق ثقافي تكون مهمته جذب الأحداث الثقافية إلى صور كالمسرحيات التي تعرض في بيروت ومدن أخرى، والفرق الموسيقية المحلية، ومهرجانات الأفلام السينمائية، وغيرها من الأحداث. هذا بالإضافة إلى إمكانية تنظيم "الإقامات الفنية" حيث تستضيف بلدات ومدن القضاء فنانين يعملون في مجالات مختلفة لإنتاج وتطوير أعمال فنّية متنوّعة ذات صلة بمنطقة صور.

REC ٣ إنشاء حديقتين عامّتين في المناطق الداخلية للقضاء

نظراً إلى تركّز فرص الترفيه الجماعي في مدينة صور الكبرى دون غيرها من المناطق، لا بدّ من استحداث حديقة أو حديقتين ترفيهيتين في المناطق الداخلية للقضاء من إجل توفير فرص اللهو واللعب لأطفال هذه المناطق. وبالتالي، ينبغي تخصيص الأموال لإنشاء مثل هذه الحدائق وتجهيزها بالمعدات الآمنة (أراجيح، زحليقات، وغير ذلك). كما ينبغي تموضعها في البلديات القادرة، في المستقبل المنظور، على تحمّل مسؤولية صيانتها والمحافظة عليها.

REC ٤ إنشاء منتزه عام جديد على الأراضي العامة في الجزء الجنوبي من مدينة صور

تطوير المناظر الطبيعية للحديقة الموجودة في جنوب المدينة وتوسيعها، وتحويلها إلى حيّز عام للتفاعل الاجتماعي، والتنزّه والترفيه، والأنشطة الرياضية في الهواء الطلق، بالنسبة إلى جميع سكّان القضاء.

REC ٥ التنسيق مع المدارس المحلّية لإشراك التلامذة في الأنشطة التطوّعية، والرحلات الميدانية، ودورات التدريب المصغّرة

يهدف هذا المشروع إلى زيادة انخراط الشباب في مجتمعاتهم المحلية وبيئتهم عبر سلسلة من الأنشطة المدرسية كتنظيف الشواطىء والمواقع الأثرية وغيرها من الأنشطة.

هذا بالإضافة إلى إشراك الأطفال في الأنشطة المتعلّقة بالتدريب والرحلات الميدانية المرتبطة بشكلٍ مباشر بالإرث الثقافي والطبيعي لصور، كالزيارات الميدانية إلى المزارع، ودورات التدريب المصغّرة على الزراعة والغطس وصيد الأسماك، وغير ذلك من الأنشطة.

المكوّن الاقتصادي

لا تختلف صورة اقتصاد قضاء صور عن مثيلتها للاقتصاد اللبناني ككلّ، حيث تسجّل في القضاء غلبة المؤسسات الميكروية والصغيرة البدائية التي تقوم فقط بتلبية المستهلك النهائي وتعجز عن خلق فرص العمل. هذا إلى جانب أنّ أموال المغتربين التي تشكّل مصدراً رئيسياً للثروة على مستوى القضاء، توظّف حالياً في المضاربات العقارية بدلاً من المشاريع المنتجة ذات القيمة المضافة المرتفعة. وقد حدّد التقرير التشخيصي، عدة مسائل يمكن معالجتها بنجاح من خلال هذه الاستراتيجية، وذلك انطلاقاً من الاستنتاجات التالية:

١. الإمكانات الزراعية العالية غير المستغلّة:

يتمتّع القضاء بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية وبتقاليد زراعية عميقة الجذور يمكن أن تشكّل الرافعة لاقتصاد المنطقة في ما لو تمّ توسيع خدمات الدعم والإرشاد الزراعي وخلق منافذ تسويقية للمنتجات الزراعية.

٢. الأسواق المحلية غير المنظمة

إنّ أسواق القضاء المحلية غير منظّمة وتفتقر إلى المعايير الملائمة. هذا فضلاً عن أنّ هناك قلّة من تجار الجملة الذين يحتكرون السوق ويفرضون شروطاً غير عادلة للتبادل بحيث يتحمّل المزارعون كافة المخاطر ويجرّدون من أيّ قدرة حقيقية على التفاوض.

٣. المضاربات العقارية

في غياب فرص الاستثمار المنتج، يجري راهناً توظيف أموال المغتربين في المضاربة العقارية التي تؤدّي إلى رفع أسعار الأراضي إلى مستويات غير مقبولة وغير منطقية، وتشكّل عائقاً أمام الاستثمارات الإنتاجية المولّدة لفرص العمل.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إحياء وتنشيط اقتصاد القضاء عن طريق الزراعة باعتبارها رافعة أساسية وربطها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى الصناعية والتجارية والسياحية.

١. **تطوير الزراعة لتكون الرافعة الرئيسية للاقتصاد** وربطها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى

٢. **تطوير قطاع الصناعات الغذائية** لإنتاج قيمة مضافة وتوليد فرص عمل

٣. **تغيير المسارات التجارية باتجاه تسويق أكثر فعالية لمنتجات القضاء،** وتنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين

المهمة	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف على المدى المتوسط	المشاريع
تنشيط اقتصاد القضاء عبر تحويله إلى تجمّع متجانس من المؤسسات المتعددة القطاعات التي تعمل معاً وتشكّل جزءاً من رؤية اقتصادية مشتركة ومتكاملة تنتج قيمة مضافة وتخلق فرص العمل	تطوير الزراعة لتكون الرافعة الرئيسية للاقتصاد	إعادة توجيه الإنتاج الزراعي استناداً إلى قرائن علمية	AGRI ١ تأهيل المعهد اللبناني للبحوث الزراعية في صور وتوسيع نطاق عمله
			AGRI 2 توفير الاستشارة والتدريب حول المهارات الزراعية للمزارعين عموماً والمزارعين الشباب خصوصاً
			AGRI 3 تنويع الزراعات الساحلية
		تعزيز الموقع التفاوضي للمزارعين، وتوفير مراكز لتخزين منتجاتهم	AGRI ٤ إنشاء مراكز لتخزين وتوضيب وتبريد/ تخمير الحمضيات/الموزيتضمّن إمكانات إنتاج العصير
		تطوير وتوسيع قطاع الأسماك بالتنسيق مع نقابة صيّادي الأسماك	AGRI ٥ إنشاء مزرعة أسماك رائدة
		تطوير قطاع تربية المواشي في القضاء	AGRI ٦ إنشاء مزرعة رائدة لإنتاج الألبان واللحوم
	تطوير قطاع الصناعات الغذائية لإنتاج قيمة مضافة وتوليد فرص عمل	زيادة قابلية منتجات القضاء للتسويق	MANU ١ إنشاء معصرة حديثة للزيتون ومعمل للتعبئة والتغليف
			MANU ٢ تنسيق عمليات التعبئة والتغليف والتوزيع للعسل
		تكثيف تصنيع منتجات الألبان عبر الاستفادة من المزرعة التي سيتمّ إنشاؤها	MANU ٣ إنشاء معمل لتصنيع منتجات الألبان وربطه بمزرعة إنتاج الألبان
	تغيير الممارسات التجارية باتجاه تسويق أكثر فعالية لمنتجات القضاء	تعزيز صورة القضاء بوصفه "بستان لبنان"	TRADE ١ تطوير حملة تسويق وترويج للعلامة التجارية
		تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين	TRADE ٢ تنظيم السوق المحلّيّة (الحسبة)
			TRADE 3 توسيع دائرة أسواق المزارعين من أجل تجاوز الوسطاء
			TRADE 4 إنشاء "دار صور"

الهدف الاستراتيجي ١

تطوير الزراعة لتكون الرافعة الأساسية للاقتصاد

AGRI ١ تأهيل المعهد اللبناني للبحوث الزراعية في صور وتوسيع نطاق عمله

ويهدف هذا المشروع إلى توسيع نطاق عمل المعهد ليشمل ما يلي:

١. مركز متخصص بالزراعات والمحاصيل شبه الاستوائية يكرّس قضاء صور بوصفه مركز لبنان للخبرات في هذه الأنواع من الزراعات.

٢. مركز للتدريب يدعم مزارعي القضاء

٣. مختبر للأنسجة الزراعية يساهم في البحث والتطوير على صعيد التقنيات الزراعية

AGRI ٢ بناء القدرات والمهارات الزراعية لدى مزارعي القضاء

سوف يتولّى المعهد اللبناني للبحوث الزراعية الذي تمّ تأهيله وتمكينه هذه المهمّة التي تهدف إلى بناء قدرات مزارعي القضاء عموماً والمزارعين الشباب بشكلٍ خاص من خلال آليتين رئيسيتين:

١. إجراء دورات تدريب تطبيقية مصغّرة تهدف إلى بناء القدرات التقنية لمزارعي القضاء؛

٢. إرساء السبل لتوفير الاستشارة والتوعية على مدار السنة عبر النشرات الإعلامية والكتيبات وما إلى ذلك من وسائل.

AGRI ٣ تنويع الزراعات الساحلية

العمل بشكلٍ تدريجي وجزئي على استبدال الزراعات التقليدية كالحمضيات بالزراعات شبه الاستوائية التي يتزايد الطلب عليها في الأسواق المحلّية والوطنية؛ والتنسيق مع وزارة الزراعة من أجل زيادة الصادرات اللبنانية من هذه المحاصيل، وجعل القضاء مركزاً لإنتاجها.

AGRI ٤ إنشاء مراكز لتخزين وتوضيب وتبريد/ تخمير الحمضيات/الموز يتضمّن إمكانات إنتاج العصير

يهدف هذا المشروع بشكلٍ رئيسي إلى تعزيز الموقع التفاوضي لمزارعي الحمضيات والموز، وذلك عبر:

١. إتاحة المجال أمام المزارعين لتخزين منتجاتهم إلى حين تمكّنهم من الحصول على أسعار مقبولة ومرضية من تجّار الجملة؛

٢. زيادة سعر مبيع منتجاتهم عبر توضيبها وتغليفها

٣. خلق فرص عمل للشباب

AGRI ٥ إنشاء مزرعة أسماك رائدة

يأوي قضاء صور أنظف شاطىء ومياه البحر في البلاد، وهي تعدّ من بين الأصول الأساسية التي يمكن استغلالها بشكلٍ مسؤول بالتنسيق مع نقابة صيادي الأسماك، وذلك بهدف:

٤. زيادة إنتاج الأسماك في القضاء وخدمة الأسواق الوطنية التي تستورد راهناً الأسماك من بلدان الخليج؛

٥. ضمان استقرار مداخيل الصيادين عبر توفير مصدر دخل إضافي خلال مواسم الصيد الشحيحة.

AGRI ٦ إنشاء مزرعة رائدة لإنتاج الألبان واللحوم

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مزرعة نموذجية يمكن تطويرها أو استنساخها في حال نجاح التجربة. ويسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. استخدام الأراضي الواسعة غير المستغلّة في المناطق الداخلية جنوب القضاء
٢. الاستفادة من الطلب المتزايد على منتجات الألبان واللحوم
٣. خلق فرص عمل للشباب على مستوى القضاء

الهدف الاستراتيجي ٢

تطوير قطاع الصناعات الغذائية لإنتاج قيمة مضافة وتوليد فرص عمل

MANU ١ إنشاء معصرة للزيتون ومعمل للتعبئة والتغليف

يهدف هذا المشروع إلى زيادة القدرة التسويقية لصناعة زيت الزيتون من خلال إنتاج زيت عالي الجودة وذات قابلية على التسويق والتصدير، فضلاً عن وسم هذا الإنتاج بعلامة تجارية تميّزه عن باقي الزيوت. وينبغي أن يتلازم هذا المشروع مع بذل الجهود مع وزارة الزراعة كي تقوم بإرساء نظام لتصنيف زيت الزيتون وتحديد المواصفات وإصدار شهادات، وذلك للحدّ من منافسة أنواع زيت الزيتون الأقلّ جودة التي تكتسح الأسواق.

MANU ٢ تنسيق عمليات تعبئة وتغليف وتوزيع العسل

دعم الإتحاد الزراعي في تطوير استراتيجية لتسويق العسل المنتج في القضاء، بما يشمل العلامة التجارية الموحّدة وقنوات التوزيع. هذا فضلاً عن العمل على أن تصدر وزارة الزراعة نظام تصنيف وشهادات خاص بقطاع تربية النحل.

MANU ٣ إنشاء معمل لتصنيع منتجات الألبان وربطه بمزرعة إنتاج الألبان

الهدف الاستراتيجي ٣

تغيير الممارسات التجارية باتجاه تسويق أكثر فعالية لمنتجات القضاء

TRADE ١ تطوير حملة تسويق وترويج للعلامة التجارية

من أجل زيادة قابلية منتجاته على التسويق، يحتاج القضاء إلى تطوير هوية مميّزة لمنتجاته. ولهذا الغرض، سوف يتمّ الاستعانة باستشاريين وخبراء مختصّين للعمل إلى جانب الفعاليات المعنية في القضاء من أجل وضع استراتيجية تسويق خاصة بالقضاء بوصفه وجهة سياحية، ولمنتجاته الزراعية والغذائية. كما سوف يتمّ تطوير علامة تجارية موحّدة بغية التعريف بمنتجات القضاء وإبرازها.

TRADE ٢ تنظيم السوق المحلية (الحسبة)

من أجل تأمين المكان المناسب لتبادل السلع والبضائع في القضاء حيث يتمّ احترام معايير النظافة، وتكافؤ الفرص، والتبادل التجاري العادل، تحتاج بلدية صور، وبالتنسيق مع اتحاد بلديات القضاء وخبراء تقنيين، إلى تطوير إجراءات ملزمة لجميع المتعاملين في السوق المحلية (الحسبة).

TRADE ٣ توسيع دائرة أسواق المزارعين من إجل تجاوز الوسطاء

تاريخياً، دأبت منطقتا صور وبنت جبيل على تنظيم دورة من الأسواق الأسبوعية المحلية التي تتميّز بانتعاشها

وفعاليتها. ومن أجل زيادة فرص قيام علاقة مباشرة بين المزارع والمستهلك من دون الحاجة إلى وسيط، من المقترح زيادة عدد الأسواق الأسبوعية المحلية لتغطي كافة مناطق القضاء على مدار أيام الأسبوع، وذلك بهدف جذب السكان المقيمين في المناطق والأقضية القريبة (النبطية، بنت جبيل، الزهراني).

TRADE ٤ إنشاء "دار صور" وهو معرض دائم للمنتجات الزراعية المحلية وأنشطة السياحة الغذائية

ويهدف هذا المشروع إلى توفير منفذ دائم لمنتجات المزارعين في قضاء صور دون الحاجة إلى وسطاء. ويشتمل المعرض أيضاً على مركز لاختبار للمواصفات والتوضيب والتغليف الفوري، ومطعم سياحي، ومكتب تسويق وتصدير، ومركز تدريب للمزارعين والتعاونيات.

المشاريع ذات الأولوية المختارة

خلال إنجاز المهمّة الرابعة من مشروع إعداد خطة استراتيجية للتنمية المستدامة في قضاء صور، انتهى الفريق الاستشاري إلى إعداد مسودة الخطة الاستراتيجية التي شملت اقتراح عدد من المشاريع ضمن إطار كلّ مكوّن من المكوّنات الستة للاستراتيجية (الخطة البيضاء، خطة التحركات، الخطة الخضراء، الخطة الزرقاء، خطة التنمية الاقتصادية، خطة التماسك الاجتماعي). وبتاريخ ٣ آذار ٢٠١٥، عقد اجتماع مع اللجنة التسييرية للمشروع لمناقشة المشاريع المقترحة، تلاه ورشة عمل انعقدت بتاريخ ٧ نيسان ٢٠١٥. وقد شارك في ورشة العمل الأخيرة نحو ٤٠ فعالية من فعاليات القضاء، شملت رؤساء البلديات، وخبراء صحة، وممثلين عن مختلف الإدارات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية وأطراف أخرى مختلفة.

بعد عرض مفصّل لمحتوى الاستراتيجية من قبل الفريق الاستشاري، انعقدت ثلاث طاولات مستديرة توزّع عليها الحضور لتركيز النقاش حول الخطة البيضاء/خطة التحركات، والخطة الخضراء/الخطة الزرقاء، خطة التنمية الاقتصادية/خطة التماسك الاجتماعي. وأعقب ذلك مناقشة المشاريع المقترحة التي انتهت باختيار الفعاليات المشاركة المشاريع التي يرون أنّها ذات أولوية بالنسبة للقضاء.

ومن ثمّ تمّ تجميع المشاريع ذات الأولوية المختارة خلال ورشة العمل الأخيرة في حزم تتضّمن مشاريع مختلفة مستقاة من المكونات الستة الأساسية ولكنها تعمل معاً باتجاه تحقيق هدف مشترك. وهذه الحزم هي كالآتي: ١) تعزيز القدرات المؤسسية المحلية؛ ٢) الحفاظ على الحيّز العام وتعظيم استخداماته؛ ٣) تطوير إدارة النفايات الصلبة؛ ٤) الإدارة المجتمعية المحلية للموارد الطبيعية؛ ٥) الموازنة بين النموّ الحضري والحفاظ على المساحات الخضراء؛ ٦) تحسين فرص الوصول إلى الخدمات العامة؛ ٧) تشجيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومرفق بالتقرير ملفّ "إكسل" Excel لمخطط توضيحي يظهر عملية التجميع والمشاريع المختارة (المخطط التوضيحي ١).

وعلى الرغم من أنّ دفتر الشروط لهذا المشروع يدعو إلى اعتماد مقاربة تشاركية تشمل مداخلات وتعليقات تمثّل أكبر عدد ممكن من الفعاليات المحلية، فإنّ دفتر الشروط نفسه يربط التصديق على التقرير النهائي المسلّم بموافقة ممثّليْن عن إتحاد بلديات صور تمّ تعيينهم رسمياً من قبل رئيس الإتحاد. ولذلك، عقد اجتماع آخر للجنة التسييرية في مركز الإتحاد بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٥، أجرى خلاله ممثلا الاتحاد عدة تعديلات تناولت الأولويات المختارة خلال ورشة العمل، وذلك لاعتبارات عملية وتقنية. ومرفق بالتقرير ملف "إكسل" يتضمّن نسخة عن المخطط التوضيحي النهائي للمشاريع ذات الأولوية التي تمّ اختيارها بشكلٍ نهائي (المخطط التوضيحي ١).

وبمجرّد إنتهاء عملية اختيار المشاريع ذات الأولوية، تمّ إعداد ورقة مشروع لكلٍّ من هذه المشاريع على حدى. ويتمّ استعراض هذه الأوراق في ما تبقّى من التقرير.

1

تعزيز القدرات المؤسسية المحلية

- إنشاء مرصد صور للتنمية والبيئة (SEDO) **(CAP1)**
- تطوير قاعدة المعلومات وخدمة الخرائط الجغرافية في اتحاد بلديات صور **(3 PLANN)**
- وضع ميثاق لتطوير وإنفاذ توجّهات الخطة الاستراتيجية **(1 PLANN)**
- تعيين منسّق ثقافي لإغناء الحياة الثقافية في القضاء **(2 REC)**

رقم المشروع	CAP ١
العنوان	**إنشاء مرصد صور للبيئة والتنمية**
وصف المشروع	استناداً إلى التجربة الناجحة لمرصد طرابلس للبيئة والتنمية على مدى ١٥ عاماً، فإنّ من شأن إنشاء مرصد صور للبيئة والتنمية الإسهام في تنفيذ المهام التالية: رصد الوضع البيئي والإنمائي على مستوى القضاء من خلال متابعة اتجاهات بعض المؤشرات التي جرى تحديدها مسبقاً؛ تحديد المناطق الساخنة التي تتطلّب اهتماماً خاصاً؛ تعزيز قدرات اتحاد بلديات صور على مستوى التخطيط والإدارة؛ تطوير نظام معلومات جغرافية؛ تحليل المعلومات وعرضها من أجل تفعيل التواصل على المستوى العام؛ نشر وتبادل المعلومات التي تمّ جمعها. وسوف تشكّل هذه الوحدة النواة لدائرة التخطيط والتقانة المستقبلية المجهّزة بما يناسب من الكادرات البشرية (محققون ميدانيون، خبير في نظام المعلومات الجغرافية، خبير إحصائي، خبير بيئي)، والأدوات (نظام المعلومات الجغرافية، أجهزة الكومبيوتر، البرمجيات وغيرها)، والمتمكّنة سياسياً، بحيث تشكّل محركاً للتنمية على مستوى القضاء بقيادة أعضاء مجلس اتحاد بلديات صور.
الهدف	بناء قدرات إتحاد بلديات صور كي يكون بمثابة محرّك للتنمية
المدّة	سنتان
الميزانية	التجهيزات الأساسية: ٥٠،٠٠٠ د.أ.؛ الموظفون (موظفان بدوام كامل): ٥٠،٠٠٠ د.أ. تغطي مرحلة التنفيذ (سنتان)
مصادر التمويل	جهات مانحة دولية
منفّذ المشروع الرئيسي	إتحاد بلديات صور
الشركاء في التنفيذ	منظمة الأمم المتحدة للإسكان (UN - Habitat) وشركاء آخرون على استعداد للتوظيف في بناء قدرات إتحاد بلديات صور
المتطلبات	

رقم المشروع	PLANN ٣	
العنوان	تطوير قاعدة معلومات وخدمة الخرائط الجغرافية في اتحاد بلديات صور	
وصف المشروع	تضمين إتحاد بلديات صور خدمة التقانة الخرائطية المخصصة تحديداً لتجميع المعلومات وإنتاج خرائط موضوعاتية. وبالاعتماد على ميزانية التشغيل الخاصة بهذه الوحدة (تجديد أجهزة الكومبوتر، شراء البرامج، الفنيون المتخصصون...)، يمكن لكلّ بلدية مراجعتها أو الاستناد إليها من أجل: – جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمنطقة (بيانات اجتماعية وجيولوجية، وبيانات الإحصاء المركزي، والجيش، واليونيفل، إلخ)، – إعداد الخرائط، – تحديد المشاريع المحلية، – ملاءمة الخطط المحلية (الخطة التوجيهية، خطط البلديات) مع المواصفات الواردة في الخطة الاستراتيجية. وتشكّل هذه الوحدة الخطوة الأولى نحو إنشاء وتطوير أداة تقنية للمنطقة أكثر شمولية، مثل إنشاء هيئة متخصصة بالتخطيط العام. وبالإمكان تحويل المعلومات التي تمّ جمعها خلال إعداد "الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة في قضاء صور" إلى هذه الوحدة التقنية من أجل البدء في إنتاج الوثائق.	
الهدف	تطوير قدرات إتحاد بلديات صور في إدارة أراضيه، وتحديد التوجهات والاستثمارات ذات الأولوية	
المدّة	تنفيذ الإجراءات الإدارية : سنة واحدة	
الميزانية	الدعم التقني الأوّلي (أجهزة الكومبيوتر، التدريب...)	١٥٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	المركز الوطني للبحوث العلمية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مجلس الإنماء والإعمار	
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور	
الشركاء في التنفيذ	مجلس الإنماء والإعمار، معهد التخطيط الفرنسي مدعوماً بمؤسسات لامركزية، مؤسسة لا مركزية (الباكا PACA)	
المتطلبات	توظيف فنيين	

رقم المشروع	PLANN ١
العنوان	**وضع ميثاق لتطوير وإنفاذ توجّهات الخطة الاستراتيجية**
وصف المشروع	يهدف المشروع إلى تطبيق المبادىء الذي سبق بلورتها في الخطة الاستراتيجية للقضاء (المناطق التي ستجري فيها عمليات التمدين، حماية المناطق البحرية، المناطق المعرّضة للمخاطر...). ويمكن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وفقاً لثلاثة إجراءات مختلفة: ١. من خلال خطة العمل، بتنفيذ لائحة المشاريع المقترحة، أو مشاريع أخرى قد يتمّ اقتراحها في المستقبل ٢. من خلال خطط استعمالات الأراضي للمديرية العامّة للتنظيم المدني، متى تمّ التوافق بين مديرية التنظيم المدني واتحاد بلديات صور والبلديات على مراجعة خطط استعمالات الأراضي الموجودة أو وضع خطط جديدة. إلاّ أنّ العديد من البلديات تبدو غير متحمّسة لمثل هذا الإجراء في ما يتعلّق بأراضيها بسبب عدم مرونته. ٣. من خلال التوقيع على ميثاق (اتفاقية بين البلديات) من إعداد اتحاد بلديات صور، والذي بموجبه يتعهّد رؤساء البلديات باحترام مجموعة من الالتزامات. وسوف يساهم هذا الميثاق المستند إلى المصادقة على الخطة الاستراتيجية في تطوير رؤية مشتركة للبلديات الموقّعة. كما سوف يتضمّن التوصيات التي ينبغي إدراجها في استراتيجياتها البلدية (حماية الإرث الثقافي والطبيعي، حماية الأراضي الزراعية، تطوير خدمات وبنى تحتية مشتركة بين البلديات، تنفيذ مشاريع كبيرة، المناطق التي لا يجوز البناء عليها...). إنّ تجربة المواثيق المعقودة في فرنسا(COUNTRY CHARTERS) كأداة لتوصيات بلدية مشتركة، تعطي صورة واضحة عن فكرة عقد ميثاق بين بلديات قضاء صور. وقد نجحت بلديات المتن الأعلى في جبل لبنان في عقد ميثاق بين البلديات بالتعاون مع وكالة التنظيم المدني والإقليمي في منطقة إيل دو فرانس(IAURIF). وأخيراً، وبالاستناد إلى تطوّر التشريعات الوطنية، من شأن الجوانب التنظيمية (ارتفاع المباني، تنظيم الأبنية بما يتلاءم مع مسار الطريق، تحديد المساحات الخضراء...) أن تشكّل موضوعاً لوثيقة تخطيط وسيطة ينبغي أن تصادق عليها المديرية العامة للتنظيم المدني.
الهدف	تعزيز الكفاءات على المستوى المحلّي وتطوير مهارات التخطيط لدى إتحاد بلديات صور. بلورة رؤية وتنفيذ إجراءات تعود بالفائدة على المنطقة.
المدّة	تنفيذ الإجراءات الإدارية : فوراً
الميزانية	الدراسة التقنية: ٢٠٠،٠٠٠ دولار أميريكي
مصادر التمويل	الجهات المانحة الدّولية، الدولة اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور
الشركاء في التنفيذ	إتحاد بلديات صور، مجلس الإنماء والإعمار، مؤسسات لامركزية (الباكا PACA، على سبيل المثال)
المتطلبات	مصادقة البلديات على عناصر التشخيص والمسائل التي تناولها

رقم المشروع	REC 2
العنوان	**تعيين منسّق ثقافي لإغناء الحياة الثقافية على مستوى القضاء**
وصف المشروع	تعيين منسّق ثقافي تكون مهمته جذب الأحداث الثقافية إلى صور كالمسرحيات التي تعرض في بيروت ومدن أخرى، والفرق الموسيقية المحلية، ومهرجانات الأفلام السينمائية، وغيرها من الأحداث. هذا بالإضافة إلى إمكانية تنظيم "الإقامات الفنية" حيث تستضيف بلدات ومدن القضاء فنانين يعملون في مجالات مختلفة لإنتاج وتطوير أعمال فنّية متنوّعة ذات صلة بمنطقة صور.
الهدف	إغناء الحياة الثقافية في القضاء وخلق فرص للتواصل والتفاعل بين سكان القضاء وشبابه
المدّة	٦ أشهر
الميزانية	تغطية رواتب المنسّق لمدة ٥ سنوات: ٩٠،٠٠٠ دولار أميريكي
مصادر التمويل	جهات مانحة دولية
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور
الشركاء في التنفيذ	
المتطلبات	البحث عن مرشّح ذي خبرة وطيدة في تنظيم وتنسيق الأحداث والاحتفالات

2

المحافظة على المساحات الخضراء وتعظيم استخداماتها

- تطوير المساحات العامة والتجيزات الحضرية والإنارة العامة، لا سيّما في قلب البلدات المحيطة بمدينة صور **(URBAN 1)**
- تحديد مسار "درب صور الساحلي" **(ECO 3)**
- إعداد دليل مرجعي للبلديات تحدّد من خلاله أفضل الممارسات للتدخلات على مستوى الحيّز العام **(PLANN 2)**
- إنشاء "ملتقى صور"، مجمّع ثقافي ورياضي لجميع فئات الشباب المقيمة في القضاء **(REC 1)**
- إنشاء حديقتين عامتين في المناطق الداخلية للقضاء **(REC 3)**
- إنشاء منتزه عام جديد على الأراضي العامة في الجزء الجنوبي من مدينة صور **(REC 4)**
- إعداد وتنفيذ خطة شاملة للنقل العام في مدينة صور **(CITYTRANS 1)**

رقم المشروع	URBAN ١	
العنوان	**تحسين وتعزيز المساحات العامة والتجهيزات الحضرية والإنارة العامة، لا سيّما في قلب البلدات المحيطة بمدينة صور**	
وصف المشروع	يقترح المشروع تحسين الحيّز العام داخل المدن الأربعة التي تمّ تحديدها في محيط مدينة صور (العبّاسية، معركة، جويّا، قانا). ويرتكز هذا المشروع إلى الميثاق المتعلق بالمساحات العامّة الذي تمّ تطويره ضمن المشروع PLANN 2. وتشمل التحسينات المقترحة ما يلي: – إحداث بيئة صديقة للمشاة في الشارع أو الميدان التجاري المركزي (تصميم وتنظيم الأرصفة، والمناطق المغروسة بالأشجاروالنباتات، ومواقف السيارات) – إنشاء المساحات المتعدّدة الوظائف (الأسواق، الملاعب، الباحات) – تأهيل وسط المدينة القديم (الأزقة والممرات، محيط المقبرة، باحة المسجد، الحديقة العامة، خزّان المياه القديم، المناطق المحيطة بالمدرسة الرسمية....) – تطوير أنشطة جديدة – إيلاء الإهتمام الخاص للتدخلات على مستوى المناظر الطبيعية مشاريع التأهيل المقترحة بالنسبة للبلديات الأربع: – العبّاسية: الشارع في وسط المدينة التجاري، الأماكن العامّة في محيط المقبرة، الأزقة والشوارع الضيقة (الكلفة التقديرية: ٢،٥ مليون دولار أميركي) – معركة: الشارع في وسط المدينة التجاري، الميدان الرئيسي في وسط المدينة (خزان المياه القديم)، الساحات الصغيرة في وسط المدينة القديم، الشوارع التي تربط هذه الساحات بالطريق إلى الضريح (الكلفة التقديرية: ٢ مليون دولار أميركي) – جويّا: الشارع في وسط المدينة التجاري، الطريق الذي يمّر عبر المقبرة، شبكة الأزقّة في المدينة القديمة، الحديقة العامة، المناظر الطبيعية في الوادي (الكلفة التقديرية: ٢ ميون دولار أميركي) – قانا: الشارع في وسط المدينة التجاري، الأماكن المحيطة بالجامع والكنيسة، الأزقة الدائرية في المدينة القديمة، موقع متعدّد الوظائف والاستعمالات (الكلفة التقديرية: ٣،٥ مليون دولار أميركي)	
الهدف	تعزيز جاذبية المدن التي تدور في فلك مدينة صور، وتحسين نوعية الحيّز العام، وتطوير الهوية المحلية	
المدّة	الدراسة التقنية: سنة	تنفيذ الإجراءات الإدارية: سنتان
الميزانية	الدراسة التقنية: ١٠%	تنفيذ خطة الإدارة: ١٠ مليون دولار أميركي (المشاريع في المدن الأربعة)
مصادر التمويل	الجهات المانحة الدّولية، مجلس الإنماء والإعمار، البلديات	
المنفّذ الرئيسي	المدن الأربع المحيطة بمدينة صور (العبّاسية، معركة، جويّا، قانا)	
الشركاء في التنفيذ	إتحاد بلديات صور	
المتطلبات		

رقم المشروع	PLANN ٢	
العنوان	**إعداد دليل مرجعي للبلديات تحدّد من خلاله أفضل الممارسات للتدخلات على مستوى الحيّز العام.**	
وصف المشروع	يهدف هذا المشروع إلى إعداد دليل مرجعي يتعلّق بتصميم المساحات العامّة وإدارتها، وذلك من أجل تشجيع التطوير النوعي للحيّز العام في كافة أنحاء القضاء. وسوف يتضمّن هذا "الدليل المساعد" لائحة شاملة من الممارسات الفضلى في تنفيذ المشاريع المدينية وتلك ذات الصلة بالمشهد الطبيعي. ويتضمّن الدليل المرجعي نماذج لمشاريع بحسب النوع (الشوارع التجارية، الأماكن العامة التي تتضمّن ملاعب أو أسواقاً، مواقف السيارات، الإنارة العامة، اللوازم والتجهيزات الحضرية، والإشارات واللافتات....)، يمكن تفصيل البعض منها لمساعدة البلديات على تصميم الأماكن والمساحات العامة التي تمّ تحديدها (المقاييس والأحجام، نوع النباتات، لوازم الشوارع...). – وسوف يساهم هذا المشروع في تطوير هوية بصرية للقضاء. – وسوف يسعى إلى إشراك الصناعات الحرفية الصغيرة في تصميم وإنتاج التجهيزات اللازمة (المقاعد، المواد الخاصة بالأرصفة، الإشارات واللافتات، الأشجار...) – كما يمكن أن يكون جزءاً من مسار تخطيطي (غرافيك) أوسع ذي صلة باستراتيجية التواصل لإتحاد بلديات صور (الشعار، العلامة..) وبالإمكان الأخذ بعين الاعتبار الخطوات التالية خلال إعداد هذا الدليل: – التشخيص وتجميع المعلومات – إعداد اللائحة – موقع المشروع الرائد على اعتبار أنّ هذا النوع من الوثائق يشكّل جزءاً هاماً من استراتيجيات المناطق، فقد تمّ تطوير مثل هذه الوثيقة لبلديات المناطق المدينية المحيطة بمدينة ليون الفرنسية : مدينة ليون الكبرى.	
الهدف	تطوير الهوية البصرية للقضاء، والحفاظ على رؤية مشتركة للبلديات الأعضاء في إتحاد بلديات صور، وتطوير المهارات التسويقية لإتحاد بلديات صور	
المدّة	الدراسة التقنية: ٦ أشهر	تنفيذ الإجراءات الإدارية: سنتان
الميزانية	الدراسة التقنية: ١٠%	تنفيذ خطة الإدارة: ٣٠٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	اتحاد بلديات صور	
المنفّذ الرئيسي	اتحاد بلديات صور، البلديات	
الشركاء في التنفيذ	مؤسسة لامركزية (PACA)، جامعة	
المتطلبات		

رقم المشروع	ECO ٣	
العنوان	**تحديد مسار "درب صور الساحلي"**	
وصف المشروع	إنّ "درب الساحل" هو ممرّ ساحلي متواصل يوفّر للزوار محبي رياضة المشي في الطبيعة تجربة فريدة من نوعها من السير على الأقدام بالقرب من البحر. وهو مصممّ بحيث يُفسح المجال أمام الراغبين من السياح والزوار للتمتّع بالمناظر الطبيعية الخلابة التي تتميّز بها منطقة ساحل صور. وسوف يمتدّ "درب الساحل" على طول خط السكة الحديدية بين صور والناقورة بموازاة الشريط الساحلي لمسافة ٢٥ كلم تقريباً. كما سوف يربط بين المعالم والمواقع الطبيعية والتاريخية كافة (محمية شاطىء صور الطبيعية، مدينة صور القديمة، برك رأس العين، شاطىء المنصوري، وغيرها). وسوف يحتضن "درب الساحل"، أيضاً، مجموعة متنوّعة من الخدمات الإضافية كبيوت الضيافة وغيرها. ومن شأن هذا المشروع تطوير خارطة للسياحة البيئية في صور تظهر النقاط الرئيسية والبارزة على الأرض(المسارات والدروب، المحميات الطبيعية، المعالم والمواقع)، وفي البحر (الآثار والأنواع البحرية)، فضلاً عن خدمات الإقامة والمبيت.	
الهدف	تشجيع السياحة البيئية في قضاء صور والعمل على تحقيق استدامتها.	
المدّة	الدراسة التقنية: سنة	تحديد مسار الدرب واختباره: سنة
الميزانية التقديرية	الدراسة التقنية: ١٠٠،٠٠٠ دولار أميركي	تنفيذ مشروع "درب صور الساحلي": نصف مليون إلى مليون دولار أميركي
مصادر التمويل	الجهات المانحة الدّولية	
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور والبلديات الموجودة على امتداد "درب صورالساحلي"	
الشركاء في التنفيذ	وزارة البيئة، لجنة "محمية شاطىء صور الطبيعية" المعيّنة وفريق الإدارة، المنظمات الأهلية، مؤسسة استشارات بيئية	
المتطلبات	١. موافقة وزارة الأشغال العامّة والنقل من خلال مرسوم صادر عن مجلس الوزراء ٢. موافقة البلديات المحلية والقبول العام بمشروع "درب صور الساحلية"	

رقم المشروع	REC ١	
العنوان	**إنشاء "ملتقى صور"، مجمّع ثقافي رياضي للشباب المقيم في قضاء صور**	
" **وصف المشروع**	يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وتطوير حيّز عام مغلق أو في الهواء الطلق متاح أمام جميع المقيمين في القضاء، ويستضيف المناسبات والاحتفالات الرياضية والثقافية كالحفلات الموسيقية والمسرحيات والأفلام. وهو سوف يشكّل، أيضاً، منبراً لمؤسسات وشركات تجارية محلية من خلال فسح المجال أمامها لتشغيل أكشاك بيع في الموقع.	
الهدف	تزويد الشباب بمساحة للبحث، والدراسة، والتسلية، والترفيه، واالتواصل في ما بينهم	
المدة	سنتان	
الميزانية	الدراسة التقنية: ١٠%	٦٠٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	٥٠% من الجهات المانحة الدّولية، وما يوازيها من مؤسسات ومانحين محليين	
المنفّذ الرئيسي	مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع إتحاد بلديات صور	
ء **لشركاء في التنفيذ**	سوف يدير الملتقى، في وقت لاحق، لجنة تضمّ الفعاليات الرئيسية في القضاء (إتحاد بلديات صور، هيئات سياسية، هيئات دينية، مؤسسات تجارية وغيرها)	
المتطلبات	تأمين التمويل اللازم والمساحة المطلوبة من الأراضي العامّة المتوفّرة في الجزء الجنوبي من مدينة صور	

رقم المشروع	REC ٣	
العنوان	**إنشاء حديقتين عامتين في المناطق الداخلية للقضاء**	
وصف المشروع	نظراً إلى تركّز فرص الترفيه الجماعي في مدينة صور الكبرى دون غيرها من المناطق، لا بدّ من استحداث حديقة أو حديقتين ترفيهيتين في المناطق الداخلية للقضاء من إجل توفير فرص اللهو واللعب لأطفال هذه المناطق. وبالتالي، ينبغي تخصيص الأموال لإنشاء مثل هذه الحدائق وتجهيزها بالمعدات الآمنة (أراجيح، زحليقات، وغير ذلك). كما ينبغي تموضعها في البلديات القادرة، في المستقبل المنظور، على تحمّل مسؤولية صيانتها والمحافظة عليها.	
الهدف	توفير فرص التسلية والترفيه للفئات الشابة المقيمة في المناطق الداخلية للقضاء (في الجزء الشرقي والجزء الجنوبي)	
المدّة	الدراسة التقنية: ٦ أشهر	مدة التنفيذ: سنة
الميزانية	الدراسة التقنية: ١٠%	٤٥٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	جهات مانحة دوليّة	
المنفّذ الرئيسي	اتحاد بلديات صور	
الشركاء في التنفيذ		
المتطلبات	اختيار المواقع وتأمين المساحات اللازمة من الأراضي العامة أو الأراضي الخاصة الممنوحة للمشروع	

رقم المشروع	REC ٤	
العنوان	**إنشاء منتزه عام جديد على الأراضي العامة في الجزء الجنوبي من مدينة صور**	
وصف المشروع	يشكّل الجزء الجنوبي من مدينة صور نقطة تلاقي بين ثلاث هويات مشهدية طبيعية بارزة تميّز القضاء (المحمية الطبيعية، الحزام الأخضر، والشاطىء الرملي). وإنّ وجود نحو ١٢ هكتاراً من الأراضي العامّة بالقرب من الحديقة القائمة حالياً (١٦ هكتاراً)، يدعو إلى إعادة التفكير بهذا الحيّز. ومن المقترح: – تجديد الحديقة العامّة الموجودة (ملاعب، درب خاص لممارسة رياضة المشي ...) – توسيع الحديقة بما يوازي ٤ هكتارات من الأراضي الواقعة بين المباني العامة (الجامعة اللبنانية، المدارس...) – وضع خطة توجيهية شاملة لمجمل الأراضي العامّة المجاورة للحديقة تهدف إلى الحفاظ على طابع الموقع من حيث المناظر الطبيعية (الحزام الأخضر، إطلالة البحر، وسهولة الوصول من الطريق الساحلي، الأشجار الموجودة...)، مع وضع التخطيط الملائم للبنية المدينية للمنطقة المخصصة للمرافق العامّة (سوق الجملة، الجامعة اللبنانية،...) لكي تكون قادرة على استيعاب المزيد من الخدمات والمرافق (المركز الاجتماعي الذي تديره مؤسسة الإمام موسى الصدر، وحدة الخدمات التقنية التابعة لاتحاد بلديات صور، مركز القائمقائمية الذي سيتمّ نقله من مبنى السراي (السجن، المكاتب،...).	
الهدف	تعزيز الروابط بين مكوّنات المناظر الطبيعية الثلاث الرئيسية في القضاء: الشاطىء الرملي الواسع والحزام الأخضر والمحمية الطبيعية؛ وتوفير الحيّز العام لجميع سكان القضاء للتلاقي والتفاعل وممارسة الرياضة والاسترخاء واللعب.	
المدة	الدراسة التقنية: سنة	تنفيذ الإجراءات الإدارية: سنتان
الميزانية	الدراسة التقنية: ١٠%	تنفيذ خطة الإدارة: ٢،٥٠٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	جهات مانحة دولية	
المنفّذ الرئيسي	اتحاد بلديات صور وبلدية مدينة صور	
الشركاء في التنفيذ	إتحاد بلديات صور، الجامعة اللبنانية، وما إلى ذلك.	
المتطلبات		

رقم المشروع	1 CITYTRANS
العنوان	**خطة التحركات في مدينة صور**
وصف المشروع	إعداد وتنفيذ خطة شاملة للتحركات الحضرية في مدينة صور، بما يشمل: – سياسة شاملة لمواقف السيارات، – مخطط لتدفق المركبات، – الأسس لشبكة الحافلات المستقبلية، – خطّة متكاملة لسير الدراجات، بما في ذلك مواقف خاصة بالدرّاجات – خطة للمشاة تشتمل على إجراءات السلامة والراحة والتعليمات الخاصة بهم
الهدف	تحسين شبكة الطرقات في مدينة صور بما يتلاءم مع انسيابية الحركة المرورية، وتنفيذ خطة النقل المشترك، وتشجيع المشاة والدرّاجين.
المدّة	١٢ شهراً لإنجاز الدراسات، ٥ سنوات للتنفيذ يليها تحديث الخطة
الميزانية	الدراسات من ٥٠،٠٠٠ إلى ١٠٠،٠٠٠ دولار أميركي + مسوحات ميدانية + مشاريع
مصادر التمويل	يجري تحديدها لاحقاً
المنفّذ الرئيسي	بلدية صور
الشركاء في التنفيذ	إتحاد بلديات صور، مشروع الإرث الثقافي والتنمية المُدُنية CHUD
المتطلبات	تعزيز الكفاءات التقنية والفنية في بلدية صور

3

تحسين إدارة النفايات الصلبة

- إعداد "خطة إدارة متكاملة للنفايات الصلبة" في قضاء صور **(WASTE 1)**

رقم المشروع	1 WASTE	
العنوان	**خطة إدارة متكاملة للنفيات الصلبة في قضاء صور**	
وصف المشروع	ينبغي على الخطة دراسة ممارسات إدارة النفايات القائمة راهناً، وأنواع النفايات التي تنتجها جميع بلدات وقرى القضاء وتحديد أحجامها. كما ينبغي أن تشمل الخطّة، التي سوف تعدّها مؤسسة متخصصة بالاستشارات البيئية، ما يلي: (١) إجراء تحليل أساسي يتناول نوعية وحجم النفايات المنتجة، جمع النفايات ونقلها، معالجة النفايات وطرق التخلّص منها بحسب النوع (نفايات بلدية، أو ذات نوعية محدّدة، أو خطرة، ....) (٢) المتطلبات القانونية والمؤسسية (٣) وضع برامج وحملات توعية لمكافحة رمي النفايات وتخفيض أحجامها (٤) تحديد مستلزمات جمع وتخزين النفايات (بما في ذلك جدوى إنشاء محطات لنقل النفايات) (٥) تحديد مستلزمات أخرى تتعلّق بالبنية التحتية (٦) تحديد مستلزمات معالجة النفايات (بما في ذلك مصير محطة عين بعال) (٧) تحديد مستلزمات التخلّص من النفايات (بما في ذلك مصير مكب رأس العين العشوائي) (٨) تحديد النفقات الترسملية والتشغيلية لمكوّنات الخطة، بما في ذلك استرداد التكاليف (٩) تحديد الجدول الزمني لمهل التنفيذ ويجب أن تأخذ الخطة بعين الاعتبار القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء: القرار رقم ٥٥ بتاريخ ٢٠١٠/٩/١، القرار رقم 46 بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠، القرار رقم ٩٩ بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٢٢ *، القرار رقم (١) بتاريخ 2015/12/01. *الموافقة على تحويل الأموال من الحكومة اللبنانية إلى مجلس الإنماء والإعمار لتمويل مشاريع في لبنان، بما في ذلك مصادرة أراضي مكبّ رأس العين لإنشاء مطمر صحي في وقت لاحق.	
الهدف	تهدف خطة الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في قضاء صور إلى جمع ومعالجة والتخلص من النفايات الصلبة المنتجة داخل قضاء على نحو مرضٍ بيئياً واجتماعياً باستخدام الوسائل المتاحة الأنجع اقتصادياً.	
المدّة	الدراسة التقنية: سنة	تنفيذ الخطة: من سنة إلى خمس سنوات
الميزانية	الدراسة التقنية: ١٠٠،٠٠٠ إلى ٢٠٠،٠٠٠ دولار أميركي	تنفيذ الخطة: ١٠ مليون إلى ١٥ مليون دولار أميركي
مصادر التمويل	الجهات المانحة الدّولية، الحكومة اللبنانية، الصندوق البلدي المستقلّ	
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور والبلديات	
الشركاء في التنفيذ	مجلس الإنماء والإعمار، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، المنظمات والهيئات الأهلية المحليّة	
المتطلبات	قرار من الاتحاد، الموافقة على الدراسة الأوّلية وتقييم الأثر البيئي، الاستملاكات	

4

إدارة المجتمع المحلي للموارد الطبيعية

- إعادة تأهيل القناة وطواحين المياه القديمة في رأس العين وضمان استدامتها **(WATER 3)**
- تحديث خطة إدارة "محمية شاطىء صور الطبيعية" (تمّ إعدادها في العام 2005) **(ECO 1)**
- التنسيق مع المدارس المحليّة لإشراك التلامذة في الأنشطة التطوّعية من أجل زيادة انخراط الشباب في الحفاظ على الأصول الطبيعية التي يتميّز بها القضاء **(REC 5)**

رقم المشروع	WATER 3	
العنوان	**إعادة تأهيل القناة وطواحين المياه القديمة في رأس العين وضمان حمايتها واستدامتها**	
وصف المشروع	تشكّل المياه الجوفية العذبة لينابيع وبرك رأس العين أحد الموارد المائية الثمينة التي يتمتّع بها قضاء صور. ويعاني هذا الموقع من الإهمال ويحتاج إلى إعادة تأهيل لضمان حمايته واستدامته.	
الهدف	يهدف هذا المشروع إلى تثمين وإبراز أهمية حوض مياه رأس العين والقناة القديمة لضمان حمايتها واستدامتها، وتشجيع السياحة البيئية.	
المدة	الدراسة التقنية: سنة	تنفيذ خطة إعادة التأهيل : من سنة إلى ٣ سنوات
الميزانية	الدراسة التقنية: ٥٠،٠٠٠ إلى ١٠٠،٠٠٠ دولار أميركي	تنفيذ خطة إعادة التأهيل: ٥٠٠،٠٠٠ – مليون دولار أميركي
مصادر التمويل	جهات مانحة دوليّة، الحكومة اللبنانية	
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور، بلدية دير قانون– رأس العين	
الشركاء في التنفيذ	المنظمات الأهلية المحلية، المديرية العامّة للأثار	
المتطلبات	دراسة ميدانية للموقع	

رقم المشروع	ECO 1	
العنوان	**تحديث خطة إدارة "محمية شاطىء صور الطبيعية" القائمة حالياً**	
وصف المشروع	لم يجر تطوير أو تحديث الخطة الحالية لإدارة محمية شاطىء صور الطبيعية منذ تمّ وضعها في العام ٢٠٠٥. ولذا، تبرز الحاجة إلى وضع خطة إدارة جديدة بما يتوافق مع الاتفاقات والالتزامات الدولية (اتفاقية المحافظة على التنوّع البيولوجي(CBD)، اتفاقية حماية الطيور المائية الأفرو–أوراسية المهاجرة (AEWA)، الاتفاقية المتعلّقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية –رامسار)، وتحدّد بوضوح احتياجات ومتطلبات إدارة المحمية. وفي ما يلي بعض المسائل الإدارية والتقنية التي ينبغي تطويرها: – إجراء تقييم للوضع الراهن، وتحديد المسائل والخيارات التي من شأنها التأثير على المحمية – مراجعة وتحديث الأهداف الطويلة الأجل المتعلّقة بالحفاظ على المحمية وحمايتها – وضع الاستراتيجيات والإجراءات الإدارية الملائمة لتحقيق هذه الأهداف – توصيف المحمية وشرح كيفية إدارتها والأسباب الموجبة – توصيف أدوار ومسؤوليات فريق الإدارة – اقتراح استراتيجية للتسويق وخطة عمل لتحقيق الاستدامة المالية وتحتاج الخطة إلى موافقة وزارة البيئة، ويمكن استخدامها لدعم المحمية في الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها.	
الهدف	تشجيع ودعم السياحة البيئية في قضاء صور	
المدّة	الدراسة التقنية: سنة	تنفيذ الإجراءات الإدارية: ٥ سنوات (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)
الميزانية التقديرية	الدراسة التقنية: ٥٠،٠٠٠ إلى ١٠٠،٠٠٠ دولار أميركي	تنفيذ خطة الإدارة: مليون إلى مليون ونصف دولار أميركي
مصادر التمويل	الجهات المانحة الدّولية، الحكومة اللبنانية (عبر وزارة البيئة)، بلدية صور	
المنفّذ الرئيسي	وزارة البيئة، لجنة المحمية المعيّنة، الفريق الإداري للمحمية	
الشركاء في التنفيذ	بلدية صور ، المنظمات الأهلية المحلّية، مؤسسة للاستشارات البيئية	
المتطلّبات	إصدار قرار من قبل لجنة المحمية المعيّنة	

رقم المشروع	REC 5
العنوان	**التنسيق مع المدارس المحليّة لإشراك التلامذة في الأنشطة التطوّعية من أجل زيادة انخراط الشباب في الحفاظ على الأصول الطبيعية التي يتميّز بها القضاء**
وصف المشروع	تطوير برنامج للأنشطة التطوّعية المدرسية بالتنسيق مع مدارس القضاء (حملات تنظيف الشواطىء، الأنشطة التفاعلية لمكافحة رمي النفايات، الغطس، زيارة المواقع الأثرية، التوعية حول الزراعة، وغير ذلك من الأنشطة). ويمكن أن تشكّل هذه الإجراءات أو الأنشطة إحدى مهام المنسق الثقافي المعيّن (REC 2)
الهدف	رفع مستوى الوعي لدى الشباب على المستويين الاجتماعي والبيئي من خلال توفير التدريب وفرص الخدمة الاجتماعية
المدّة	ستة أشهر لإعداد البرنامج الأوّلي
الميزانية	راتب المنسّق الثقافي الذي سبق وحدّدت له الميزانية في المشروع رقم REC 2
مصادر التمويل	سبق وحدّد مصدر التمويل في المشروع رقم REC 2
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور
الشركاء في التنفيذ	
المتطلّبات	

5

المواءمة بين النموّ العمراني الحضري والمساحات الخضراء

- إنشاء "مناطق حمى طبيعية على الساحل الجنوبي لصور"، التي أوصت بها الخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، وتصنيف مناطق طبيعية أخرى **(GREEN 1& GREEN 2)**
- إطلاق عملية إفراز الأراضي العامّة لزيادة العروض السكنية ذات التكلفة المقبولة **(URBAN 2)**
- إنفاذ أنماط مستدامة من شواطىء السباحة والمنتجعات "الخضراء" المرتبطة بالقرى الساحلية **(COAST 1)**
- تطوير نظام فعّال للنقل العام المشترك بقيادة السلطات المحلية، وتطوير خدمات النقل العام في المناطق **(PUBTRANS 2)**

رقم المشروع	GREEN 1
العنوان	**إنشاء "مناطق حمى طبيعية على الساحل الجنوبي لصور"**
وصف المشروع	أوصت الخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية في الشق المتعلّق بقضاء صور بإنشاء مناطق حمى (مرسوم رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٩/٢٣٦٦. ومن شأن هذه الحمى المقترحة المساهمة في الحفاظ على شواطىء صور البكر ومواقع طبيعية أخرى كالناقورة، واسكندرونة، والمنصوري، والقليلة، والعزّية، وصور... ويتطلّب مثل هذا المشروع مشاركة وتعاون العديد من الفعاليات، بما في ذلك البلديات (الناقورة، إسكندرونة، المنصوري، القليلة، ،العزّية، صور، وغيرها من البلديات)، ومجموعات الأعمال، ومجموعات المزارعين، ومرافق المياه والطاقة. وسوف يكون لهذه الحمى مجموعة خاصة بها من الأهداف الإدارية، وسوف تساعد على التوفيق بين أهداف التنمية والحفاظ على الأصول الطبيعية لقضاء صور.
الهدف	تطوير وتعزيز التوجيهات البيئية للتأثير على عملية البناء في المناطق الحضرية، وعلى الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن حماية البيئة الطبيعية
المدّة	الدراسة التقنية: سنة
الميزانية التقديرية	الدراسة التقنية: ١٥٠،٠٠٠ إلى ٢٠٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	جهات مانحة دوليّة
المنفّذ الرئيسي	وزارة البيئة، إتحاد بلديات صور والبلديات الواقعة على تخوم الحمى الطبيعية
الشركاء في التنفيذ	المنظمات الأهلية المحلية
المتطلبات	(١) موافقة إتحاد بلديات صور والبلديات المحلية على إنشاء "مناطق حمى طبيعية على الساحل الجنوبي لصور" (٢) تقديم قرار الموافقة هذا مع الخرائط إلى وزارة البيئة للحصول على الموافقة (٣) ينبغي على إتحاد بلديات صور والبلديات المشاركة تأليف "لجنة مناطق الحمى" لإعداد "ميثاق الأراضي" Charte de Territoire بالتعاون مع الأطراف المعنية (٤) بعد الإنتهاء من إعداد الميثاق والموافقة على صيغته النهائية، سوف يعرض على وزارة البيئة لدعم طلب إنشاء الحمى الطبيعية (٥) بعد التشاور مع الوزارات المعنية (الزراعة، الطاقة والمياه، النقل، وغيرها)، سوف تقوم وزارة البيئة بعرض طلب إنشاء الحمى على مجلس الوزراء للمصادقة عليه بموجب مرسوم (٦) وبعد مصادقة مجلس الوزراء، تحتاج وزارة البيئة إلى تأليف لجنة تسييرية (ويمكن أن تكون اللجنة المحلية) تتمتّع بالاستقلال الإداري والمالي (بموجب المرسوم المتعلّق بإنشاء الحمى)

رقم المشروع	2 GREEN
العنوان	**إجراء الدراسات الفنية المتعلّقة بتصنيف المواقع الطبيعية البارزة في قضاء صور**
وصف المشروع	**(١) إنشاء محمية الناقورة البحرية التي أوصت بها وزارة البيئة والإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة IUCN** (استناداً إلى الاستراتيجية الوطنية للمحميات البحرية للعام ٢٠١٢) يشكّل إنشاء مناطق حمى بحرية إحدى الاستراتيجيات الإدارية الأساسية لمعالجة مسائل عدة من شأنها التأثير على النظم البيئية والموارد الشواطئية والبحرية. ومن شأن إنشاء هذه المناطق وإدارتها بشكلٍ سليم الحفاظ على الموارد الطبيعية و/أو الثقافية وحمايتها. وقد تمّ اختيار الناقورة لإنشاء محمية بحرية لأهميتها من ناحية النظم البيئية والتنوّع البيولوجي. **(٢) تصنيف موقعي شيور رأس البياضة وينابيع وبرك رأس العين كمواقع طبيعية محمية من قبل وزارة البيئة** بإمكان وزارة البيئة، بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني، حماية المواقع الطبيعية البارزة والمتميّزة في قضاءصور عبر إصدار قرارات وزارية تحدّد المواصفات والمعايير لتراخيص البناء وتشغيل المرافق الخدمية في دائرة تبعد نحو ٥٠٠ متر عن المواقع المحمية (إنشاء منطقة عازلة).
الهدف	حماية المناظر والمواقع الطبيعية الفريدة والمتميّزة
المدّة	الدراسات الفنية: ٦ أشهر
الميزانية التقديرية	الدراسات الفنيّة: ١٠٠،٠٠٠ إلى ١٥٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	الجهات المانحة الدّولية
المنفّذ الرئيسي	وزارة البيئة، بلدية الناقورة في ما يتعلّق بإنشاء المحمية البحرية، بلدية إسكندرونة في ما يتعلّق بتصنيف شيور رأس البياضة، بلدية صور في ما يتعلّق بينابيع وبرك رأس العين
الشركاء في التنفيذ	المنظمات الأهلية المحلية، مالكي الأراضي التي ستطالها هذه المشاريع
المتطلبات	(١) موافقة البلديات المحليّة وإتحاد بلديات صو على التصنيفات (٢) إعداد ملف يتضمّن القرارات، والوثائق والخرائط العقارية، والأسباب الملزمة (٣) عرض الملّف على وزارة البيئة للحصول على موافقتها (٤) ينبغي على وزارة البيئة التشاور مع الوزارات الأخرى (الزراعة،الطاقة والمياه، النقل، وغيرها) حول مناطق الحمى المقترحة، ومن ثمّ عرضها على مجلس الوزراء (٥) موافقة مجلس الوزراء بموجب مرسوم (٦) يحال مرسوم إنشاء هذه الحمى الطبيعية على اللجان النيابية المختصّة لدراسته، ومن ثمّ إلى البرلمان للمصادقة عليه

رقم المشروع	2 URBAN	
العنوان	**إطلاق عملية إفراز الأراضي العامّة لزيادة العروض السكنية ذات التكلفة المقبولة**	
وصف المشروع	تسير عملية التمدين والنموّ العمراني غير المنظّمة على أراضي القضاء بوتيرة سريعة، مما يستدعي تحديد المناطق التي يمكن إخضاعها، في المقام الأوّل، لعملية تمدين ذات طابع أكثر استدامة، أيّ على الأراضي غير الزراعية التي تقع بالقرب من البلدات المحيطة بمدينة صور (العبّاسية، معركة، جويّا، قانا). وذلك بهدف احتواء الزحف العمراني غير المنضبط والعشوائي وتوجيهه نحو الأراضي المناسبة. وينبغي التزام هذه الإنشاءات بالمعايير التالية: – الأحياء المكثّفة (استهلاك أقلّ للأراضي) – توفير السكن بكلفة مقبولة – البيئة المستدامة (الأحياء والمساحات الخضراء، استخدام منخفض للطاقة...) – توفير عروض سكنية كبيرة ومن ناحية أخرى، يمتلك قضاء صور مساحات واسعة من الأراضي المملوكة من القطاع العام، ومن الدولة بشكلٍ أساسي. ونتيجة لعدم استخدام هذه الأراضي من قبل الدولة، تمّ التعدّي عليها من قبل بعض الجهات الخاصة، مما أدّى إلى انتشار المباني والإنشاءات غير القانونية. وتجدر الإشارة إلى أنّه يمكن استخدام هذه الأراضي لإنفاذ عملية الإفراز التي يمكن تحقيقها عبر قيام شراكة بين الحكومة والتعاونيات المحلية التي سوف تنفّذ مشاريع البنية التحتية بتمويل من الجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، ثمّة أراضٍ عامة تبلغ مساحتها نحو ١٣ هكتاراً (١٣٠،٠٠٠ م٢) موجودة في إحدى المناطق التي أوصت بها الخطة الاستراتيجية (مثل بلدة معركة)، يمكن تقسيمها إلى نحو ٦٠ قطعة أرض مفرزة تبلغ مساحة كلّ قطعة منها نحو ١٥٠٠ م٢ (مما يتيح المجال أمام بناء نحو ٧٥٠ شقة سكنية تبلغ مساحة كلّ واحدة منها نحو ١٥٠ م٢). وتقدّر كلفة إنشاء البنية التحتية (شبكات الإنارة، والطرق والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والكهرباء ومياه الشفة والهاتف) على الأراضي المفرزة بحوالي ٣٥ د.أ. للمتر المربّع الواحد.	
الهدف	محاولة إحتواء الزحف العمراني المديني، والحدّ من المضاربات العقارية، وتوفير الظروف السكنية والمعيشية المستدامة، وتعزيز البلدات المحيطة بمدينة صور	
المدّة	الدراسة الفنية: سنة	تنفيذ الإجراءات الإدارية: سنتان ونصف
:لميزانية	الدراسة الفنية: ١٠%	تنفيذ خطة الإدارة: ٤،٥٥٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	جهات مانحة دولية: وكالة التنمية الفرنسية، البنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي)	
المنفّذ الرئيسي	البلدات المحيطة عن قرب (العبّاسية، معركة، قانا)	
الشركاء في التنفيذ	البلديات، الأوقاف، مالكو الأراضي	
المتطلبات	اتفاقية بين المانحين في القطاع الخاص والقطاع العام	

رقم المشروع	1 COAST	
العنوان	**إنفاذ أنماط مستدامة من شواطىء السياحة والمنتجعات "الخضراء" وربطها بالقرى والبلدات الساحلية**	
وصف المشروع	يمكن لسكة الحديد القديمة، خط شمال – جنوب (راجع مشروع رقم ECO 3)، أن تلعب دور الحدود غير النظامية بين الحيّز العام البحري والملكيات الخاصة (راجع Chemins des douaniers,Fr). وقد تمّ تحديد ٦ مناطق لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة: عين أبو عبدالله (٣ هكتارات)، محيلب (٤،٥ هكتارات)، القليلة/الحنّية (٤،٤ هكتارات)، المنصوري (٣،٧ هكتارات)، إسكندرونة (١،٣ هكتارات)، برج الناقورة (٨ هكتارات). إنّ التجهيزات اللازمة المقترحة تعتمد على نوعية الموقع والعناصر الموجودة، وهي كالآتي: – مراحيض ودش للاستحمام ومستوعبات القمامة – موقف للسيارات ذو سعة متوسطة على التقاطع بين الطريق الساحلي وممرات المشاة – ممرّ خشبي على الرمال للمشاة والدرّاجين – إنشاء مجموعة من الأنشطة (ناد للمراكب الشراعية، مركز للإسعافات الأوّلية، خدمة الوجبات الخفيفة ...) ضمن المنشآت الموجودة التي تتطلّب الترميم أو بناء منشآت جديدة – أدراج، سلالم للنزول إلى البحر ، تجهيزات عمومية، .... إنّ الهدف من إنشاء وتنظيم ممرات للمشاة، وفقاً لمسارات شرق – غرب، هو ربط قرى وبلدات الساحل بهذه المواقع. وبالتالي يمكن إنشاء أدراج صخرية ونقاط للاستراحة والتمتّع بالمناظر الطبيعية، وذلك بحسب جغرافية الموقع. أمّا بالنسبة للقرى أو البلدات، فبالإمكان تطوير مشاريع سياحية في داخلها(بناء غرف وأجنحة صغيرة للمبيت bangalow، فنادق صغيرة...) على أن تخضع لنظم خاصة في ما يتعلّق بالإرتفاع أو اختيار المواد وخلافه....	
الهدف	تشجيع السياحة البيئية المستدامة التي تتركّز على الثروات الطبيعية الموجودة على الساحل، وبخاصة في الجزء الجنوبي من القضاء. وتجنّب "السياحة الجماعية" واستراتيجيات المضاربة العقارية	
المدّة	الدراسة التقنية: ٦ أشهر	تنفيذ الإجراءات الإدارية: ٦ أشهر
الميزانية	الدراسة التقنية : ١٠%	تنفيذ الخطة الإدارية: ١،٢٠٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	الجهات المانحة الدّولية، إتحاد المتوسط	
لمنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور وبلديات عين أبو عبدالله ، ومحيلب، والقليلة/ الحنّية، والمنصوري، واسكندرونة، وبرج الناقورة	
الشركاء في التنفيذ	هيئة حماية السواحل الفرنسية ((Conservatoire du littoral (Fr)، مؤسسة لا مركزية (PACA)	
المتطلبات		

رقم المشروع	**2 PUBTRANS**
العنوان	**نظام للنقل العام المشترك على مستوى المحلّي**
وصف المشروع	إنّ الانتقال التدريجي من نظام النقل غير النظامي (سيارات الأجرة–سرفيس، الفانات) إلى نظام نقل نظامي (حافلات للمناطق، وسائل النقل الحضري) هو الطريق الأفضل نحو تحسين وتطوير خدمة النقل العام. وثمّة نقطة أساسية تتعلّق بهذه المسألة، وهي قدرة السلطات المحلية على الإنتظام في هيئة لإدارة النقل العام المشترك. ويشتمل النظام الجديد أيضاً على شراكات مالية مع فعاليات اقتصادية محلّية وفعاليات أخرى، آخذاً بالاعتبار سائقي الفانات وسيارات الأجرة (سرفيس). ومن بين الإجراءات التي ينبغي القيام بها بداية، فضلاً عن المحطة المركزية، هو إنشاء محطات مسقوفة لمستخدمي الحافلات في كافة أرجاء القضاء. (قلب في الانكليزي)
الهدف	الانتقال التدريجي من نظام النقل غير النظامي (سيارات الأجرة–سرفيس، الفانات) إلى نظام نقل نظامي (حافلات للمناطق، خدمة النقل الحضري، سلطة إدارية محلية)
المدّة	تحدّد لاحقاً
الميزانية	دراسة استراتيجية: ٥٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	تحدّد لاحقاً
المنفّذ الرئيسي	اتحاد بلديات صور
الشركاء في التنفيذ	البلديات
المتطلبات	تعزيز الكفاءة التقنية داخل إتحاد بلديات صور

6

تحسين فرص الوصول إلى الخدمات العامّة

- تجهيز أسطول من سيارات الإسعاف بالأدوات والكادرات البشرية الملائمة لنقل الحالات الطارئة **(HEALTH 2)**
- تحديد إحدى مستشفيات القضاء كمركز للحالات الطارئة الصعبة وتجهيزها بما يتلاءم وهذه الحالات **(HEALTH 3)**
- إنفاذ خطة مناوبة بين المستوصفات في القضاء لضمان توافر الخدمات الصحية في جميع المناطق **(HEALTH 4)**

رقم المشروع	2 HEALTH
العنوان	**تجهيز أسطول من سيارات الإسعاف بالأدوات والكادرات البشرية الملائمة لنقل الحالات الطارئة إلى المستشفيات وإرساء آليات تنسيق بين مختلف المورّدين**
وصف المشروع	بموجب هذا المشروع، سوف يتمّ تعداد سيارات الطوارئ الموجودة في جميع أنحاء القضاء من أجل تقييم مدى كفاية العدد والمعدات والكادرات البشرية ذات الصلة. كما سيتمّ ردم الفجوات على المستويات كافة لتأمين أسطول من سيارات الطوارئ القادرة على نقل حالات الطوارئ الطبية والجراحية من أي منطقة في القضاء إلى أقرب مستشفى مناسب للحالة في غضون فترة زمنية معقولة .وعلاوة على ذلك، سيتم تطوير وإرساء آليات للتنسيق بين مختلف هيئات الطوارىء (الصليب الأحمر، الهلال الأحمر، الدفاع المدني، وما إلى ذلك).
الهدف	زيادة فعالية خدمة الطوارىء على مستوى القضاء
المدّة	سنة
الميزانية	دراسة تقييمية: ١٥،٠٠٠ دولار أميركي ؛ أسطول سيارات الطوارىء: ١٠٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	جهات مانحة دوليّة
المنفّذ الرئيسي	اتحاد بلديات صور
الشركاء في التنفيذ	
المتطلبات	

رقم المشروع	**3 HEALTH**
العنوان	**تحديد إحدى مستشفيات القضاء كمركز للحالات الطارئة الصعبة وتجهيزها بما يتلاءم وهذه الحالات**
وصف المشروع	بعد تحديد المستشفى، يتمّ تقييم أوضاعها وتحديد الثغرات والنواقص في التجهيزات والكادرات البشرية والتدريب ومعالجتها بحيث تصبح مركزاً لإحالة كلّ الحالات الطارئة الصعبة؛ وبالتالي، زيادة فرص نجاة المرضى أو المصابين وتخفيف الضغط على باقي المستشفيات التي يصبح بإمكانها توجيه مواردها وجهودها مباشرة نحو اختصاصات أخرى.
الهدف	زيادة فعالية رعاية الحالات الطارئة/ الصعبة والاقتصاد في استخدام الموارد المحدودة
المدّة الزمنية	الدراسة التقنية: سنة
الميزانية	الدراسة التقنية: ٥٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	جهات مانحة دوليّة
المنفّذ الرئيسي	اتحاد بلديات صور، المستشفى المخصص للحالات الطارئة الصعبة
الشركاء في التنفيذ	
المتطلبات	

	4 HEALTH
النوع	**إنفاذ خطة مناوبة بين مستوصفات القضاء**
وصف المشروع	بخلاف مدينة صور الكبرى، حيث تتوافر غرف الطوارىء في المستشفيات التي تستقبل الحالات الطبية خارج الدوام، فإنّ باقي المدن والبلدات في القضاء تعتمد على المستوصفات التي تقفل أبوابها عند الساعة الثانية بعد الظهر، فضلاً عن افتقارها إلى التجهيزات والموارد البشرية اللازمة. ويهدف هذا المشروع إلى إجراء مسح للمستوصفات الموجودة في القضاء، وتلبية احتياجاتها الملّحة، ووضع جدول زمني دوري يضمن وجود مستوصف واحد على الأقلّ يفتح أبوابه خلال ساعات المساء والليل ضمن محيط جغرافي مقبول.
الهدف	لضمان توافر الخدمات الصحية في المناطق الطرفية خلال ساعات المساء
المدّة	٦ أشهر
الميزانية	١٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	جهات مانحة دوليّة
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور، المستشفى المخصص للحالات الطارئة الصعبة
الشركاء في التفيذ	
المتطلبات	

7

تعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

- إنشاء مزرعة أسماك رائدة داخل "محمية شاطىء صور الطبيعية" بالتعاون مع نقابة صيادي الأسماك **(AGRI)**
- تطوير حملة تسويق وترويج للعلامة التجارية **(TRAD 1)**
- إنشاء "دار صور" **(TRAD 4)**
- إنشاء 3 وصلات طرق أو روابط على محوّل العباسية : 1) باتجاه العباسية؛ 2) باتجاه الطريق الساحلي؛ 3) بإتجاه طريق جويّا **(REGTRANS 1)**
- إنشاء رابط بين نقطة النهاية المؤقتة للطريق السريع في منطقة برج الشمالي، والطريق الساحلي عند التقاطع مع طريق قانا **(REGTRANS 2)**
- تطوير برامج زيارات سياحية تربط في ما بين المواقع والمعالم الرئيسية المميّزة في المناطق الداخلية **(HINTERLAND 1)**
- إبراز المواقع والمعالم الأثرية في البلدات والقرى التاريخية وإعادة تأهيلها، والتشجيع على تطوير شبكة الفنادق الصغيرة **(HINTERLAND 2)**

رقم المشروع	5 AGRI
العنوان	إنشاء مزرعة أسماك رائدة داخل "محمية شاطىء صور الطبيعية" بالتعاون مع نقابة صيادي الأسماك
وصف المشروع	يأوي قضاء صور أنظف شاطىء ومياه بحر في البلاد، وهي تعدّ من بين الأصول الأساسية التي يمكن استغلالها بشكلٍ مسؤول بالتنسيق مع نقابة صيادي الأسماك. وبالإمكان إنشاء مزرعة أسماك رائدة في المنطقة الزراعية لمحمية شاطىء صور الطبيعية. وفي حال نجحت هذه التجربة، يمكن تعميمها على طول الساحل الجنوبي للقضاء.
الهدف	١. زيادة إنتاج الأسماك في القضاء وخدمة الأسواق الوطنية التي تستورد راهناً الأسماك من بلدان الخليج؛ ٢. ضمان استقرار مداخيل الصيادين عبر توفير مصدر دخل إضافي خلال مواسم الصيد الشحيحة
المدّة	سنة
الميزانية	مليون دولار أميركي
مصادر التمويل	جهات مانحة دوليّة
المنفّذ الرئيسي	محمية شاطىء صور الطبيعية، نقابة صيادي الأسماك
الشركاء في التنفيذ	
المتطلبات	دراسة جدوى للتأكد من استدامة وربحية المشروع

رقم المشروع	**1 TRAD**
العنوان	**تطوير حملة تسويق وترويج للعلامة التجارية**
ق وصف المشروع	سوف يتمّ الاستعانة باستشاريين وخبراء مختصّين للعمل إلى جانب الفعاليات المعنية في القضاء من أجل وضع استراتيجية تسويق خاصة بالقضاء بوصفه وجهة سياحية، ولمنتجاته الزراعية والغذائية. كما سوف يتمّ تطوير علامة تجارية موحّدة بغية التعريف بمنتجات القضاء وإبرازها.
الهدف	زيادة قابلية منتجات وخدمات القضاء على التسويق، والتعريف بها، من خلال تطوير هوية مميّزة للقضاء وعلامة تجارية موحّدة لكلّ منتجاته
المدّة	سنة
الميزانية	١٠٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	وكالة التنمية الفرنسية AFD،على أنّ يقدّم إتحاد بلديات صور ١٥% من قيمة التمويل
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور
الشركاء في التنفيذ	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، نقابات المزارعين، جمعية رجال أعمال صور، جمعية الصناعيين، جمعية التجار
المتطلبات	

رقم المشروع	4 TRAD
العنوان	إنشاء "دار صور"
وصف المشروع	يتضمّن الدار الخدمات التالية: معرض دائم للمنتجات المحلية، سوق موسمية حيث يتمكّن المزارعين من بيع منتجاتهم، مركز لاختبار المواصفات والتوضيب والتغليف الفوري، ومطعم سياحي، ومكتب تسويق وتصدير، ومركز تدريب للمزارعين والتعاونيات.
الهدف	توفير فرصة دائمة للتعامل المباشر بين مزارعي وحرفيي القضاء من جهة، والمستهلكين النهائيين من جهة أخرى، مما يسهل الترويج لمنتجات القضاء
المدّة	سنة
الميزانية	دراسة الجدوى: ١٥،٠٠٠ دولار أميركي؛ التنفيذ: ٣٠٠،٠٠٠ دولار أميركي
مصادر التمويل	وكالة التنمية الفرنسية AFD،على أنّ يقدّم إتحاد بلديات صور ١٥% من حجم التمويل
المنفّذ الرئيسي	إتحاد بلديات صور
الشركاء في التنفيذ	مشروع الإرث الثقافي والتنمية المُدُنيّة CHUD، نقابات المزارعين، جمعية رجال أعمال صور، جمعية الصناعيين، جمعية التجار، هيئات المجتمع المدني ذات الصلة
المتطلبات	دراسة جدوى لتقييم ربحية المشروع واستدامته، إيجاد الموقع المناسب

رقم المشروع	REGTRANS 1
العنوان	**إنشاء ٣ وصلات أو مفترقات طرق رئيسية على محوّل العباسية"**
وصف المشروع	إنشاء وتحسين ٣ وصلات أو تقاطعات طرق رئيسية للوصول إلى محوّل العباسية على الطريق السريع الجديد: ١. من الطريق الساحلي؛ إنشاء أو تحسين الطريق الموجودة بطول كيلومتر ٢. من العبّاسية؛ تحسين الطريق الموجودة بطول ٣،٥ كيلومترات ٣. من طريق جويّا (شارنية)؛ إنشاء طريق جديد بطول ٢ كيلومتر
الهدف	ينبغي وضع التصاميم الملائمة لهذه الوصلات والروابط الجديدة بحيث توفّر انسياب الحركة المرورية، فضلاً عن تأمين الانتقال السليم من الطريق السريع (درجات السرعة العالية) وشبكة الطرقات المدينية (درجات السرعة المنخفضة). ويمكن لهذا المشروع الإرتكاز إلى الطرقات المحلية الموجودة بعد تطويرها (توسيعها، وتحديثها، وتأهيلها بتقاطعات أو مفترقات طرق عملية)، أو إنشاء طرقات جديدة مما يستدعي القيام بمصادرة الأراضي اللازمة لذلك.
المدّة	بما يتلاءم مع الجدول الزمني للأشغال على الطريق السريع
الميزانية	أعمال التحسين: ٢٠٠،٠٠٠ إلى ٣٠٠،٠٠٠ دولار أميركي للكيلومتر الواحد ممران جديدان: مليون إلى مليون ونصف دولار أميركي للكيلومتر الواحد التقاطعات: ١٠٠،٠٠٠ إلى ٢٠٠،٠٠٠ دولار أميركي للتقاطع الواحد
مصادر التمويل	يحدّد لاحقاً
المنفّذ الرئيسي	وزارة الأشغال والنقل، بلديات صور والعباسية وبرج الشمالي
الشركاء في التنفيذ	مجلس الإنماء والإعمار
المتطلبات	دراسات أولية كإجراء مكمّل لمشروع الطريق السريع الجديد

رقم المشروع	**REGTRANS 2**
العنوان	**إنشاء رابط عند نقطة النهاية للطريق السريع**
وصف المشروع	إنشاء رابط بين المحطة النهائية المؤقتة على الطريق السريع في منطقة البرج الشمالي، والطريق الساحلي عند التقاطع مع طريق قانا، على أن يصمّم ليكون جادة مدينية واسعة
الهدف	ينتهي مشروع الطريق السريع الجديد، بشكلٍ مؤقت، في منطقة البرج الشمالي، وفي تقاطعه مع طريق قانا. ومن أجل تفادي الازدحام المروري على هذا الطريق المحلّي، تبرز الحاجة إلى رابط أو محوّل مصمم بشكلٍ جيّد وملائم لبلوغ الطريق الساحلي، وذلك عند التقاطع مع الطريق إلى بلدة جويّا. وينبغي تصميم هذا الطريق المتفرّع عن الطريق السريع باعتباره جادة مدينية واسعة من أجل توفير الانتقال الآمن والسليم من الطريق السريع إلى شبكة الطرق المدينية. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا المشروع لا يعيق امكانية امتداد الطريق السريع نحو الجنوب في المستقبل.
المدّة	بما يتلاءم والجدول الزمني للأشغال على الطريق السريع
الميزانية	٤ ممرات جديدة مع الأرصفة: ٢ مليون إلى ٢،٥ ملايين دولار أميركي
مصادر التمويل	تحدّد لاحقاً
المنفّذ الرئيسي	وزارة الأشغال والنقل، بلديتا صور وبرج الشمالي
الشركاء في التنفيذ	مجلس الإنماء والإعمار، إتحاد بلديات صور
المتطلبات	دراسات أولية كإجراء مكمّل لمشروع الطريق السريع الجديد

رقم المشروع	HINTERLAND 1	
العنوان	**تطوير برامج زيارات سياحية تربط في ما بين المواقع والمعالم الرئيسية في المناطق الداخلية**	
وصف المشروع	يقترح هذا المشروع إثنين من المسارات السياحية لغطية القضاء، وهي التالية: – مسار أوّل يمتد على ٦١ كيلومتر في الجزء الجنوبي للقضاء ويركّز على نوعية المشهد الطبيعي وميزاته: صور، رأس العين،القليلة، إسكندرونة، شمعة (راجع HINTERLAND 2)، الناقورة. – مسار ثانٍ، ذو طابع حضري بامتياز، يعبر القضاء في جزئه الشمالي: صور، برج الشمالي، قانا (النواويس والمغارة)، جويّا، دير كيفا (قلعة مار مارون)، دردغيا (راجع HINTERLAND 2)، عين أبو عبدالله. ويقترح المشروع تنفيذ بعض الإجراءات ذات الصلة بالمشاهد الطبيعية المواكبة للعناصر البارزة والمميّزة لكلّ من المسارين، مثل تحديد مواقع لمواقف السيارات، وشق دروب للمشاة، ووضع بعض التجهيزات الحضرية (مقاعد، لافتات)، وتنظيم المجال الطبيعي (سياج حماية، إبراز الأشجار المميّزة)، وتنظيف المواقع، وتحديد نقاط مطّلة على المناظر الطبيعية... ومن شأن إعداد دليل سياحي يتضمّن كافة مكونات الإرث المبني (صور قديمة، نصوص تفسيرية، الاستخدامات التقليدية) تعزيز وترويج هذيْن المسارين.	
الهدف	تسليط الضوء على المميزات الجغرافية والثروات الطبيعية التي يتمتّع بها القضاء، فضلاً عن عناصر الإرث التاريخي البارزة.	
المدّة	الدراسة التقنية: ٦ أشهر	تنفيذ إجراءات الإدارة: سنة
الميزانية	الدراسة التقنية: ١٠%	تنفيذ خطة الإدارة: مليون دولار أميركي
مصادر التمويل	إتحاد بلديات صور، وزارة السياحة، مجلس الإنماء والإعمار	
المنفّذ الرئيسي	البلديات التي يطالها المشروع	
الشركاء في التنفيذ		
المتطلبات		
رقم المشروع	HINTERLAND 2	

العنوان	إبراز المواقع والمعالم الأثرية في القرى والبلدات التاريخية وتأهيلها، والتشجيع على تطوير شبكة من الفنادق الصغيرة	
وصف المشروع	بالإضافة إلى المسارات السياحية المقترحة (مشروع 1 HINTERLAND)، وإلى تسليط الضوء على جودة العمارة في بعض التجمعات المدينية، يقترح هذا المشروع تأهيل مكانين على الأقلّ (خارج مدينة صور) بفندق ومطعم لاستقبال الزائرين والسياح. وسوف تدرج هذه الاستراحات أو بيوت الضيافة – القائمة على أساس نظام المبيت ووجبة الإفطار– ضمن الدليل العام للفنادق والاستراحات الخاصة بالقضاء. ويمكن وسم بيوت الضيافة التراثية هذه بعلامة أو تسمية خاصة لتشجيع فعاليات المجتمع المدني على استقبال السياح والزائرين لاكتشاف تقاليد وتراث المنطقة. إنّ إنشاء هذه الفنادق الصغيرة سوف يشكّل جزءاً من إجراءات شاملة سوف تطال الحيّز العام في القرى المعنية: تحسين وتعزيز المساحات العامة والشوارع الصغيرة أو الأزقة، تحديد مواقع لمواقف السيارات، إعادة تأهيل البيوت الخاصة لتعزيز هويّة الموقع (التجمّع الحضري، توزّع الأبنية)، تطوير المجال الطبيعي وتنظيمه (نقاط استراحة مطلّة على الوادي، الأشجار الموجودة....) - دردغيّا: مجال التدخلات يمتدّ على ما يوازي ٣ هكتارات من المساحات العامّة. إنشاء ١٠ غرف لإقامة السياح والزائرين وفقاً لنظام المبيت ووجبة الإفطار (B&B basis) على مساحة ٥٠٠ متر مربّع من البيوت القديمة التي جرى تأهيلها. - شمعة: مجال التدخلات يمتدّ على ٣،٧ هكتارات من المساحات العامّة. إنشاء ١٠ غرف لإقامة السياح والزائرين وفقاً لنظام المبيت ووجبة الإفطار (B&B basis) على مساحة ٥٠٠ متر مربّع من البيوت القديمة التي جرى تأهيلها.	
الهدف	تعزيز التراث والتقاليد المحليّة في القضاء	
المدّة	الدراسة التقنية: سنة	تنفيذ الإجراءات الإدارية: سنتان
الميزانية	الدراسة التقنية: ١٠%	تنفيذ خطة الإدارة: ٣ ملايين دولار أميركي (للمشروعين)
مصادر التمويل	وزارة السياحة، جهات مانحة دوليّة	
لمنفّذ الرئيسي	المدن الصغيرة أو القرى	
الشركاء في التنفيذ	الهيئات السكانية المحلية	
المتطلبات	استملاكات الأراضي	